لمحات

من تاريخنا العمالي والنقابي



ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة
من بين السُّخرة ورأس المال الأجنبي

عطية الصيرفي



دار الثقافة الجديدة

- تاريخ الملوك والأشياء :

لقد صدق من قال إن مصر هبة النيل كما يقول المؤرخ اليونانى هيرودوت . . بل هى هبة العمل والعمال ، فالعامل والفلاح كان لهما وجود منتج وفعال فى مصر القديمة وفى بنائها الشامخ المجيد الذى يطل علينا منذ آلاف السنين .

ولكن ذلك الوجود قد تم محوه وشطبه من التاريخ المصرى المكتوب بفعل فاعل هو المؤرخ المصرى الذي استعاض عنه بوجود الملوك والأشياء ، وكأن الملوك بغير رعايا من المصريين والأشياء بدون صناع وفلاحين من المصريين .

حقًا فإن الملوك والحكام المصريين قد فرضوا سلطانهم على المؤرخين حتى بعد مماتهم بآلاف ومئات السنين . . كما أن الأشياء من مقابر وأهرامات وقصور وآثار مختلفة قد سيطر حضورها المادى على مجمل كتابات التاريخ المصرى . وبذلك بات هذا التاريخ كله تقريبًا تاريخًا للملوك والحكام وأشيائهم المادية . فسير الحكام والملوك ووصف الأشياء يسيطران على التاريخ المصرى الذى تحول إلى معرض سلطوى[1] يختال فى جنباته الفرعون والحاكم البطلمى والقيصر الرومانى والأمير العربى والقرقوش الأيوبى والأمير المملوكى والباشا التركى والخديوى والملك ورئيس الجمهورية ، وبجوار هؤلاء أشباههم من مقابر وأهرامات وقصور وأسبلة وتكايا تحرسها قلعة يشار إليها بأنها كعبة الاستبداد المصرى[2] .

ومن خلال ذلك المعرض التاريخى السلطوى برزت فلسفة السلطان باعتبارها نظام شمولى ضرورى لحكم المصريين . كما برزت فلسفة الأشياء باعتبارها أشياء مهابة لكونها تجسيد عملى لنفوذ السلطة وبأسها الشديد فى ممارسة العمل الإكراهى على المصريين . وبفضل ذلك المعرض وفلسفته فقد شاعت فى مصر قيم الخوف والذل والنفاق الاجتماعى لأنه بمثابة المدرسة الأولية فى تشريب هذه القيم إلى حد أن الأطفال المصريين قد خوزقوا بعضهم خلال لهوهم الصبيانى فى العهد العثمانى[3] .

قروش فى اليوم ، ولكن العرض الثانى المقدم لسوق العمالة فى فلسطين وسوريا كان أكثر سخاءاً فى الأجور وفى منح الأجازة الأسبوعية التى لم تكن معروفة فى الحياة العمالية المصرية وقتئذ ، بالإضافة إلى إغراء العمال بالتوطن فى مصر ومنحهم أرضًا زراعية مصرية بغير حق ، وكان القصد من ذلك التفرقة بين العمال المصريين وزملائهم السوريين حتى تتمكن الشركة من استغلال الجميع بدون رحمة .

ولكن ربما يقول قائل : هل هؤلاء وحدهم العمال الأحرار فى حفر القناة ؟

وفى تقديرى أنه يوجد غيرهم من العمال الفنيين الذين نصت عليهم لائحة استخدام العمال السالفة الذكر . فهؤلاء العمال الفنيين الذين لم يعرف عددهم قد شاركوا فى عمارات ومساكن وورش بورسعيد ورأس العش والقنطرة والفردان والجسر والإسماعيلية وطوش وجنيفة والشلوفة والسويس المحسية ومعسكرات إضافية . وقد بلغ مجموع ما شيدوه ٤٧٩, ٩٨ مترًا مكعبًا ، وذلك بخلاف الفنارات والموانى والكبارى وأحواض السفن[١٦] .

- عمال المصانع الخديوية :

ظل التاريخ المصرى تاريخ ملوك وأشياء . . حيث انتشرت المصانع وازدهرت الصناعة المصرية من جديد بسبب زيادة عدد الجيش المصرى وبسبب الرواج الذى أحدثه القطن المصرى ، فازدهرت صناعات حلج القطن والغزل والنسيج والورق والصناعة الحربية وانتعشت ترسانة الإسكندرية من جديد وازدهرت صناعة السكر على امتداد تسعين ميلاً من بنى سويف إلى أسيوط ، إلى حد أن مصر أصبحت إمبراطورية السكر ، وبجانب ذلك اتسعت صناعة الطباعة وتطورت حيث ينبغى القول بحدوث الثورة الصناعية الثانية فى مصر الحديثة .

كل ذلك مكتوب ومدون فى الكتابات التاريخية عن هذه الفترة وذلك دون أن يكتب عن الطبقة العاملة ، وعددها وأحوالها وعلاقات عملها ، وذلك باستثناء ما كتبه المؤرخ المقتدر الدكتور عبد العزيز الشناوى بشأن السخرة فى حفر قناة السويس . ولا يسعنا غير القول بأن الأشياء فى مصر لها تاريخ ، أما صناعها فبدون تاريخ . ولهذا يبدو أن الطبقة العاملة المصرية قد وجدت لتكون طبقة مهمشة فى الحياة والمجتمع حتى اليوم .

وعلى العموم فإن الدكتورة نوال قاسم قد استطاعت أن تقدم للتاريخ العمالى شيئًا من عدد العمال فى هذه الفترة فقالت : إن عدد عمال المصانع قد بلغ ١٥٠ عاملاً ، وإن مصنع الورق كان به ٢٢٠ عاملاً ، وإن حجم الطبقة العاملة فى هذه الفترة كان يبلغ نحو ١٠٦٣٣٠ عاملاً ، عدا الإناث موزعين بين القطاعين التقليدى والحديث ويتركز فى القاهرة والإسكندرية ثلث العاملين بالصناعة .

- عمـــال وأفنـ ـية :

تعتبر نظارة الأشغال المصرية فى القرن الماضى وبداية القرن الحالى أكبر مشروع صناعى وزراعى وخدمى فى العالم ، ولذلك فقد تبوأ عرش نظارتها نظار أفذاذ مثل المهندس والمؤرخ العلامة على باشا مبارك ، حيث كانت تدير وتشرف على مجلس إدارة هيئة السكة الحديد وهيئة التلغراف وهيئة ميناء الإسكندرية وأشغال الزراعة والرى والتنظيم فى المدن والبنادر المصرية والترسانات المتعددة ، ومن ثم فقد كانت هذه النظارة ومؤسساتها تضم عددًا كبيرًا من العمالة الفنية .

ففى الأوامر العليا قد ورد أمرًا يقول : بناء على قرار قومسيون السكة الحديد والتلغرافات وميناء الإسكندرية المؤرخ فى ١٥ الجارى - أبريل ١٨٨٦ - قد صار تعيين أبو النجا أفندى عبد الرحمن بوظيفة سواق وابور بماهية شهرية ١٠٠٠ قرش ابتداء من ١٥ الجارى .

وبناء على قرار هذا القومسيون فى ٢٣ مارس ١٨٨٦ قد صار تعيين عبد القادر شكرى ناظر محطة كفر الزيات ناظر بمحطة السويس بماهية شهرية ٢٠٠٠ قرش ، وتعيين جرجس موسى ناظر محطة السويس ناظر بمحطة كفر الزيات بماهية شهرية ١٦٠٠ قرش ، وتعيين تادرس أفندى دوس بوظيفة كاتب محطة بولاق الدكرور بماهية شهرية ٨٠٠ قرش ، وتعيين خليل إبراهيم بوظيفة مخزنجى بمحطة السويس بماهية شهرية ٧٠٠ قرش ، وتعيين جرجس نصر الله كاتب بمحطة السويس كاتب بمحطة بولاق الدكرور بماهية شهرية ٧٠٠ قرش ، وتعيين محمد الشيمى بوظيفة مخزنجى بمحطة الواسطى بماهية شهرية ٦٠٠ قرش ، وتعيين تادرس أفندى مسعود الذى كان معاون بمحطة إيتاى البارود بوظيفة معاون محطة الإسكندرية بماهية شهرية ٨٠٠ قرش ، وتعيين حنا أفندى عطية مساعد مخزنجى بمحطة

مصر بوظيفة مخزنجى بالمحطة المذكورة تبع الإدارة بماهية شهرية ٦٥٠ قرشًا ، وتعيين حسن أفندى على بوظيفة مساعد مخزنجى فى بولاق الدكرور وتبع الإدارة بماهية شهرية ٦٠٠ قرشًا ، وتعيين محمد أفندى شكرى بوظيفة معاون بمحطة ههيا بماهية شهرية ٦٠٠ قرشًا ، وتعيين عثمان خليل بوظيفة كاتب ومخزنجى بمحطة السنطة بماهية شهرية ٦٠٠ قرشًا ، وتعيين حنفى أفندى برعى الذى كان مفتش تذاكر بالزقازيق بوظيفة معاون محطة إيتاى البارود بماهية شهرية ٦٠٠ قرشًا(١٧) .

وفى يناير ١٨٨٦ قد تم تعيين جناب الدكتور محمد أفندى شوقى حكيم سابق بإدارة الصحة بوظيفة حكيم بمصلحة السكة الحديد بماهية شهرية ١٤٠٠ قرشًا ، وفى مصلحة الميناء نقل يوسف شوى من وظيفته التى هى كاتب إلى وظيفة من الدرجة الثالثة بماهية شهرية ٧٠٠ قرشًا بدلاً من يوسف أفندى الذى توفى ، وتعيين محمد أفندى يوسف أحد البحرية زُهرات بماهية شهرية ٤٠ قرش . وفى فبراير ١٨٨٦ صدر قرار بتعيين مرسى أفندى أحمد مفتش دريسة ببنها بماهية شهرية ٦٠٠ قرشًا ، وتعيين أبو العينين أفندى زاهر بوظيفة مفتش دريسة بخط حلوان .

وتشهد التعيينات الصادرة فى ٢١ يونيه ١٨٨٦ بمصلحة السكة الحديد أن أجور الأسطوات كانت عالية بشكل ملحوظ . فقد كان أجر الأسطى حسن جوهر ١١٥٠ قرش، وأجر الأسطى إبراهيم على ١١٥٠ قرشًا، وأجر الأسطى سيد محمد ١١٥٠ قرشًا، والأسطى عوض على ١٠٠٠ قرش ، والأسطى محمد رمضان ١١٥٠قرش ، والأسطى عطية زيتون ١٠٠٠ قرش، والأسطى مرسى راغب ١٠٠٠ قرش . وذلك فى حين أن الكمسارى والتلغرافجى كانا يعينان بماهية شهرية ستة جنيهات . ومما يذكر أن المهندس الأجنبى كان يعين بمبلغ ثلاثين جنيهًا شهريًا ومساعده الأجنبى بأجر شهرى قدره عشرة جنيهات(١٨) .

وكل هذا الفتات لا يحقق شبعًا من المعلومات المؤدية إلى معرفة عدد الطبقة العاملة فى مصالح الميناء والسكة الحديد والتلغراف . هذه الطبقة التى أفرزت للشعب المصرى القيادة الفعلية والعملية لثورة سنة ١٩١٩ ، وإن كان المحامى قد جاء إليه بعدد عمال مصلحة السكة الحديد باثنى عشر ألف عامل وموظف صغير ، وأن عدد عمال الورش فى القاهرة وحدها بلغ ٢٣١٥ عاملاً حسب تعداد سنة ١٩١٠ . وذلك بالإضافة إلى عشرة آلاف عامل سودانى .

وخلال التفتيش عن عدد العمال بأقسام الرى والتنظيم - تنظيم المبانى والشوارع المدن والترسانة التابعة لنظارة الأشغال . وفى هذه الفترة من القرن الماضى عثرنا على قرار نظارة الأشغال العمومية نمرة ٣٨٢ لسنة ١٨٨٦ بشأن ترقيات المهندسين والموظفين والعمال، حيث يتضمن القرار اسم صاحب الترقية وأجره قبل الترقية وبعدها ويضم العشرات منهم ولكن ينبغى ذكرهم :

- خوجات الوابورات : محمد أفندى محمد وأجره السنوى ٤٨ جنيهًا ، والسيد محمد وأجره ٣٦ جنيهًا ، ومحمود أفندى عبده وأجره ٣٦ جنيهًا ، وغالى أفندى ميلاد وأجره ٤٨ جنيه ، ومعروف أفندى رفاعى وأجره ٢١ جنيهًا ، والليثى جابر وأجره ٢١ جنيهًا سنويًا فى عام ١٨٨٦ .

- سوارى الوابورات درجة أولى وثانية وثالثة : محمود قبودان بهجت ، على قبودان عندليب ، أحمد قبودان جاويش ، مصطفى قبودان عاطف ، سليمان قبودان نجاتى .

- أسطوات وميكانيكية : المسيو بيروا وسيلى ، هليل تليل ، حسن أفندى الحلوة أسطى الونش .

وعلى العموم فإن هذه الترقيات قد أوضحت أن أجور العمال الأسطوات والميكانيكية قد بلغت ١٩٦٨ جنيهًا ، وأن أجور جميع عمال الخدمة السائرة كان مبلغ ٢٤١٨ جنيهًا ، فى حين أن أجور المهندسين كانت ٨٤٠٢ جنيًا ، مما يعنى وجود فوارق شاسعة بين أجور العمال والمهندسين فى نظارة الأشغال ومؤسساتها فى سنة ١٨٨٦[١٩] .

ذلك باستطاعتنا العثور عليه من أعداد وأجور الطبقة العاملة المصرية فى النصف الأخير من القرن الماضى ، حيث لوحظ انتشار لقب الأفندى تتداوله المكاتبات الحكومية مقرونًا بأسماء بعض العمال وصغار الموظفين ، فهل ياترى استطاعت الطبقة العاملة بعد أن تشخص وجودها المهنى والحرفى فى هذه الأيام أن تحرز نصيبًا من الألقاب الطبقية التى هى لقب أفندى ولقب بك ولقب باشا باعتبارها طبقة اعترف بوجودها حكم تحالف الإقطاع ورأس المال الأجنبى ؟ .

وفى تقديرى أن حكم تحالف الإقطاع والاستعمار قد اعترف بوجود الطبقة العاملة المصرية الحديثة دون أن يمنحها لقبًا من ألقاب الامتياز الطبقى . أما ترديد لقب الأفندى

مقرونًا بأسماء بعض العمال الفنيين ، فقد جاء عفواً نتيجةانهيار المجتمع وسلطانه بالعمال المصريين الذين يعملون على الآلات الميكانيكية الحديثة والمعقدة ، مثل قيادة قطارات السكة الحديد والسفن التجارية وأعمال الميكانيكا والهندسة . فالعمال الذين يعملون فى هذه المجالات قد اتفق العرف العام على تقديرهم وتمييزهم بلقب أفندى اعترافًا بجهدهم وفضلهم على الصناعات المصرية الحديثة .

- عمال الشركات الرأسمالية الكبيرة :

إن الشركات الرأسمالية الكبيرة كانت فى مجملها شركات أجنبية مملوكة لرأس المال الأجنبى فى هذه الفترة ، فى حين أن عمالها كانوا من المصريين والأجانب ، ولهذا فإن عدد العمال المصريين فى عام ١٩٠٧ قد بلغ ٥٩٨,٤٨٩ عاملاً ، فى حين أن عدد العمال الأوربيين قد بلغ ٥٤,٨٥٩ عاملاً والعمال الأجانب غير الأوربيين ١٩٢٨ عاملاً .

ولذلك فقد كان عدد العمال المصريين فى شركات السكر ١٥,٣١٦ عاملاً بينهم ٦٣ موظفًا ورئيسًا أوربيًا . وفى صناعة حلج الأقطان كان يوجد ٥٣ موظفًا من الميكانيكيين والفرازين الأوربيين وكان عدد العمال المصريين ٦٥٠ عاملاً . وفى شركة ترام الواحات كان يوجد ٢٢٠ عاملاً مصريًا و ١١٠ عاملاً من الأوربيين . . وفى شركات السجاير بلغ عدد العمال المصريين ١٨١٧ عاملاً مصريًا ، وفى صناعة البناء والتشييد كان يعمل ٢١٧٣٣ عاملاً ثلثهم يعمل فى المقاولات الصغيرة ، وكانت نسبة العمال الأوربيين إلى العمال المصريين واحد إلى أربعة باستثناء السمكرية ، فقدكان يتساوى العمال المصريين والأوربيين والميكانيكيين وكانت نسبة المصريين للأوربيين واحد إلى أربعة عمال .

وكان يعمل فى شركات النقل ٤٧٦١ عاملاً ، وفى شركات المناجم والمحاجر ٨٤٥ عاملاً ، وفى شركات الأقمشة والملبوسات كان عدد عمالها يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ عاملاً ، وعدد العمال فى شركات التعدين نحو ١١٦ عاملاً ، وعدد العمال فى صناعة الغزل والنسيج ٨٣,٢٣٨ عاملا[٢٠] .

وفى نهاية هذه الفترة وقبل قيام ثورة ١٩١٩ بلغ إجمالى الطبقة العاملة المصرية فى عام ١٩١٧ فى الصناعات التحويلية وصناعة استخراج المعادن وصناعة النقل والأعمال التجارية ٩٠٣,٧٠٥ عاملاً .

ذلك هو الحجم التقريبى للطبقة العاملة المصرية والأجنبية فى مجال العمل الحر ، بنما يتضاعف هذا الحجم التقريبى ويخلو تماماً من العمالة الأجنبية فى مجال السخرة والعمل الإكراهى . . ولقد ترتب على ذلك وجود شكلين من أشكال علاقات الإنتاج فى المجتمع المصرى : علاقات إنتاج إقطاعية قوامها السخرة والعمل الإكراهى وعلاقات إنتاج رأسمالية حرة مظاهرها العمل المأجور وحرية العمل مع ضمان الحرية الشخصية والنقابية إلى حد ما فى ظل حكم الإقطاع والاستعمار والرأسمالية البيروقراطية وفى غياب الرأسمالية المصرية الصناعية والتجارية التى كانت ترتفع وتلعب فى مهدها .

- مظاهر علاقات العمل والعمال :

كانت مظاهر علاقات الإنتاج التى هى علاقات الإنتاج فى مصر الحديثة منذ بداية النصف الأخير من القرن الماضى حتى ثورة سنة ١٩١٩ ذات شكلين متناقضين ، الأول يبدو فى علاقات العونة والسخرة والعمل الإكراهى التى كانت تنص عليها لائحة استخدام العمال المصريين فى حفر قناة السويس ولائحة العونة - السخرة - السالف ذكرها . والشكل الثانى يتجلى فى لائحة العمل الحر والتعاقدى بواسطة كونتراتو العمل ، ومن ثم فقد تواجدت علاقات إنتاج ذات طبيعة إقطاعية وعلاقات إنتاج أخرى ذات طبيعة رأسمالية ، رغم أن رب العمل فى تلك الفترة كان محدداً فى شخص الحكومة والخديوى الممثلين لمصالح تحالف الإقطاع والاستعمار والبيروقراطية المصرية ، ومحدداً كذلك فى شخص رأس المال الأجنبى ، فى حين أن الرأسمالية المصرية كانت مستكنة فى أصلاب المجتمع أو تلعب فى طفولتها .

ولقد فرضت علاقات الإنتاج الحر مناخ اجتماعى يراعى بعض حقوق الإنسان . ففى ٥ محرم سنة ١٢٩٩هـ ، صدر منشور بعدم سحب أرباب السوابق والجنايات بواسطة الأغلال المربوطة فى أعناقهم عند ترحيلهم إلى المحروسة ، وذلك فيما عدا المتهمين فى جرائم القتل . وفى ٢٣ ربيع الأول ١٢٩٩هـ صدر منشور بعدم سجن أحد إلا بأمر قانونى والإفراج عن المترآى عدم موجب لسجنهم . كما أصدرت نظارة الداخلية فى ١٠ ذو القعدة ١٢٩٩هـ بمنع استخدام القبضة الحديدية بقصد التعذيب فى سائر جهات الحكومة وعدم استعمال هذه الآلة مطلقاً . وقد صدرت لائحة الإجراءات

الداخلية بالمحاكم الأهلية فى ١٤ يونيه ١٨٨٣ متضمنة إعفاء الفقراء من دفع الرسوم القضائية[٢٠] .

كما أصدر الخديوى توفيق فى ١٠ مارس ١٨٨٤ أمراً عالى بشأن الشكاوى التى تقدم فى حق الموظفين يقضى بإجراء التحقيق فيها بواسطة الجهات القضائية . وفى نفس العام حكم المجلس العسكرى على أربعة أشخاص بالأشغال الشاقة مدداً مختلفة لاجترائهم على بيع الرقيق . وقبل ذلك صدر منشور فى ٢٣ صفر سنة ١٢٩٨هـ بشأن إعطاء السودانيين الراغبين فى العتق أوراق حرية . وفى ٥ رمضان سنة ١٢٩٨هـ صدر منشور لمديريات بحرى - عدا مديرية البحيرة - بشأن تشكيل مأمورية مخصوصة لمنع تجارة الرقيق . . وفى سنة ١٨٨١ انتهت بدعة الدوسة وضرب النفس بالسياط ، حيث كان بعض رجال الطرق الصوفية ينبطحون أرضًا وتدوس فوقهم الخيول[٢١] .

وسبق ذلك تأسيس مجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٦ وظهور الصحافة المصرية . وقبل ذلك بعام دعا المهدى محمد الطيب إلى ثورة اجتماعية دينية فى الصعيد ومقاومة الأتراك وإعادة توزيع الملكيات . وقد قوبلت تلك الثورة الفلاحية من إسماعيل بمذبحة للمهدى وأتباعه ، وفى هذه الأثناء بدأ ظهور الأحزاب الوطنية والجمعيات السرية والمهنية .

ولذلك شهدت القاهرة اثنتى عشر جريدة عربية ، مما جعل مصر الحديثة ساحة للاستنارة الحديثة ، بدليل مجىء المفكر الإسلامى المعروف جمال الدين الأفغانى ، الذى تتلمذ على يديه أبرز شخصيات الوطنية المصرية الحديثة . كان من بينهم العامل التلغرافجى عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية . . ولقد توجت هذه الأعمال باشتعال الثورة العرابية بقيادة الزعيم أحمد عرابى ورفاقه الأبطال . حيث بدأت الوطنية المصرية الحديثة فى طبعتها الثانية تثبت وجودها الوطنى ومضمونها الاجتماعى من جديد . فقدكانت طبعتها الأولى ممثلة فى المقاومة المصرية ضد الفرنسيين بعد أن فر المماليك فرار الجرذان أمام جيوش الحملة الفرنسية تاركين الأرض والعرض بدون حماية .

لا أغالى إن قلت إن كل هذه الأعمال المجيدة قد حدثت نتيجة للوجود العمالى الحديث فى المجتمع المصرى . هذا الوجود وتأثيراته والتى واجهته الحكومة والاستعمار الإنجليزى بإجهاض الثورةالعرابية وهزيمتها واحتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢ . وقد ترتب على ذلك إنشاء إدارة للمطبوعات لمراقبة الصحف ومصادرتها ، وصدرت تعليمات

بشأن استخدام المصاريف السرية لشراء ذمم الجواسيس والعملاء والخونة المصريين . فقد صدر عن نظارة المالية منشور بكيفية صرف واحتساب المصروفات السرية نصه كالآتى :

« إلحاقًا للمنشور بالحبر الكوبيا الصادر أول مارس ١٨٨٤ نفيد حضرتكم أنه قد فتح اعتماد مخصوص لنظارة الداخلية لأجل تأدية المصروفات السرية بالأقاليم والمحافظات ، فالمبالغ التى تصرفها جهتكم من أصل هذا الاعتماد لا يجرى جالاً بالمصروفات ، بل تضاف بحساب العهد فى يوم ٢٠ من كل شهر يرسل لنظارة الداخلية كشف استمارة نمرة ١٤٨ مبينة فيه جملة المصروفات السرية قلمًا واحدًا ، أما مفرداتها فيصير تبليغها لسعادة ناظر الداخلية شخصيًا ، وبعد أن تراجع نظارة الداخلية الأوراق المختصة بتلك المصروفات تعيد الاستمارة نمرة ١٤٨ للجهة إدارة حضرتكم مشمولة بإذن الاعتماد ، فتجرى حينئذ الجهة تسوية حساب العهد وتخصم قيمة المصروفات على إدارة الخزينة العمومية لاحتسابها من مصروفات ديوان العموم بنظارة الداخلية فى ٨ أبريل ١٨٨٤ » .

وتلا ذلك صدور قانون المتشردين بهدف القبض على العمال العاطلين فى سنة ١٨٩١ ، ثم جددته الحكومة وتشددت فى نصوصه سنة ١٩٠٨ بناء على رغبة أصحاب الأعمال الذين لمسوا نمو الطبقة العاملة وتطور كفاحها الاجتماعى . وقد جاء فى شرح هذا القانون أنه يعتبر من المتشردين من لم تكن له وسائط للتعيش ولا يتعاطى عادة حرفة أو صناعة .

وفى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، كان يدافع سعد زغلول باشا فى سنة ١٩٠٩ عن النفى الإدارى للأشقياء وعن شركة قناة السويس بشأن مد أجل امتيازها ضد الإرادة المصرية ، ويوافق على قانون المطبوعات الجديد لمراقبة الصحف المصرية ومصادرتها ، ويتصدر ثلاثة من عناصر الرأسمالية البيروقراطية فى مصر الحديثة لمحاكمة فلاحى دنشواى فى عام ١٩٠٩ ويحكموا عليهم بالإعدام والأشغال الشاقة وهم بطرس غالى باشا ، وفتحى زغلول باشا شقيق سعد زغلول باشا ، وإبراهيم بك الهلباوى المحامى الشهير ونقيب المحامين المصريين بعد ذلك ، وذلك فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ .

ذلك هو المناخ العام الذى تولدت فى رحابه علاقات العمل والعمال الحرة والمحدودة الفاعلية نتيجة لغياب الطرف الطبيعى والوطنى للطبقة العاملة المصرية الحديثة . هذا الطرف الذى يتجلى فى شخص الرأسمالية الوطنية والفنية التى كان وجودها مجرد وجود جنينى أو طفلى .

ولقد تجلت تلك العلاقات الاجتماعية المحدودة بصدور الأمر الخديوى فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨هـ بشأن لائحة الأجازات الاعتيادية والمرضية التى تعطى لكبار وصغار مستخدمى الحكومة . وقد تحددت الأجازة الاعتيادية بشهر إذا كان الموظف سيقضيها داخل البلاد أو شهر ونصف إذا أراد أن يمضيها خارج البلاد ، كما تحددت الأجازة المرضية بحدوث الشفاء وتمنح بمقتضى شهادة طبيعية يوقع عليها طبيبان . وفى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٩هـ صدر منشور بعدم حرمان الموظفين الذين تقام عليهم دعاوى من حقوقهم فى المعاش أو غيره بعد صدور الحكم النهائى ببراءتهم . كما صدر فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٠١هـ منشور من نظارة الداخلية بشأن ما يجب إجراؤه فى تحقيق الشكاوى التى ترفع على موظفى الإدارة ، حيث يجب أن يكون التحقيق بمعرفة الجهة القضائية . ووزعت وزارة المالية منشوراً خاصاً بصرف بدل السفر للموظفين فى ٧ مايو سنة ١٨٨٣ . ومنشوراً آخر بعدم فصل المستخدمين ممن يحملون عقود عمل كونتراتو إلا بعد انتهاء مدة عقودهم . وفى ٢٤ يناير سنة ١٨٨١ صدر منشور من نظارة الداخلية يقضى بعدم تحرير عقود كونتراتو ، بل يتم تعيينهم بالطريقة التى يعين بها العمال والموظفون المصريون .

وقد أصدر الخديوى بنفسه قراراً يقضى بتشكيل لجنة لتحضير مشروع قانون المعاشات وذلك فى ١٦ يناير ١٨٨٤ . . وفى سنة ١٩٠٨ صدر قانون معاشات جديد لمستخدمى الحكومة والذى يعتبر مرحلة من مراحل تطور التأمينات الاجتماعية فى مصر القديمة . وبذكر المعاشات لابد أن يعرف العمال المصريون أن أجدادهم من العمال قد حرموا من صرف المعاشات . حيث أفاد مجلس النظار المصرى فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨٤ ، أى بعد هزيمة الثورة العرابية ببيان المستخدمين الذين لم يحجز منهم اليوم الاحتياطى ، وبناء عليه لم يكن لهم حق فى معاش التقاعد أو المكافأة عند الرتب وهم :

أئمة ومؤذنون ، مراسلة ، جاويشية وقواصة وسعاة بيادة وسوارى وهجانة ، مساحين وقياسين ، طوبجية غير حربية فى المديريات والمحافظات ، مطبعجية ومساعدى مطبعجية ومصممين وجماعى حروف ومجلدين وختامين وبوابين وسجانين وخفراء ومخبرين ، فراشين وسقايين وخدماء وجنينية وبخشونجية وسفرجية وطباخين وقهوجية ، سعاة وختامى البوسطة ، رؤساء ذهبيات ومستعملين برانى وطوائف ومركبية وقلاعين وقلفطية وغطاسين وناضورجية ، أهل خبرة ومقدمى الأشوان ، خولة وكلافين وعربجية ، معلمى ومساعدى غاز ورشاشين وكناسين وسياسين وحمامين وغسالين أو أسطوات وأنفار تركيب بالسكة الحديد وفحامين وخفراء السيمافورات ، معلمى النسيج ، كيالين

ووزانين ومساعدين أمناء النمرة ، ومحصلى عوائد مرور كبارى السكة الحديد، عتالين ومتسفرين ، وحجاب المحاكم . تمرجية حريمات ومراضع ، مهندسين وأسطاوات وعطشجية الوابورات ، استفجية ونشانجية ومساحى ونشات وعدادى الخشب وفتاحين ، بوهيجية ونجارين ورؤساء طواحين وإسكافية وخياطين وسباكين وحلاقين وحدادين وقزانجية وعلى العموم جميع الصنايعية(٢٢) .

وقد ظهر الكادر فى مجال الأجور العمالية فى عهد الخديوى إسماعيل الذى قد أصدر قانون الكادر الذى كان يسمح بتطبيق الكادر على العمال الذين تقل أجورهم عن ٣٠٠ قرش فى الشهر . أما قانون عباس فى ١٥ أبريل ١٩٠٩ ، فقد نص على أن الحد الأدنى من الأجر اللازم لتطبيق الكادر هو ٥٠٠ قرش شهريًا . وبمقتضى هذا القانون قد طرد من تطبيق الكادر وكافة قوانين المعاشات غالبية العمال والفراشين والميكانيكية والتلامذة الميكانيكية والقوادين والمراقبين وعمال الورش .

وفى السكة الحديد أيضًا كان مقدار الأجور العمالية اليومية على النحو التالى :

الوظائف	أول مربوط	الأجر الأقصى	العلاوة
عامل البرادة	من ٨-١٥ قرش	من ٢٥-٣٣ قرشًا يوميًا	من ٢-٥ قرش
عامل مساعد بناء	٨ قروش يوميًا	١٥ قرش	
بنـــاء	١٥ قرش يوميًا	٢٥ قرش	
نجـار	١٠ قروش يوميًا		
نقـاش	من ٦ إلى ١٠ قروش يوميًا		
وقادحديد	من ١٠ إلى ١٥ قرش يوميًا	من ٢٥-٤٠ قرش	
وقاد نحاس	من ١٠ إلى ١٥ قرش	٢٥ إلى ٦٠ قرش	
سواق بالمخزن	١٢ قرش	٢٠ قرش	
سواق بالورشة	من ٥ إلى ٨ قروش	١٠ إلى ٢٠ قرش	
ميكانيكى بالمخزن	١٥ قرش	٤٠ قرش	
ميكانيكى بالورشة	٢٠ قرش	٣٠ قرش	
ميكانيكى القطارات	١٥ قرش	٤٠ قرش	
ميكانيكى السريع	٢٥ قرش	٨٠ قرش	
عامل الحركة	٤ قروش	٧ قرش	

- العمل المأجور ظاهرة مصرية :

لم يلتفت المؤرخون إلى مقولة أن مصر ليست هبة النيل كما يقول المؤرخ اليونانى هيرودوت بل هى هبة العمل . وأقول أيضًا إنها هبة العمال . . حيث كان العمل المأجور مشاعًا موجودًا فى مصر القديمة إلى حد أنه كان يمثل ظاهرة مصرية لم تعرفها البشرية فى هذا العصر السحيق . . ففى ذلك العصر كان العمل العبودى يتفشى فى كل بلاد العالم القديم وعلاقات الإنتاج العبودية تتفشى فى أرجائه . وبمقتضى هذه العلاقات كان العمل العبودى فى الزراعة والحرفة يماثل عمل حيوانات الجر الذى لا يتوقف بواسطة قطعان بشرية من العبيد(٤) .

ولقد تواجدت ظاهرة العمل المأجور فى مصر القديمة نتيجة الاستخدام المبكر جدًا لأدوات الزرع والضرع والحرفة والصنعة التى اكتشفها الإنسان المصرى قبل غيره بجهده وعبقريته ؛ مما أدى إلى انقسام المجتمع المصرى إلى ريف زراعى ومدن حرفية . ففى الريف ظهرت القوى الريفية المنتجة وفى المدن ظهر الصناع باعتبارهم قوة حرفية منتجة .

وبظهور هاتين القوتين المنتجتين أصبح من المستحيل قيام النظام العبودى فى مصر مما دفع المجتمع المصرى إلى الدخول المبكر جدًا جدًا فى النظام الإقطاعى حيث تواجد العمل المأجور بنوعيه الحر والإكراهى فى مصر القديمة . فالصناع والفلاحون كانوا فى جملتهم أجراء وطرفًا من طرفى العمل المأجور والحر الذى تخللته السخرة بموجب علاقات الإنتاج السائدة والتى تعتمد على العمل المأجور بنوعيه الحر والإكراهى .

ففى كلا الحالتين من العمل المأجور كان العمال والفلاحون يتقاضون أجورهم العينية والنقدية ، أو يعملون مقابل ما عليهم من ضرائب مقررة للحكومة المصرية حيث كانت السخرة تنتزع جزءًا محدودًا من وقت عملهم على مستوى الأسبوع أو الشهر أو السنة وذلك بخلاف العمل العبودى المملوك كلية للسيد بواسطة الإكراه الذى لا يتوقف حتى الموت .

- رأسمالية الدولة الفرعونية :

كان أبرز ما أفرزته ظاهرة العمل المأجور هو الوجود العمالى فى الريف والمدينة باعتباره القاعدة الواسعة لها ومضمونها الاجتماعى فى الحياة والمجتمع . فالوجود العمالى

وهؤلاء العمال كانوا يحصلون على أجازة أسبوعية بشكل دورى وساعات عملهم ١٣ ساعة يتخللها نصف ساعة صباحًا وساعة أخرى بعد الظهر ، ومن هنا فإن فترة العمل الحقيقية هى ٥ ,١١ ساعة عمل (٢٣) .

هكذا كانت علاقات العمل والعمال متخلفة بشكل ملحوظ ، يؤكد ذلك انعكاسها الفعلى فى واقع حياة الطبقة العاملة المصرية . فالعامل « ى . ح » البراد الميكانيكى بمحطة القاهرة حصل خلال عام ١٩١٠ من الجمعيات الخيرية للأقباط الكاثوليك والمستوصفات على المعونات التالية :

عدد ٥ كيلو دقيق أسبوعيًا فى السنة بمبلغ ٥ ,٤٨٧ قرش ، و ٨ رطل لحمة فى السنة بمبلغ ٢٤ قرش ، ولبن فى السنة بمبلغ ١٤ قرش ، وأدوية فى السنة بمبلغ ٦٠ قرش ، وأقمشة بمبلغ ٢٢ قرش ، وأحذية بمبلغ ١٨ قرش ، ومتنوعات فى السنة بمبلغ ٤٠ قرش ، ومجموع مبالغ المعونات سنويًا هو مبلغ ٦٦٥ قرش .

وكان أجر زميلنا العامل ١٥ قرش فى اليوم ولا يملك أى شىء خلاف أجره . ولكن حماته التى كانت تعيش معه منذ زواجه كانت تكتسب من عملها من غسيل الملابس مبلغ ١٥٠٠ قرش فى السنة ، إلا أنها فقدت بصرها ولم يتعدى ما كسبته خلال عام ١٩١٠ عن مبلغ ٥٠٠ قرش ولم تستطع مواصلة العمل فى سنة ١٩١١ وبذلك يصبح مجموع واردات العائلة ٥ ,٦٦٤٠ قرش .

ويبدأ بند مصروفات هذه العائلة العمالية فى استهلاك ١٣ رغيف بلدى فى المتوسط يوميًا ، تتولى والدة العائلة عجنها وخبزها فى أقرب فرن ، ومتوسط الدقيق المستهلك ٥٠ أوقية دقيق ثمنها ٦٠ قرشاً ، وثمن خبيز الخبز فى الفرن ١٥ مليمًا أسبوعيًا و ٦٠ مليمًا شهريًا ، وجملة مصاريف الخبز سنويًا هو مبلغ ٧٩٠ قرشاً .

واللحمة تتناولها العائلة ثلاث مرات فى الأسبوع بواقع عدد٢ رطل لكل وجبة بسعر ٣ قروش للرطل أى فى السنة ٩٣٦ قرشًا ، ومبلغ الخضر أساس طعام العائلة الفاصوليا والكوسة والطماطم ، ويبلغ الاستهلاك منها يوميًا عدد ٥ ,٢ أوقية بسعر الأوقية قرش أى فى السنة ٩٠٠ قرش ، السمن عدد ٤ رطل فى الشهر بسعر ٦ قروش فى السنة ٢٣٦ قرش ، والزيت يبلغ الاستهلاك عدد ٢ رطل فى الشهر أى فى السنة ٨٢ قرش ، اللبن يتناوله

جميع أفراد الأسرة دون استثناء صباحًا وبعد الظهر ، ويبلغ الاستهلاك الشهرى عدد ٣ رطل بسعر ٣,٥ قرشاً للرطل أى فى السنة ١٢٦ قرشاً .

ويأخذ العامل الخبز معه من المنزل للغداء فى العمل ويشترى جبن وزيتون بمبلغ قرشين كل يوم ، ومع احتساب أجازة كل أسبوعين فيكون جملة مصروفه فى هذه الوجبة سنويًا ٦٧٨ قرشاً .

السكن أجرته ٨٠ قرشاً فى السنة ٩٦٠ قرشاً . وتقوم العائلة بخياطة ملابسها بقماش الكستور ، وثمن التدفئة قرشين والاستهلاك السنوى ٧٢ مترًا بمبلغ ١٤٤ قرشاً ، وتشترى ربة العائلة كل سنتين فستانًا بمبلغ ٢٤٠ قرشاً أى فى السنة ١٢٠ قرشاً ، ويستهلك الأب والأم زوجين من الأحذية لكل منهما بسعر ٤٠ قرشاً للزوج أى فى السنة ١٦٠ قرش ، ويستهلك والد الزوجة عدد ٢ زوج أحذية فى السنة بمبلغ ٦٠ قرش ولكل طفل عدد ٢ صندل بمبلغ ٨ قروش أى ١٦ قرشاً فى السنة ، ويستهلك العامل طربوشين أيضًا بمبلغ ٤٠ قرشاً، وصابون لغسل الملابس عدد ٤ رطل فى الشهر ثمنه ٩ قروش وفى السنة ١٠٨ قرشاً .

ويدخن العامل سيجارة يقوم بلفها بنفسه وثمنها ٢,٥ قرشاً ، ويدخن والد ووالدة الزوجة بنصف قرش يوميًا ، أى فى السنة ٧٣٠ قرشاً . ومصاريف القهوة خلال أجازات العامل تبلغ ٢٠ قرشاً .

وبذلك تبلغ واردات هذه الأسرة العمالية ٦٦٤٠,٥ قرشاً ، والمصروفات ٦٣,٣٢ قرشاً ويبقى مبلغ ٣١٨,٥ قرشاً .

والحالة المدنية لهذه العائلة تتجلى فى العامل رب العائلة ٣٠ سنة وربة العائلة ٢٨ سنة وابنها جورج سنتين ووالد الزوجة ٦٧ سنة ووالدة الزوجة ٦٠ سنة وشقيق الزوجة ١٤ سنة .

وتقيم تلك العائلة العمالية فى الدور الأرضى من منزل يقع فى حى الوزارات . وتتكون الشقة من ثلاث غرف تطل على دهليز طويل وضيق . وتستخدم الغرفة الأولى غرفة نوم الزوجة والثالث لشقيق الزوجة . والعامل رب العائلة من مواليد القاهرة وولدت زوجته فى مدينة زفتى وجاءت إلى القاهرة مع والديها .

والعامل الثانى الذى نستعرض حالته المعيشية هو العامل « هـ » نجار وعضو فى نقابة الصناعات اليدوية وليست له ملكية ويتلقى إعانة من خلال تعليم أطفاله الثلاثة الذكور فى كُتّاب الحى . . ويشتغل منذ ٤ شهور فى نجارة منزل بوسط المدينة ويحصل على أجره كل أسبوعين بواقع ١٨ قرشاً يوميًا لمدة سنة وبعد خصم ٣٠ يوم أعياد يصير مجموع دخله ١٠٣٠ قرشاً .

ويشترى من هذا الدخل ١٢ رغيفًا بلديًا ورطلاً من اللحم المشوى كل أسبوع وخضار وفول وطماطم وكوسة بمعدل ٢,٥ رطل فى اليوم بواقع قرش واحد ثمن الرطل وبذلك يصبح الاستهلاك اليومى ٢,٥ قرش وفى السنة ٩١٢ قرشاً . . ولتر من الزيت أسبوعيًا بمبلغ ٣ قروش أى فى السنة ١٥٦ قرشاً . وملح وفلفل بواقع ٢ قرش فى الشهر وفى السنة ٢٤ قرشاً ومبلغ ١٠ قروش للسقا وفى السنة ١٢٠ قرشاً .

ويتناول وجبة أثناء العمل تتكون من خبز وسلطة وقطعة لحم مشوية بمبلغ قرش ونصف وفى السنة ٥٠٢ قرشاً بعد خصم الأجازات ويدفع مبلغ ٦٠ قرشًا شهريًا وفى السنة ٧٢٠ قرشاً للسكن الذى يقيم به ويشترى وقودًا لطهى الطعام بمبلغ ١٥ قرشاً وفى السنة ١٨٠ قرشاً وغاز للإنارة لتر واحد فى الأسبوع بقرش صاغ وفى السنة ٥٢ قرشاً .

ويحتفظ العامل النجار « هـ » بجلباب رفيع المستوى لأيام الأعياد ، وللزوجة أيضًا فستانًا وحيدًا . أما لباس العمل فهو عبارة عن جلابية زرقاء من التيل ثمنها ٢٠ قرشاً وقميص قطن ثمنه ٦ قروش وسروال واسع ثمنه عشرة قروش ومداس جلدى ثمنه ٤٠ قرشاً وعِمَّة بيضاء ثمنها خمسة قروش ولذلك فإن نفقات ملابسه السنوية ٦٧ قرشًا .

وتقوم الزوجة بحياكة ملابسها وملابس أطفالها من الكستور بمعدل ٢٥ مترًا فى السنة ثمنها ٧٥ قرشًا . وطرابيش وشباشب للجميع بمبلغ ٣٠ قرشًا وثمن صابون الغسيل سنويًا ٥٢ قرشًا أيضًا .

والعامل النجار «هـ» يقضى أغلب أوقات فراغه فى المقهى يتناول بعض أقداح القهوة وأكواب الشربات والبوظة بمبلغ ١٢٠ قرشًا سنويًا . ويدخن بقرش صاغ يوميًا ، ويشترى كعكًا من الباعة المتجولين بمبلغ ٣٠٠ قرش سنويًا ويدفع خمسة قروش شهريًا اشتراكًا فى نقابته العمالية .

وقد اقترض فى حالة ضنك خلال تعطله عن العمل مبلغ عشرة جنيهات من أحد المرابين برهن خاتمين لزوجته وحرر على نفسه ١٥ كمبيالة بواقع مائة قرش عن كل منها ، وقد دفع مبلغ ٥٠٠ قرش مما عليه وبذلك تصبح نفقاته السنوية ٥٨٦٢ قرش ودخله السنوى ٦٠٣٠ قرش ورصيده الباقى ١٦٨ قرش .

وحتى تكتمل الصورة عن تطور الأجور فى مصر فلابد من العودة إلى الإحصائية التى أجراها يعقوب ارتين باشا بشأن زيادة الأجور وهى من ١٨٠٠-١٨٨٢ ، من ١٨٨٢-١٩٠٧ ، من ١٨٠٠-١٩٠٧ ، من ١-٣,٢ ، من ٢-٢ ، من ١-٧,٤ .

ولكن أسعار المواد الغذائية والمساكن قد تجاوزت الأجور كما تشير الإحصائية التالية :

من ١٨٠٠-١٨٨٢	من ١٨٨٢-١٩٠٧	من ١٨٠٠-١٩٠٧
المواد الغذائية ١-ر٢,٧	١-٨,١	١-ر٥,٧
إيجار المساكن ١-١٢	١-٥,٢	١-٢٩(٢٤)

هكذا ظهرت علاقات العمل والعمال فى مصر الحديثة وتجلى مضمونها الاجتماعى فى مسألة الأجور والأسعار ومعيشة العمال . ولكن كيف ظهرت وأفرزت مضمونها الاجتماعى فى مسألة الأجور والأسعار ومعيشة العمال ولماذا لم يتضخم حجم ذلك المضمون .

- القصور الذاتى للطبقة العاملة :

لم تتساقط علاقات العمل والعمال ذات الطبيعة الحرة وذات المضمون الاجتماعى على الطبقة العاملة المصرية من السماء ، بل خرجت من الأرض بجدهم وكدهم فور أن دفعهم الحس الطبقى وغريزتهم العمالية إلى ممارسة الاحتجاج الاجتماعى وصراعاته الطبقية التى بدأت بالتأفف فى مواقع العمل وأثناء الإنتاج والتشغيل من جراء الإرهاق وساعات العمل الشاقة والطويلة والأجور الضئيلة ، ثم الشكوى الفردية والجماعية ، ثم بالإضراب والتظاهر والاشتراك فى النقابات العمالية ، كما ظهر فى عرض ظروف زميلنا العامل النجار .

ولكن متابعة حركة الطبقة العاملة المصرية فى النصف الأخير من القرن الماضى حتى قيام ثورة ١٩١٩ تؤكد أن الاحتجاج الاجتماعى العمالى كان نموه بطيئًا نتيجة لغياب الارتباط والتحالف القوى بين العمال المصريين والأجانب . مما يعنى أن الطبقة العاملة فى هذه الفترة كانت تعانى من شدة الانتقال الطبقى بالإضافة إلى الانقسام النفسى والمزاجى ، ونتيجة أيضًا لحالة اليتم التى فرضت على الطبقة العاملة التى كانت أمومتها وأبوتها الطبقتين والممثلتين في الرأسمالية المصرية لم تتواجد بعد . ومن هنا فقد ولدت وعاشت فترة مهدها وفطامها فى رعاية تحالف الإنتاج ورأس المال الأجنبى وطبقة البيروقراطية المصرية من كبار الموظفين .

إذن فإن ولادة الطبقة العاملة المصرية فى طبعتها الأولى كانت غير طبيعية ، فلم تتوالد من الورش الحرفية ، وبالتالى فإن فترة مهدها وفطامها كانت شاذة لمواجهتها فى هذه الفترة الغضة بشراسة الإقطاع والاستعمار والبيروقراطية المصرية . حيث كانت علاقات السخرة والعمل الإكراهى تحاصر حياتها الخضراء النامية وقد أدى إلى عرقلة نموها الكيفى والذهنى والروحى .

ومن هنا جاء قصورها الذاتى فى مجال الاحتجاج الاجتماعى وصراعه الطبقى، وفى مجال بناء إمبراطورية صناعية فى مصر الحديثة التى كانت تستخدم فى سنة ١٩٠٩ خطوطًا حديدية بلغت ٣١٦٠ كيلومتر ، وخطوطًا تلغرافية بلغت ٤٦٥٦ كيلومتر بخلاف خطوط الترام والسكك الحديدية الزراعية والصناعة والسفن البحرية والنيل والطرق المعبدة .

وقد تمثل القصور الذاتى فى صفوف العمال فى ممارسة الربا من محلات المرابين المنتشرة فى القاهرة وفى لعب القمار وتعاطى الحشيش والبوظة وانتشار الأمية بينهم . ففى إحصاء سنة ١٩٠٧ كان عدد سكان مصر ١١,١٨٩,٩٧٨ ليس بينهم سوى ٦٠٩,٣٢٢ من الذين يجيدون القراءة والكتابة .

ونظرًا لأن الربا قد بات وباءًا قوميًا بين العمال والفلاحين . فقد اهتم بعض المصريين من أعضاء الحزب الوطنى بإنشاء جمعية تعاونية ائتمانية لتسليف العمال العاطلين أو الذين فى حاجة ملحة مؤقتًا إلى المال . . ولكن قبل التسليف يجب توعية العمال المصريين بالمعلومات عن التعاون والائتمان ، وبعد ذلك يحصلون على المال بمقابل زهيد مع الحزم فى المطالبة برد الديون .

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن من آفات العمال المصريين فى هذه الفترة ، التأخير فى سداد إيجار مساكنهم ، وأن سكرتير نقابة عمالية كان يشكو فى تقريره لعام ١٩١٠ عن التأخير الفاحش فى سداد الاشتراكات فى مواعيدها .

ومن جراء القصور الذاتى للطبقة العاملة ، فإن المرأة كانت تتقاضى أجراً أقل من الرجل . فالمرأة العاملة كانت تتقاضى ٤ قروش يومياً فى صناعة البناء ، بينما يتقاضى العامل فى نفس العمل ٦ قروش . . أما الأطفال فقدكانوا يشتغلون فى محالج الأقطان وفى صناعات مختلفة بأجور زهيدة .

وبسبب ذلك لم تصبح إمبراطورية صناعية مثلما حدث خلال تطبيق اشتراكية أفندينا محمد على ، ولم تفرز الطبقة العاملة المصرية التى كانت سجينة فى حسها الطبقى حركتها العمالية والنقابية . حيث قد تأخر إدراكها للحياة المصرية ومفهومها للطبقات الاجتماعية الحاكمة والمالكة ووعيها بذاتها وبأنها طبقة منتجة تصنع الحياة وتقوم بالتغيير الاجتماعى وتقوده إلى الأمام .

* * *

مراجع اللمحة الرابعة

١ - اشتراكية أفندينا والنشأة العمالية - عطية الصيرفى .
٢ - تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٣ يوليو - الدكتور أحمد أبو الفتوح رضوان .
٣ - نفس المرجع .
٤ - نفس المرجع .
٥ - تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر - الدكتورة نوال قاسم .
٦ - تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤ - الدكتور على بركات .
٧ - نفس المرجع .
٨ - نفس المرجع .
٩ - تاريخ إسماعيل - إلياس الأيوبى .
١٠ - تاريخ الحركة الوطنية .
١١ - شهدى عطية الشافعى .
١٢ - الخطط التوفيقية - على باشا مبارك .
١٣ - القوى الاجتماعية للثورة العرابية - دكتورة لطيفة سالم .
١٤ - السخرة فى حفر قناة السويس - الدكتور عبد العزيز الشناوى .
١٥ - نفس المرجع .
١٦ - أوامر خديوية صادرة سنة ١٨٨٦ .
١٧ - نفس المرجع .
١٨ - نفس المرجع .
١٩ - أحوال عمال الصناعات الكبيرة - ترجمة يوسف درويش (لم ينشر) .
٢٠ - أوامر خديوية صادرة سنة ١٨٨٣ .
٢١ - أوامر خديوية صادرة سنة ١٨٨١ .
٢٢ - أوامر خديوية صادرة سنة ١٨٨٤ .
٢٣ - أحوال عمال الصناعات الكبيرة - مرجع سابق .
٢٤ - نفس المرجع .

* * *

اللمحة الخامسة

الطبقة العاملة المصرية صانعة ثورة ١٩١٩

- الطبقة العاملة صانعة ثورة ١٩١٩ :

ليس الإنسان فى جوهره وحدة منعزلة ، بل هو جملة العلاقات الأساسية التى يقيمها مع الآخرين ، فإن الطبقة الاجتماعية هى مجمع العلاقات التى يقيمها ومستودعها التى لا تختزن فيه ، كالأشياء الراكدة والساكنة ، بل تتراكم فيه كبخار متفاعل سرعان ما ينطلق كرد فعل خرج فى حالة إذا ما تعرضت الطبقة الاجتماعية للخيار بين الفناء والمجابهة .

فكل طبقة من الطبقات المستغلة - بفتح الغين - سواء كان أفرادها عبيداً باعتبارهم الأجداد لكافة المستغلين - بفتح الغين - أو أقناناً باعتبارهم الآباء أو العمال باعتبارهم الأحفاد هى مستودع للعلاقات الصاخبة كموج البحر لاصطدامها وتكسرها عند شطآن طرف أو أطراف آخرين ، مما يعنى أن هذه هى الطبقات الكادحة والأجيرة يعتمد وجودها على شرط وجود أطراف أخرى من الطبقات المستغلة- بكسر الغين -سواء كانت طبقة الأسياد أو الإقطاع أو الرأسمالية ، كما أن شرط وجود تلك الطبقات يتجلى فى وجود طبقات العبيد والأقنان والعمال .

والطبقات من النوع الأول يجمعها مع الطبقات من النوع الثانى وحدة الوجود ، ويفرقهما تناقض هذا الوجود الذى يبدو فى بروز علاقات متناقضة تفيض بالعداوة والبغضاء بينهما ، حيث يتبادلون شحنات الحقد وقذائفه الظاهرة والمستترة حسب الظروف وقوة كل طبقة من الطبقات المتناقضة .

وفى حالة انطلاق شحنات الحقد الطبقى من طبقات العبيد والأقنان والعمال نحو الآخرين ، فإنه لا يعنى غير أن الحس الطبقى لدى هذه الطبقات الكادحة قد بدأ يتحرك وينفعل دافعًا إياها رويدً رويداً إلى الإدراك الطبقى ، ثم المفهوم الطبقى حيث عتبات الوعى المؤدية إلى نهوض هذه الطبقات ، والبدء فى استعدادها لثورات العبيد وحرب الفلاحين وانتفاضات العمال من خلال ظهور حركات العبيد والأقنان والعمال ، حيث إن هذه الحركات هى ردود الفعل الموجه لتلك الطبقات المنتجة والمستغلة - بفتح الغين - وتتصف بالحركات الثورية تارة والنقابية تارة أخرى ، لأنها حركات ذات مضمون اجتماعى وتغييرى لاستخدامها وسائل كفاحية مثل الشكايات والعرائض والمظاهرات والاعتصامات والإضرابات والحرب المسلحة ، بهدف التغيير الاجتماعى وتحقيق مطالب العبيد فى حماية الشخصية الإنسانية من الموت والتعذيب ، ووقف معاملتهم فى العمل

والتشغيل مثل حيوانات الجر، ومنع التصرف فيهم وفى نسلهم وزوجاتهم بالبيع والشراء ، وتحقيق مطالب الأقنان بمنع السخرة والعمل الإكراهى وفك ارتباطهم جبريًا بأرض السيد الإقطاعى ، وتحقيق مطالب العمال فى زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه ، وأن هذه الطالب وتحقيقها تعتبر المدخل الرئيسى للتغيير الاجتماعى نحو حياة أفضل للأجراء والكادحين .

وتتميز الطبقة العاملة المصرية الحديثة بحس طبقى رفيع المستوى ، حيث أفرزت حقدها الاجتماعى مبكرًا جدًا وأطلقته صوب الطبقة التى كانت تستغلها ممثلة فى طبقة رأسمالية الدولة الاحتكارية فى عهد الوالى محمد على من خلال تحركها فى الهروب من المصانع ومن خلال حركتها الإضرابية ، هذه الحركة البكر التى لم يستطع الوالى محمد على معرفة قادتها ومن هم الذين نظموا تحريك العمال فى الترسانات والمصانع لتنفيذ هذه الإضرابات العمالية ، مما يشير إلى أن الحس الطبقى للعمال المصريين كان فى صعود لمنع السلطة من اختراق صفوف العمال . ولكن هذا الصعود العمالى ذهب مع الريح فورتفكيك الصناعات المصرية وتشريد عمالها فى آخر أيام الوالى محمد على . حيث انقطعت أخبار تحريك العمال المصريين فى مجال العونة والسخرة والعمل الإكراهى ، وفى مجال العمل الحر والمأجور باستثناء السفر القيم الذى كتبه الدكتور/ عبد العزيز الشناوى عن السخرة فى حفر قناة السويس وما تضمنه من أخبار عن تحرك العمال وردود أفعالهم الحرجة ضد المرض والعطش والتعذيب والعمل الشاق أثناء السخرة فى حفر القناة .

ولقد شهدت ساحات حفر قناة السويس فى عام ١٨٦٢ تمرد خمسة آلاف عامل من جنود الجيش التى انتهت مدة خدمتهم العسكرية . وكان سعيد باشا قد أصدر أوامره بترحيلهم إلى ساحات حفر القناة من أقاصى الصعيد ، وعند وصولهم تمردوا ورفضوا العمل فى حفر القناة علانية وعجز الضباط عن مواجهتهم وغادروا ساحات الحفر . وفى هذه الأثناء وقع صدام بينهم وبين رؤساء ساحات الحفر من مهندسى شركة القناة ومستخدميها الفرنسيين . ويقول الدكتور محمد صبرى إن العصيان الذى قام به جنود الجيش المصرى الذين حشدوا لحفر القناة كان مظهرًا قويًا من مظاهر الاستياء الذى عم الشعب المصرى بسبب تسخير الأهلين فى حفر القناة فبرز استياؤه على هذه الصورة على الرغم من أنه شعب مسالم لا يحتاج إلى أعمال العنف .

هو الذى حمى مصر والمصريين من السقوط فى هاوية النظام العبودى وبالتالى فلم يكن الإنسان المصرى عبداً يباع ويشترى فى يوم من الأيام .

ومن هنا كان وجوداً عماليًا منتجًا وثوريًا رغم وجوده فى عالم يسوده عبودية الإنسان للإنسان ، وهذا ما دفع السلطة الفرعونية إلى مواجهته بالنمط الفرعونى للإنتاج من خلال ظهور رأسمالية الدولة الفرعونية .

وعلى الفور شهدت مصر القديمة منازعات العمل والعمال لأول مرة فى التاريخ ، مما يعنى نشوب صراع اجتماعى بين الوجود العمالى ورأسمالية الدولة الفرعونية . ففى مؤسسة الرمسيوم قام العمال بإضراب مطلبى وسياسى من أجل صرف أجورهم العينية المتأخرة تخللته مساومات ومفاوضات وتهديدات رددها العمال(٥) أمام المسئولين قائلين : « أخبروا الفرعون أن موقعه فى خطر » .

وفى خضم هذه المنازعات العمالية باشر العمال المصريون الاحتجاج الاجتماعى المبكر بالإضراب والاعتصام والشكوى وتشكيل النقابات للقيام بإدارة صراعهم الاجتماعى من أجل تحقيق مطالبهم(٦) .

ولم يجاهر الفلاح المصرى الفصيح بشكاياه الاحتجاجية إلا بفضل شيوع الاحتجاج الاجتماعى الذى ولدته منازعات العمل والعمال ، هذه المنازعات التى كانت بداية للثورات التى وقعت فى مصر القديمة .

- الوجود العمالى يعتنق المسيحية :

ظل الوجود العمالى المصرى منتجًا وثوريًا فلم يتوقف عن ممارسة الاحتجاج الاجتماعى الذى تطور إلى نضال وطنى ضد الغزاة من الفرس والبطالمة والرومان كانت مظاهره الإضرابات والثورات .

وفى سياق النضال ضد الرومان ظهرت المسيحية فآمن بها واعتنقها العمال والصناع وحملوا بشارتها إلى المدن والقرى المصرية فى الدلتا والصعيد وذلك باعتبارها دعوة معادية للاحتلال الرومانى وعبوديته وذهبت وفودهم إلى فلسطين للتظاهر ضد الحكم الرومانى مساندة للمسيحية والمسيحيين الأوائل ، كما استقبلوا فى الإسكندرية القديس مرقس - واستضافوه فى حى الصناع والحرفيين واختاروا من بينهم أول بطريرك مصرى يتربع على

وازداد عصيان العمال فى ساحات الحفر وساء سلوكهم إزاء الرؤساء الفرنسيين فى الشركة وتعددت حوادث هرب العمال من السخرة فى حفر القناة ، وكان يكثر هروبهم فى الليالى غير القمرية . ثم اشتدت حركة الهرب فلم تصبح حركة فردية ، بل أصبحت حركة جماعية . فقد هرب ٦٢ عاملاً فى ليلة واحدة ، وفى الليلة التالية ١٩٩ عاملاً من الذين سيقوا من مديرية المنيا . كما هرب عمال مديرية روضة البحرين - المنوفية والغربية وكفر الشيخ - وما لبث أن أظهر عمال الوجه القبلى تحديًا ساخرًا للشركة أثناء هربهم ، كانوا يطلقون الأعيرة النارية فى الهواء تحريضًا لزملائهم على الهرب .

وكان الرؤساء الفرنسيون يتعرضون لأخطار جسيمة إذا وقفوا فى وجه العمال الهاربين الذين كانوا يقذفونهم بقلل الماء . وإذا كان الرئيس الفرنسى راكبًا جواده طرحوه وأوسعوه ضربًا . وعلق كاتب فرنسى على هذه المواقف العمالية بقوله : « إن فكرتهم عن الكرامة الإنسانية تمثلت فى حركات تمرد وعصيان قاموا بها فى أكثر من مناسبة ، واستطاع دى لسبس إخمادها بصعوبة » . وطبعًا لم يدرك ذلك الكاتب أن عنف شركة القناة هو الذى ولد العنف لدى العمال المصريين(١) .

ويقع بعد ذلك فى عام ١٨٦٤ إضراب عمالى فى السكة الحديد يقوم به السائقون والميكانيكيون الأوربيون عندما كان نوبار باشا مديرًا لمصلحة السكة الحديد ، وتكرر مثل هذه الحالة أثناء بناء حوض للسفن فى ميناء السويس .

ثم تتوقف أخبار التمردات العمالية فى صفوف عمال السخرة والعمل الإكراهى ، وفى صفوف العمال الأحرار فى القطاعين الخاص والحكومى حتى قيام الثورة العرابية دون أن يعرف السبب فى ذلك ، وهل هو إهمال تسجيل وقائع التمردات العمالية فى هذه الفترة ولو على مستوى فقاعات التمرد الصغير والمحدود ، أو هل هو حالة من القهر والرضوخ فرضت على العمال المصريين من خلال تفشى علاقات السخرة والعمل الإكراهى فى هذه الأيام ومن خلال وجود طرف متخلف وشاذ فى علاقات العمل والعمال عمومًا ممثلاً فى الإقطاع والرأسمالية الأجنبية والبيروقراطية المصرية ، وذلك لغياب الطرف الطبيعى مشخصًا فى الرأسمالية المصرية .

وفى تقديرى أنه قد وقعت بعض الفقاعات من التمرد العمالى فى هذه الفترة أسوة بما تم أثناء حفر قناة السويس ، تمردات عالية ولكنها لم تسجل حتى لا تختفى الطبقة العاملة

المصرية بتاريخها النضالى وتهتدى به فى نضالها المستقبلى . . وفضلاً عن هذا فإن الرضوخ والقهر قد سببا للعمال المصريين حالة من البرود الثورى أدت إلى فقدهم إلى حد ما طابعهم الاقتحامى واغترابهم الاجتماعى ، وإلى تكوين ثوريتهم فى أغوار أعماقهم حتى جاءت الثورة العرابية لتخلص الشعب المصرى من الرضوخ والقهر ، حيث خرج العمال من غربتهم واستردوا عافيتهم النفسية وتفجرت ثوريتهم الكامنة كرافد من روافد الثورة العرابية من خلال حركتهم العمالية الجديدة .

- زعيمٌ وطنىٌ من العمال :

ومما يذكر أن الشعب المصرى بمزاجه العام ونفسيته الاجتماعية مثله مثل جبل الجليد الذى يتوارى أغلبه فى الماء ولا يظهر إلا القليل منه ، ولهذا لا يستطيع حكامه قياس مدى حسه الوطنى والاجتماعى واستثمار وقت ممارسة احتجاجه الغاضب والعاصف ، حيث تنفجر ثوريته الكامنة لحظة ظهور خطر مصيرى بشكل يفاجئ الحكام ويفزعهم ، مثل ما حدث لحظة فرار المماليك كالجرذان أمام جيوش الحملة الفرنسية وأثناء اختيار محمد على واليًا على مصر بالإرادة الشعبية الحرة لأول مرة فى التاريخ المصرى .

وبالتالى فالطبقة العاملة المصرية الوليدة والحديثة ذات مزاج عام ونفسية اجتماعية منبثقة من شعبها المصرى ، ولهذا انفجرت ثوريتها الكامنة بالمشاركة فى الثورة العرابية التى قدمت لها وللوطنية والاشتراكية المصرية عمومًا زعيمًا وطنيًا ثوريًا خالدًا وبارزًا هو التلغرافجى أو عامل التلغراف عبد الله النديم .

ولد عبد الله النديم عام ١٨٤٥ من أب جاء من قرية الطيبة بالشرقية ليعمل نجاراً فى ترسانة محمد على . فلما أغلقت الترسانة اشتغل الأب فرانًا وتعلم عبد الله النديم فى مدرسة فى جامع الأنور بالإسكندرية ، ثم عين عاملاً للتلغراف فى بنها ، ولما انتقل إلى القاهرة انضم إلى حلقات جمال الدين الأفغانى وحصل على عضوية حزبه الوطنى السرى وأصدر مجلة (التنكيت والتبكيت) التى تغير اسمها إلى اللطائف التى ظهرت كجريدة تعبر عن الثورة العرابية ومجلس نوابها . وقد اختفى عبد الله النديم بعد هزيمة الثورة العرابية ولم يستسلم ، وظل يجوب البنادر والقرى المصرية لمدة تسع سنوات حتى تم القبض عليه ونفيه إلى الشام ، ويصدر الخديوى عباس العفو عن النديم دون أن يتراجع عن

دفاعه عن الشعب المصرى فيكتب فى مجلة « الأستاذ » التى أصدرها بعد عودته من المنفى فى عددها رقم ٣٣ فيقول : يجب أن يكون الرأى الأخير نتيجة الشورى وأن نستخلص من تضارب الآراء والأفكار قواعد لا تنقضها الحوادث وقوانين تلائم التابع والمتبوع وتبقى بها دعائم الدولة قائمة على أسس متينة » .

يصف د. طاهر عبد الحكيم العلاقة الفكرية بين المفكر الإسلامى جمال الدين الأفغانى وعامل التلغراف عبد الله النديم فيقول : « وإلى الأفغانى يعود الفضل فى إثارة الأفكار الأولى عن الصراع الطبقى وعن الاشتراكية فى مصر وعن ظهور الأثرياء وطبقة العاملين والمستضعفين وانحيازه الواضح لأبى ذر الغفارى ، وكان من رأيه أن النظام الاجتماعى الذى استفز طبقة العمال فى الغرب للمطالبة بالاشتراكية ، هو من الأمور التى لن تظل قاصرة على الغرب ، بل لن يسلم منها الشرق أيضًا . ومشهور عن الأفغانى ذلك النداء الذى وجهه إلى الفلاحين المصريين بقوله : شقوا صدور المستبدين بكم كما تشقون الأرض بمحاريثكم ، عيشوا كباقى الأمم أحرارًا سعداء أو موتوا شهداء » .

ويرى د. طاهر عبد الحكيم أن عبد الله النديم هو الوحيد من بين تلاميذ الأفغانى الذى التقط منه هذا الخيط وبدأ يصنع للحركة القومية الليبرالية مضامين طبقية صريحة ، وذلك على خلاف موقف الإمام محمد عبده (وهو من تلاميذ الأفغانى) الذى كان يكرر أن الشعب غير مهيأ للحكم الذاتى والديمقراطية .

وينبغى القول هنا أن الصناعة المصرية الحديثة التى تواجدت فى عهد محمد على هى التى أفرزت الأسرة العمالية التى أنجبت لمصر عبد الله النديم ، كما أن الصناعة الحديثة التى جلبها لنا رأس المال الأجنبى هى التى قدمت لنا عبد الله النديم بحسه الاجتماعى والطبقى . هذا الحس العمالى الذى ساقه إلى أستاذه الأفغانى فزادت وتعاظمت معارفه الثورية ، حيث تطور حسه الطبقى والاجتماعى إلى إدراك ثم إلى مفهوم ، ثم إلى وعى من نوع جديد لم تشهده مصر ، لما يتمتع به من مضامين متوافقة وعبقرية ، حيث كان النديم دون غيره من قادة الثورة العرابية يتميز بوعى مطلبى ونقابى واجتماعى وطبقى وطنى ديمقراطى وبوعى مستقبلى منقطع النظير .

وقد تجلى ذلك الوعى العظيم فى كتابات النديم وخلال طوافه من ميت غمر وزفتى والرحمانية ودمياط والمنصورة ودسوق ، حيث ارتقى منابر المساجد وجلس وسط الجماهير

لتحريضها وطنيًا واجتماعيًا ، فحدثها عن حياة البذخ التى يحياها الأغنياء والحكام الذين يعيشون فى ثياب العز وينعمون بالرقص والغانيات وينفقون الأموال ذات اليمين وذات الشمال وما هى فى الحقيقة إلا أموالهم . وأنهم أساس النعمة وأسبابها يجمعونها بعرقهم ودمائهم من فلاحة الأرض وتربية الماشية ليأخذها الأغنياء ويبعزقونها على ملذاتهم ومتعهم .

وطلب النديم من ديوان الأوقاف أن يسمح بإلقاء خطبه وأن تطبع وتنشر فى أنحاء البلاد لنشر الوعى الجديد المعادى للظلم والبغى ، والدعوة إلى توحيد الوطنية لمواجهة الأخطار ، والتذكير بمجد مصر والتحذير من تمكين الأجنبى من يده على سياسة البلاد .

وهاجمت جريدته (التبكيت والتنكيت) الاستعمار ودافعت عن الشخصية القومية وسخرت من القيم الإقطاعية وبعد أن تحول اسمها إلى (اللطائف) خرجت تهاجم الخديوى توفيق هجومًا عنيفًا بسبب مشاركته فى المؤامرة الشركسية ضد عرابى وسجنه - الخائن المخدوع - وخلال الثورة بذل النديم جهودًا خرافية لرفع الروح المعنوية للمقاتلين المصريين ومن أجل مزيد من التطوع والتبرع للثورة .

ومن أجل حياة ديمقراطية ونيابية حقيقية طالب بحق الوجود العضوى للفقراء فى مجلس النواب . فقال : إن الوطن فيه الذكى وفيه الغبى ، والغنى والفقير والأجير والحقير ، فإن كان حق الانتخاب قاصرًا على الأغنياء دون الأذكياء ، كان مجلس النواب هؤلاء وحدهم .

والنديم يقسم هؤلاء الأغنياء إلى قسمين مصريين وأتراك على حد تعبير صلاح عيسى . فأما أبناء كبار الملاك المصريين فهم عنده مولعون بالاستبداد والاستعباد ، يميلون إلى استخدام الفقراء بلا تعليل وضرب الضعفاء من غير أن يعارضوا أو يحاكموا ، وهذا بعينه هو الاستبداد المضر بالشعب . على أن أباه إن كان من حكام البلاد ، فإنه أدرك الثورة بنهب الفلاح وظلمه ، فإن أغلب الحكام متسلطون على المحكومين ، تسلط الهواء على النار ، يضربون ويحبسون وينهبون ، ومن كانت هذه أفعال أبيه كان بعيدًا عن الحق ، أجنبيًا عن الإنصاف ، لا يميل إلى المساواة ولا يعترف للفقير بحق معه فى الوجود . فوجود مثله فى مجلس النواب علة لزيادة هلاك الشعب . فيشرّعون من القوانين ما يضمن لهم مصالحهم ليضعفوا بذلك حدة أذهان الفقراء ويحبوا الثروة لأنفسهم . . أما عناصر

الأرستقراطية التركية المملوكية . فلا تحكم عليهم إلا بعد معرفة أسباب ثورتهم ، فإن كانت بجدهم واجتهادهم كانوا أحرص الناس على الهيئة الاجتماعية ، وإن كانت بطريق الظلم والنهب والرشوة كانوا أشد ضرراً لحبهم الظالم الذى صيرهم فى هذه الثروة ، بعد أن كانوا لا يملكون قوت يومهم . ومن هذا القسم من لم يرى الريف ولا يعرفه ، فكيف يكون نائباً عنه ؟ . أما الخبراء وأهل الدراية مطلوبون ، ولكن حبهم لذاتهم يعطل كثيراً من المنفعة ويجلب الكثير من الضرر ، فإن وجدوا فى مجلس النواب ولم يكن معهم أحد من النبهاء الأذكياء من أهل البلاد ، كان نواب هذا المجلس عبارة عن لعبة يديرونها كيف شاءوا[٢] .

هذه ديمقراطية الطبقة العاملة المصرية ذات المضمون الاجتماعى التى بادر بالدعوة إليها عامل التلغراف والمثقف الثورى عبد الله النديم . . ولن ينسى له التاريخ المصرى أنه أول من بادر بوضع الأسس القانونية والديمقراطية للشرعية الثورية فى مصر من خلال فكرة التوكيلات الشعبية الصادرة من الأمة المصرية للزعيم أحمد عرابى الذى قام بتنفيذها النديم والتى أخذ بها من بعده سعد زغلول .

أليس ذلك كافياً للدلالة على أن الأمة المصرية الفقيرة والأجيرة ، أمة العمال والصناع والفلاحين ، قد تشخصت فى شخص عامل التلغراف عبد الله النديم ، الزعيم الوطنى الثورى الديمقراطى الأسطورى ، الذى لم يتوقف نضاله حتى توقفت دقات قلبه الكبير والعظيم .

ولكن هل كانت شخصية النديم وأفكاره ونضاله تعبر عن مصالح وأفكار البورجوازية المصرية ، بشقيها البيروقراطى والتجارى والزراعى ؟ . . إن الواقع وقتئذ ينفى ذلك ، لأن العبارات التى كانت تتردد فى هذه الأيام عن العدل والإصلاح ، كانت عبارات مشوشة توظف للاستهلاك المحلى ، وذلك بعكس أفكار ومواقف النديم المعبرة عن مصالح الفقراء ، من فلاحين ومن عمال صناعيين وحرفيين ، يؤكد ذلك أن عبد الله النديم ، دون غيره ، قد مزج العمل الوطنى بالعمل الاجتماعى ، والعمل السياسى بالعمل الديمقراطى ، وبالتالى فإن الثورة الوطنية المصرية قد صارت بنظر النديم ذات مضمون اجتماعى وديمقراطى لتعبيرها عن مصالح وأفكار الطبقة العاملة المصرية الوليدة والحديثة ، مما يعنى ظهور فكر اشتراكى مصرى تمتد جذوره إلى اشتراكية الحملة الفرنسية ومجموعة

المشايخ التى تأثرت بالأفكار الاشتراكية للجنرال الفرنسى كاربللى ، مثل الشيخ محمد المهدى ، بالإضافة إلى الفكر الاشتراكى لسان سيمون الذى تواجد فى مصر خلال عهد محمد على ، وما حمله الشيخ رفاعة الطهطاوى من أفكار، وكذلك الأفكار العمالية والاشتراكية التى توافدت إلى مصر مع العمال الأوربيين .

- النضال المطلبى والوطنى المبكر للعمال المصريين :

لم تشهد مصر مهيجًا ومحرضًا ثوريًا وجماهيريًا وداعيًا جسورًا للصراع الطبقى ، مثل عامل التلغراف عبد الله النديم ، الذى جمهر فكره الاشتراكى بخطبه وكتاباته وأفعاله الثورية التى كان منها مبادرته العبقرية فى جمع توقيعات المواطنين على المحصر الوطنى بإنابة أحمد عرابى عن الأمة ، وقد تكرر جمع التوقيعات مرتين خلال الثورة العرابية .

وقد صاحب ذلك حدوث طفرة فى وعى العمال المصريين ، حيث بدأ عمال الزراعة والتملية يتمردون . ففى كوم حمادة رفض عمال الزراعة والتراحيل السخرة واعتدوا على مأمور المركز وعساكره الذين توجهوا إليهم ليجبروهم على العونة والسخرة .

وترك عمال الزراعة أشغال الجفالك رافضين هذا العمل القاسى ، فترى وكيل دوائر الأمير محمود يشكو لوزير الداخلية أن عمال الزراعة والتملية يتركون أشغال الجفالك ، وهذا أمر موجب لتعطل جمع المحصول الشتوى وإتلاف زراعة الصيفى .

وفى صفوف عمال الوسايا والجفالك الزراعيين انتشرت فكرة المساواة وفكرة تأميم مصانع السكر ومحالج الأقطان ، وانتشرت إضرابات عمال الزراعة فى أربعة قرى تضم عددًا من الجفالك والوسايا بالغربية ، حيث أضرب العمال وتركوا الماشية والآلات الزراعية فى الحقول وأعلنوا ثورتهم ضد الباشوات الذين يسيطرون على الأرض . وفى جفالك الدومين لم يضرب العمال الزراعيون ، ولكنهم طالبوا بحقهم فى الأرض وتطبيق المساواة مع الملاك ورفضوا الاقتراح بأن يعطى لهم إيجار مماثل للأرض المجاورة . وفى قرية الزنكلون أضرب العمال الزراعيون بأرض الأمير إبراهيم الذى فزع من هذا الإضراب الثورى الذى لم يتوقف رغم إرسال حامية بوليسية من ألف جندى لإجهاض ذلك الإضراب ، فما كان من الأمير إلا أن أجر تفتيشه الزراعى إلى أحد الأجانب ، وقد ترتب على هذه الإضرابات حصول العمال الزراعيين على أجور شهرية من الجفالك الزراعية التى يعملون بها(٣) .

ولم يتوقف العمال الزراعيون فى الجفالك والتفاتيش الزراعية عن مناصرة الثورة العرابية رغم ما تعرضوا له من اضطهاد . فقد قام مدير ومفتش جفلك زراعى فى ميت خلف منوفية بسجن أحد العمال الزراعيين لأنه دعا إلى مناصرة عرابى . كماقبض محمد أفندى فؤاد الشركسى على من كان يطوف ويقول من العمال : « الله ينصرك ياعرابى » . وتعرض العمال الزراعيون فى تفتيش كفور نجم للطرد من التفتيش الزراعى بسبب مساندتهم للثورة .

وفى مجال التطوع فى المجهود الحربى وخدماته فقد شارك الآلاف من العمال الزراعيين فى العمل القتالى وإنشاء الاستحكامات بشوق غير محدود .

هذه بعض ملامح النضال المطلبى والوطنى للعمال الزراعيين الذين يندرجون تحت تسمية الفلاحين فى كتابات المؤرخين الذين لم يفرقوا بين الفلاحين والعمال الزراعيين المعدمين الذين لا يملكون غير قوت عملهم ممن يمكن تسميتهم بالبروليتاريا الزراعية ، أى بروليتاريا الجفالك والوسايا الزراعية .

كما أن المؤرخين المصريين قد قدموا لنا ملامح النضال المطلبى والوطنى للطبقة العاملة الحديثة تحت تسمية نضال الحرفيين ، مع العلم أن البروليتاريا المصرية الحديثة قد شاركت فى النضال الوطنى والمطلبى خلال الثورة العرابية .

تقول د. لطيفة محمد سالم : وساهم الحرفيون كبقية قوة مصر فى المسيرة المؤيدة للزعيم أحمد عرابى وضد الباب العالى والأجانب ، وكان منهم الحمارون وماسحو الأحذية صائحين : « نصر الله دين الإسلام ، أهلك الله دين الكفار ، إياكم الموت يا كفار » ، ملوحين هاتفين بسقوط الأجانب ، فالعاملون فى وابورات الطحين يتقدمهم متعهدهم .

كانت تلك الطبقة العاملة تريد متنفسًا لها لتعبر عن سخطها ف[illegible]ل التايمز : « عقب حادثة يونيو وسفر الخديوى ودرويش باشا تظاهر حوالى مائتين من عمال رافضين مهددين سابين مشيرين بأيديهم ، وبذلك ازداد سلوك وتصرفات الأهالى تفاهة ، لقد كرهوا الخيانة فى صورة هذا الحاكم (الخديوى توفيق) » .

فالأسطى محمد سليمان سائق الوابور كان مهيجًا عماليًا وداعيًا للثورة فى السكة الحديد ، كما كان الأسطى حسن المصرى قائدًا لعملية جمع التوقيعات على العرائض الداعية بعزل الخديوى وعودة عرابى ومساندته . وفى مجال التبرعات للأعباء الحربية تبرع كل عامل وصنايعى بخمسة قروش . وفى مصلحة خفر السواحل ببورسعيد يضرب العمال عن العمل ويرفضون نقل البالات ولا يبالون بأوامر رئيسهم الخواجة فكارى ويقولون له : افعل ما تريد .

وخلال العمل الحربى والقتالى للثورة العرابية ، واصل العمال المصريون نشاطهم ليل نهار فزاد إنتاجهم بشكل ملحوظ من أجل المعارك الحربية ، وعندما شُرع فى إقامة الاستحكامات والتجهيزات الحربية من خنادق وتحصينات ، بذل عمال البناء والنجارة والرخام والسباكة والحدادون والورشجية جهودًا ملحوظة وكفاءة عالية فى بناء هذه الاستحكامات الحصينة ، بالإضافة إلى تحصين المدن والبنادر المصرية وكافة استحكامات القلعة المقامة على جبل المقطم . وعمل الخبازون من أجل نصرة الثورة . تقول د. لطيفة محمد سالم : إنهم منعوا الخبز عن الإنجليز وأصبحوا لا يخبزون إلا ما يكفى القوات المصرية وينقلونه إلى كفر الدوار . . حيث كانت المواجهة الأولى بين الثورة والإنجليز . . وبالرغم من التهديد إلا أنهم أصروا على موقفهم فيرسلون للقيادة ليبلغوها : « منذ خمسة أيام حصل التهديد لنا من ناظر مصلحة وابورات المخابز بالقبارى بالقول إن الخديوى طلبه وسأله عن صرف خبز للإنجليز . وحضر للمخبز نفران من الإنجليز أحدهما ضابط والآخر نفر سوارى ، فصار تعريفهما أنه لا يصنع الخبز إلا لدويدار الخديوى وعساكره فقط »[٤] .

إن ذلك النضال المطلبى والوطنى المبكر للطبقة العاملة المصرية الوليدة لا يعبر فقط عن ظهور طبقة جديدة كادحة وصانعة للحياة المصرية ومعارضة بغريزتها ، بل يعبر أيضًا عن طبقة مقدر عليها ومكتوب على جبينها العريض قيادة حركة الاحتجاج الوطنى والاجتماعى الحديثة بثوراتها وانتفاضاتها ومظاهراتها واعتصاماتها وإضراباتها العامة والسياسية والمطلبية ، ومن ثم فهى شمس الوطنية المصرية بتنظيماتها النقابية والسياسية .

- مولد حركة الاحتجاج العمالى :

إذاكانت الذرة فى جوهرها هى صورة مصغرة للكون ، وإذا كانت الذرة تحتوى على كل أوصاف الشجرة . فقد كان عامل التلغراف الشيخ عبد الله النديم يحمل فى شخصه وفى ذاته وفى قواه الروحية طبيعة الطبقة العاملة الجديدة وغريزتها الصورية ، وقد تجلت هذه الطبيعة وتلك الغريزة فى أن العامل الشيخ عبد الله النديم كان شمس الثورة العرابية التى لم يعتريها الأفول إلا بعد وفاته وغروبه الأبدى عن هذه الدنيا .

إذن فإن طبيعة عبد الله النديم وغريزته تعتبران جزءاً من طبيعة طبقته العاملة وغريزتها، ومن هنا فإذا كان البطل عبد الله النديم هو شخص الثورة العرابية ، فالطبقة العاملة المصرية هى شمس الوطنية المصرية والثورة المصرية عمومًا ، وذلك باعتبارها قائدة وصاحبة حركة الاحتجاج الإضرابى فى مصر سواء كان وطنيًا أو اجتماعيًا .

ومما يذكر أن الاحتجاج الوطنى والاجتماعى له تاريخ طويل ومجيد يتجلى فى شكاوى مصر وفى ثورات مصر القديمة وانتفاضاتها ضد الغزاة ، وفى حركة الاعتراف المسيحى الشهيرة التى استشهد بسببها مئات الألوف من المصريين . . هذا الاعتراف المجيد الذى جعل المسيحية مصرية والمصرية مسيحية والكنيسة المرقسية هى الوطن والوطن هو الكنيسة المرقسية ، وذلك بالإضافة إلى الثورات ضد المماليك والأتراك والحملة الفرنسية .

ولكن ذلك الاحتجاج كان مبعثراً وموسميًا وسلبيًا فى بعض الأحيان ، مما جعل مضمونه الاجتماعى والوطنى غير قابل للتحقيق .

هكذا كان مظهر الاحتجاج الاجتماعى والوطنى فى مصر ، حتى ظهرت الطبقة العاملة المصرية فتحول إلى حركة احتجاجية مستمرة لا تتوقف نتيجة لأن الطبقة الجديدة طبقة كادحة وغير مالكة ، طبقة منتجة وغير عويلة ، طبقة معارضة وغير مهادنة ، طبقة ثورية وغير انتهازية ، ومن ثم فإن الاحتجاج الإيجابى وسيلتها الكادحة من أجل تحقيق غاياتها الاجتماعية ، بمعنى أن احتجاجها له مضمونه الاجتماعى والوطنى ، وتتجلى أشكال ذلك الاحتجاج بالشكوى والعرضحال والتقاضى وعدم الإساءة إلى الآلة والمواد الخام والإضراب الظاهر والمستتر والاعتصام والتظاهر ، ثم الثورة بهدف تغيير الأوضاع الجائرة وتحقيق المطالب العادلة .

وعلى هذا يمكن القول بأن حركة الاحتجاج الإضرابى قد تواجدت فى مصر بوجود الطبقة العاملة المصرية الحديثة ، وأن مؤسسها هو عامل التلغراف عبد الله النديم ، الذى استعان فى ذلك بفكر الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى وكتاباته الأولى ، وذلك دون مواقفه السلبية التى وقعها لمساندة شركة قناة السويس وممارستها للسخرة ، كما استعان أساساً بفكر داعية العدل الاجتماعى جمال الدين الأفغانى .

فالطهطاوى الشيخ الأزهرى المكلف بوظيفة الأمانة الدينية لأعضاء البعثات العلمية والفنية والصناعية التى أرسلها الوالى محمد على إلى فرنسا ، يتحدد فضله على الوطنية المصرية وحركتها العمالية والنقابية فى دوره البارز فى تلبية المصريين عموماً ، والطبقة العاملة خصوصاً ، وفى لفت الأنظار إلى مظاهر الاحتجاج الاجتماعى للطبقة العاملة الفرنسية فى باريس مدينة المتاريس وحرب الطبقات ، حيث كتب عن الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات العمالية ذات المضمون الاجتماعى ، كما كتب عن حرية إبداء الرأى بالقول والهتاف وبالخطابة والكتابة فى الجرائد .

أما الداعية الإسلامى الأممى جمال الدين الأفغانى الذى جاء إلى مصر عام ١٨٧١ ، فقد غيرته مصر وطورت أفكاره ، بحيث أصبح من أبرز دعاة الاشتراكية والعدل الاجتماعى على المستوى العالمى، ومن أبرز دعاة الفكر الثورى والاحتجاجى والتحريضى. وعلى مستوى مصر المحروسة ، فقد كان الأفغانى أبرز داعية للصراع الطبقى فى مصر الحديثة ، وذلك بخطابه المشهور إلى الفلاحين المصريين باعتبارهم الأغلبية الساحقة للشعب المصرى الذى ورد فيه : شقوا صدور المستبدين بكم كما تشقون الأرض بمحاريثكم ، عيشوا كباقى الأمم أحراراً سعداء أو موتوا شهداء(٥).

ولابد أن يعرف أن الشعب المصرى رغم همومه وسلبياته ، هو شعب أستاذ ومعلم ، حيث استطاع تغيير مذهب الإمام الشافعى الذى وضعه بالعراق ، فقد تم تمصيره وإعادة صياغته فى مصر . ثم جاء الأفغانى فطوّر فكره وحدد هدفه بالمناداة بتوفير الخبز والحرية للشعب المصرى وبالحرب على الاستغلال والاستبداد اللذين يتسلطان على هذا الشعب الذى ينبغى أن يتمتع بالحرية ذات المضمون الاجتماعى .

ولقد كانت التناقضات الظاهرة والمستترة فى المجتمع المصرى هى التى فرضت نفسها على فكر الأفغانى ، هذه التناقضات التى كانت تبدو فى تفشى الاستبداد والاستغلال فى

عرش الكنيسة القبطية هو الأسطى حنانيا نقيب الإسكافيين وبفضل الصناع والعمال المصريين فقد تجمهرت المسيحية فى مصر وانتشرت انتشاراً عظيماً فى مواجهة الاحتلال الرومانى الذى تصدى لها بعنف دموى لا مثيل له حيث قتل عشرات الألوف من المصريين الذين اعتنقوا المسيحية دون أن يرتدوا عنها لامتزاجها بالوطنية المصرية بحيث صارت الوطنية مسيحية والمسيحية وطنية(٧) .

هكذا ساهم الوجود العمالى المصرى فى نشر المسيحية فى مصر فى حين أن الأدب الكنسى القبطى لم يبرز هذه المساهمة كما لم يبرز شخصية الأسطى حنانيا نقيب الإسكافيين باعتباره أول بطريرك قبطى وأول مصرى يستقبل القديس مرقس ويحمل منه البشارة بالمسيحية فى مصر .

ولا يعنى هذا التجاهل غير تبرئة الكنيسة القبطية من روح الثورة العمالية واستنكار الوضع الطبقى للصانع المصرى الأسطى حنانيا البطريرك الأول للكنيسة القبطية(٨)

- اللسان العربى لغة الصناع والإنتاج :

لم يتخل الغزاة فى إدارة شئون مصر عن النمط الفرعونى بواسطة نظام رأسمالية الدولة وما يشبهها . فالزرع والضرع والحرفة والصنعة كانت تحت يد الحاكم الغازى تقريباً ، وكان ذلك عاملاً من عوامل استمرارية النشاط الفعال للعمال والصناع ووجودهم فى الحياة والمجتمع . . وقد تجلى ذلك النشاط فى المجال الإنتاجى والنضال المادى والروحى . فقد كان كالموج الهادر الذى لا ينكسر فقط على شطآن الغزاة ، بل كان ينخرها ويفتت صخورها .

ففى مجال الإنتاج المادى قد صنعوا الحياة والخبرات فى رحاب الدولة المصرية الفرعونية وتحت حكم الغزاة مما أدى إلى جعل مصر أكبر مركز تجارى فى العالم فى عهد البطالمة . كما كانت أكبر مخزن للقمح فى العالم فى العهد الرومانى . وبجانب ذلك فقد صنعوا بأيديهم وأدمغتهم كل العمائر والأشياء الأثرية التى تتسمى بالآثار الفرعونية والبطلمية والرومانية والقبطية .

وفى سياق صناعة الأشياء والخبرات ظهرت صناعات حرفية مبهرة مثل حرفة الحساب والكتابة ومساحة الأرض وقياس النيل ومعرفة الفصول والملاحة النهرية والبحرية والريح والرياح واتجاهها بالإضافة إلى ظهور حرفة الطب والتحنيط .

الحياة المصرية ، وذلك دون مقاومة مناسبة من الشعب المصرى ضد هذا الاستبداد وذلك الاستغلال باستثناء بعض الفقاقيع الاحتجاجية الضئيلة التى كانت تمارسها جماهير الفلاحين المصريين ، مما دفع البعض إلى القول بأن الذل مصرى الجنسية . . ولكن ذلك المصرى كان مصحوبًا بالثورية المصرية الكامنة التى كانت قد تفجرت أثناء مقاومة جيوش الحملة الفرنسية وخلال اختيار محمد على واليًا على مصر بالإرادة الشعبية ، والتى يبدو أنها كانت على وشك التفجير فى المجتمع المصرى بظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة التى كانت تعتبر العامل الحاسم فى تطور الفكر الأفغانى ذى الطبيعة الاحتجاجية والثورية .

وفور ظهور هذا الفكر الاحتجاجى والتحريضى ، يبادر شيخ أزهرى هو حسين المرصفى بتأليف كتاب تندرج أفكاره تحت الأفكار الاحتجاجية معنونًا بعنوان : « الكلم الثمان فى الأمة والوطن والحكومة والعدل والظلم والسياسة والحرية والتربية» .

هكذا تواجد المناخ الاحتجاجى فى مصر الذى أشاعه عامل التلغراف عبد الله النديم من خلال إثراء الفكر الأفغانى وترجمته إلى عمل شعبى ، ثم جهرته على أوسع نطاق فى القاع الاجتماعى المصرى بالتمثيل والمسرحية وإنشاء الجمعيات وإصدار جريدة (التبكيت والتنكيت) ، ثم جريدة (اللطائف) ، ثم جريدة (الأستاذ) بعد الثورة العرابية ، وبالزيارات والسياحات السياسية فى المدن والبنادر والقرى المصرية ، وبواسطة الخطابة ونظم الشعر الشعبى وإلقائه ، مثل قوله :

أهل البنوكا والأطيان صاروا على الأعيان أعيان
وابن البلد ماشى عريان معاه ولا حق الدخان
شرم برم حالى غلبان

ورغم أن هذه الأعمال كانت ذات طبيعة تعويضية واحتجاجية ، إلا أن كتابة الشكوى الفردية والجماعية وتقديم العرضحال المطلبى ، كانت أهم إنجازات عامل التلغراف عبد الله النديم وبروز شخصيته فى القاع الاجتماعى المصرى ، بحيث أصبح شمس الثوار العرابيين بدون منازع .

إن الشكاوى والعرضحالات الخاصة بهموم العمال والفلاحين هى التى مهدت الأرض للجمهرة الواسعة النطاق التى حظيت بها الثورة العرابية وشجعت الأهالى على

التوقيع على التوكيلات التى قدمها لهم النديم لمنح أحمد عرابى حق التحدث باسمهم ، ومن هنا ينبغى القول بأن منازعات العمال والفلاحين والحرفيين وصغار التجار وإثارتها هى العامل الرئيسى فى جمهرة الثورة العرابية ودلالتها الاجتماعية .

ومما يذكر أن هذه الشكاوى والعرضحالات المطلبية كانت تقلق أحمد عرابى ومجموعة الثوار الذين ينتمون إلى الشباعى والأعيان ، وذلك بسبب اقتراب الثورة من مصالح العمال والفلاحين مما يؤدى إلى بروز أكثر لعامل التلغراف عبد الله النديم ، بحيث يصبح الزعيم الأول للثورة ، ولهذا كان يحث من يحاول تحجيم نشاطه حتى لا يتعاظم شأن الطبقة العاملة وكل الفقراء .

وتحت عنوان التجارة البائرة كتب عبد الله النديم مقالاً قال فيه : ما الذى يظنه نديم فى نفسه ؟ صاحب هذا البلد المسئول عن رعاياه ومدبر شئونه ، لقد ذهب لمهمة محددة لم لا يفعلها ويعود ؟ .

ولكن متى عرف نديم لحياته مهمة محددة ؟ لقد جرب أن يضع لنفسه إطاراً أو هدفاً ، ولكنه كان يكتشف دائماً الفرق الهائل بين ما يريده وبين ما يكونه . إنه دائماً يكون شيئاً مختلفاً أكبر أو أصغر . ولكنه لم ينسجم يوماً واحداً داخل هدف محدد . واتمد استشعر فى هذه الرحلة نوعاً مخيفاً من الحرية أتاح له ولأول مرة أن يحس الجراح القديمة والثارات القديمة التى كانت تضمدها الأطر والأهداف فراح يغسلها كلها وينشرها على الناس ليبرأ .

كان يظنه نسى ولكن المرء لا ينسى أبداً ، لقد كان يوماً مجرد صبى بائس ودفعه القدر إلى بيوت الأغنياء ولم يجد مبرراً واحداً مقبولاً لغناه أو فقره . ولم يبخلوا عليه بشىء حين كان نديمهم ، ولكنهم لم يحتملوه حين فكر أن يصبح شيئاً آخر غير مسامرهم القديم . لم يبخلوا عليه بالمال ولكنهم بخلوا بالكرامة . ولم يغفروا له نشأته . . وخيل إليه غروره وكبرياؤه العتيقان أن الثأر الحقيقى لن يكون فى أن يصبح غنياً ، بل فى أن يخوض حرباً ضارية يقود فيها جيش الفقراء ، ومن خلال الجمعيات راح ينظم هذا الجيش المهلهل . وفجأة وجد تحت إمرته جيشاً حقيقياً مدججاً بالسلاح ، وحين أفرغ أمام قائده الفعلى - أحمد عرابى - سخائمه القديمة من هذه الطبقة البليدة المتحجرة لمح فى عينى القائد الحذر بسمة تأييد حيث قال : ليس الآن يا نديم تمهل قليلاً(٦) .

ذلك هو العامل التلغرافجي عبد الله النديم ، الذى رفض بإصرار شديد وظيفة إضحاك الملك ومسامرة الشباعى ومنادمة أعيان الثورة العرابية ، رغم مردودها الكثير من المال والثروة ، حيث احترف العمل الثورى فطاف بالمدن والبنادر والقرى ، وخلال هذا الطواف الثورى حرث العقل المصرى فى القاع الاجتماعى ، وبذر فيه بذور الاحتجاج والثورة ، مما أدى إلى غضب الأعيان والشباعى من العرابيين الذين لم يغفروا له انتسابه الطبقى للأجراء والفقراء وتمرده عليهم بالتحول من حرفة المسامرة والمنادمة إلى حرفة الاحتجاج والمقاومة ، مما مكنه من تجييش جيش مصرى من الفلاحين والعمال مائة فى المائة لأول مرة فى التاريخ منذ العصر الفرعونى .

ولو أن ابن الطبقة العاملة المصرية الحديثة ، كان هو القائد الثانى أو الثالث أو حتى العاشر لهذا الجيش الذى جيشه بنفسه ، لما هزمت الثورة العرابية وتلاشت مقاومتها فور معركة التل الكبير الخاسرة ، حيث لم يرتبط النديم عضواً بالجيش العرابى الذى حرم من جراء ذلك من قائد سياسى لا ينكسر ولا يهتز ويستبد به اليأس فور وقوع أول هزيمة حتى ولو كانت جزئية .

إن النديم العامل التلغرافجى هو الثائر الوحيد من الثوار العرابيين الذى قاوم الاحتلال الإنجليزى والخديوى توفيق العميل والإقطاع المصرى والشركسى الخائن بالهرب طوال تسع سنوات ينتقل فيهامن قرية إلى أخرى ومن بندر إلى آخر ومن مدينة إلى مدينة حتى تم القبض عليه فى قرية الجميزة محافظة الغربية وصدر قرار بنفيه خارج مصر ، وعاد من المنفى مكتمل الصحة الروحية والعافية النفسية مهيجاً ومحرضاً وثورياً ، فيدعو فى جريدته (الأستاذ) إلى التظاهر والإضراب ويدين جريدة (المقطم) التى أحرقها الشعب لموقفها المعادى من الإضرابات والمظاهرات الشعبية فيكتب يقول :

« أى مانع يمنع المصريين من المطالبة بحقوقهم بالتظاهرات الأدبية ، أصرنا أقل درجة من فعلة الإنجليز والغزالين الذين تعصبوا لحقوقهم وتجمعوا لراحتهم » .

وكتب أيضاً :

« وهل يعد حضور وفود الأمة لتعبر عن تأييدها لحقوق الأمة الوطنية والدستورية إخلالاً بالأمن ؟» .

ومن الغريب أننا نسمع عن أوربا أن النهابست تظاهروا وفتكوا بالملك والسوشيالسـ فعلوا كذا . (وكميون) باريس الثورى فعلوا كذا ، ثم من العجيب إلا بعد سعى الإضراب فى قلب الدول ولا قتل القيصر ولاهدم الأماكن بالديناميت تهديدًا للأمة(٧) .

كان لابد أن يعود العامل التلغرافجى مرة أخرى إلى المنفى حتى لا يشعل حريقًا ثوريًا فى مصر الإقطاعية والمستعمرة ، وكانت محطة النفى هذه المرة هى الآستانة التى مات بها ودفن فى مقابرها تشيعه عبارات معلمه وأستاذه العظيم جمال الدين الأفغانى .

وهكذا عاش ومات عبد الله النديم مؤسس حركة الاحتجاج العمالى بالشكوى والعرضحال والتظاهر والإضراب وبواسطة الانتفاضة والثورة ، هذه الحركة الاحتجاجية التى ظلت باقية حتى يومنا هذا يعتريها المد والجزر والنشاط والخمول والكمون والظهور ورغم ذلك فقد انبعثت منها كل الانتفاضات والثورات المصرية .

ولقد تولد عن هذه الحركة الاحتجاجية مناخ احتجاجى ملحوظ وصارخ بعد وفاة النديم فى عام ١٨٩٦ ، حيث انتشرت مقالات فى الصحف المصرية فى العقد الأول من هذا القرن معنونة بعنوان : « الرغيف ، وصريع الرغيف ، والتعطل ، والعمال العاطلون » .

ونقرأ فى الشعر للخفاجى فيقول :

أبين ظهورنا القوم الكرام ... وفى بلداننا النجب الكرام
ويحيا العاطلون وهم عراة ... جياع لا لباس ولا طعام
وتبكى حولهم جوعًا عيال ... هزيع الليل يسكنها المنام
وكانوا قبل ذلك فى نعم ... لهم مال وعندهمو حكام
فساق إليهم الدهر الرزايا ... وجاء إليهمو الخطب الجسام

ويحرض الشاعر عبد الرحمن سالم العمال العاطلين بقوله :

برح اليوم بالظهور الخفاء ... فكلوا الأغنياء يا فقراء
امضغوهم وعلقوا الإثم فى ... جيدى فهم بانتحارنا الأثماء
وابلعوهم وكلكم مستعد ... لابتلاع الأحجار لولا الحياء

ويستمر التحريض والمناخ الاحتجاجى فيكتب مصطفى حسنين المنصورى ناظر مدرسة طوخ الإعدادية فيقول :

« هذا يرفل فى الخز والديباج وذلك يرتدى الأثمال ، هذا يمتطى صهوات الجياد، وذاك يجوب فيافى الأرض على الأقدام الحفاة ، هذا يجلس إلى مائدة بها من المأكل كل مالذ وطاب ، وذاك يتطلع إلى كسرة خشنة يسد بها رمقه .

هذا يسكن القصور الشاهقة ، وذاك يسكن الشوارع والأزقة ، هذا إذا تكلم - ولو هذيانًا - هتفت له الجماهير وصفقت له الأكف .

هذا يولد فيطرح بين أيدى المرضعات وتعين له الخدم والإماء .. وذاك لا يكاد يبرز إلى الوجود حتى تلقيه أمه على قارعة الطريق وتنفض من حوله مذعورة مبهوتة .

هذا إذا سعل تسابقت الأطباء لفحصه . وذاك يذوب ألمًا فى كوخه فلا يجد يدًا واحدة تجرعه الدواء » .

ويدعو إلى إثارة العمال وتهييج مشاعرهم فيقول :

« فالعامل المصرى يشتغل طوال النهار يتصبب من جبينه العرق ، وصاحب العمل جالس أمام مكتبه الجميل يشعل لفافة من وقت لآخر ويتحدث مع الزائرين عن لهوه وشجونه . حتى إذا انتهى النهار كان المغنم كله له وباء العامل ببضعة قروش لاتكاد تكفى لشراء حاجياته الضرورية » . ويقول : « بربك خبرنى أيها القارئ الكريم عما يخالج ضميرك إن كنت من ذوى النفوس الحساسة عند مرورك على أحد العاطلين المعدمين وقد تكاتف عليه المرض والفقر والشيخوخة وحوله أولاده وعياله يبكون ويعولون ؟ . أليس هذا المشهد كافيًا بجعل الإنسان أشد نقمة على النظام ؟ » .

- مظاهر الاحتجاج الاجتماعى للعمال المصريين :

يجب أن يُعرف أن الاحتجاج للعمال بكل أشكاله ومظاهره هو وسيلتهم الكفاحية لتحقيق غاياتهم الاجتماعية ، أى أنه احتجاج له مضمونه الاجتماعى . ومن هنا فالاحتجاج مرتبط بالوعى ارتباطًا تباديًا ، بمعنى أن الوعى ينمىّ الاحتجاج ويحدده والعكس .

ففى مصانع محمد على التى تجمع فى رحابها آلاف من العمال الذين سادهم شعور غامض بالكراهية تجاه الاستغلال والاضطهاد فى هذه المصانع. وكان هذا الشعور الغامض هو بداية الوعى العمالى الذى يتسمى بالحس الطبقى للعمال. هذا الحس الذى دفع العمال المصريين إلى ممارسة الاحتجاجات العفوية من خلال الإضرابات التلقائية التى حدثت فى مصانع محمد على.

وقد ظل الوعى العمالى كامنًا فى مرحلة الحس الطبقى حتى تحول إلى حس طبقى وطنى قبل الثورة العرابية عندما عادت الروح إلى الصناعة المصرية فى عهد الخديوى إسماعيل وزادت مشاريع رءوس الأموال الأجنبية، حيث تزايد عدد العمال المصريين بشكل ملحوظ.

وكان الوجود العمالى وزيادته فى هذه الفترة هو العامل الحاسم فى ظهور مناخ الاحتجاج الذى كان يتمتع بطبيعة اجتماعية ووطنية، مما أدى إلى تطور الحس الطبقى للعمال المصريين إلى مرحلة الإدراك الطبقى، ثم إلى مرحلة المفهوم الطبقى خلال الثورة العرابية. حيث أدرك العمال خصومهم على المستوى الاجتماعى والوطنى. وفور ذلك الإدراك الطبقى والوطنى بدأ العمال يشكلون مفاهيمهم الاجتماعية الطبقية ويسجلوها فى شكاوى وعرائض وتوكيلات مطلبية وسياسية قد خطها زعيمهم عبد الله النديم. ومن هنا فقد تم تأهيلهم لدخول مملكة الوعى الطبقى والوطنى، مما دفعهم إلى ممارسة الاحتجاج الاجتماعى والوطنى بكافة أشكاله ومظاهره باعتبار ذلك واجب اجتماعى ومسئولية أخلاقية تجاه الشعب المصرى وطبقته العاملة. وهذه أبرز مظاهر الاحتجاج الاجتماعى للعمال فى الفترة من نهاية الثورة العرابية حتى قيام ثورة ١٩١٩.

- الاحتجاج بالشكوى والعريضة العمالية:

وبفضل ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة ذات الحس والإدراك والمفهوم الطبقى والوطنى، تواجد الاحتجاج الاجتماعى بالشكوى والعريضة، وكان ذلك بمثابة بعث جديد لمنهج الصراع الطبقى بالشكوى الذى مارسه فلاح مصر الفصيح فى مصر الفرعونية.

ولقد تزايد الاحتجاج العمالى عمومًا واتسع رويدًا رويدًا نتيجة لزيادة عدد الطبقة العاملة المصرية . ففى إحصاء سنة ١٩٠٧ كان عدد العمال المشتغلين بالصناعة يبلغ ٣٥٦,٤٢٠ عامل وزاد إلى جانب ١٠١,٠٢٦ عامل بالنقل ، وكان الاحتجاج بالعريضة ملحوظًا خلال الثورة العرابية وبعدها .

ففى ١٩ أبريل ١٨٨٢ نشرت جريدة الوقائع المصرية شكوى عمال الموازين لإسكندرية بشأن مشاكلهم . وكذلك نشرت شكوى سائقى عربات الركوب بنفس المدينة فى عددها الصادر بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٨٢ بشأن تحسين أجورهم . فذكرت أن الشكوى الأولى عرضت على اللجنة البرلمانية المختصة ورأت تحويلها إلى نظارة المالية دون أن تنظر إليها . وأن الشكوى الثانية عرضت على مجلس النواب وكان من رأى اللجنة المختصة رفضها .

ونشرت الأهرام فى ٢٥ أبريل ١٨٨٢ شكوى حمالى الفحم ببورسعيد بسبب ضآلة الأجور التى تصرفها لهم شركة استيراد الفحم الإنجليزى مقابل تفريغ شحنات الفحم من السفن القادمة من الخارج إلى ميناء بورسعيد . حيث قوبلت هذه الشكوى بالرفض من الشركة فثار النزاع العمالى للعمل على سن قانون للفعلة يكفل لهم حقوقهم قبل هذه الشركة .

ونتيجة لذلك الاحتجاج العمالى المبكر عرفت الحياة العمالية المصرية لأول مرة مبدأ التوفيق والتحكيم العمالى الذى لا زال يتعثر ويتراجع فى مصر المعاصرة ، ولكن ذلك الاحتجاج السلمى والمصرى قد توارى وتوقفت الصحف المصرية عن نشر الشكاوى العمالية بعد هزيمة الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر ، ولم يتابع المؤرخون وثائق السلطات الخديوية والبريطانية لمتابعة شكاوى الطبقة العاملة التى لابد أن تكون موجودة فى هذه الوثائق .

وفى ١٤ فبراير ١٩٠٦ نشرت اللواء شكوى عمال توزيع التلغراف التى وقعها خمسة وخمسون موزعًا ولم يتخلف عن التوقيع سوى خمسة موزعين وذلك من أجل زيادة أجورهم(٨) .

ونشرت الأهرام فى ١٥ أغسطس ١٩٠٨ شكاوى عمال مصلحة السكة الحديد التى قد وردت إلى المصلحة من خلال خمسة عشر تلغرافًا بلفظ واحد ونص واحد وفى وقت واحد . وذلك ضد منشور المصلحة الذى يقضى على عمال المحطات الاستمرار فى العمل ١٢ ساعة متواصلة يعقبها ٢٤ ساعة فى المحطات الكبيرة ، على أن يشتغل عمال المحطات الصغيرة ٢١ ساعة فى اليوم يعقبها ٢١ ساعة راحة مع تحريم النوم والغياب فى أوقات العمل . كما توعدت العمال بإنزال عقاب صارم للمخالفين وحرمت عليهم وضع الفرش بمكاتب المحطات .

وتحت عنوان جمعية عمال السجاير نشرت الأهرام فى ٤ مايو ١٩٠٩ أنه قد اجتمع عمال السجاير والمكرونجية بمصر يوم الأحد الماضى وقرروا رفع قضية فى المحكمة المختلطة بعد أن تبينوا النتيجة التى ظهرت من شكواهم لأصحاب المحلات الذين عندهم ماكينات السجاير ومانتج عن شكواهم لمجلس الشورى والداخلية . وقرروا أيضًا طبع إعلان باللغتين العربية والأفرنجية ليوزعوه فى القطر المصرى والأقطار الأوربية .

هكذا كان يتضامن العمال المصريون والأجانب فى الضغط على أرباب العمل بواسطة الاحتجاج لدى المجتمع المصرى والدولى .

وفى أيام ١٣ و ١٤ و ١٦ مايو ١٩٠٨ نشرت الأهرام شكاوى مستخدمى الحكومة ونصوص التلغرافات المرسلة إلى رئيس وأعضاء مجلس شورى القوانين بمصر يشكون فيها من لائحة المعاشات الجديدة .

وتحت عنوان لائحة المعاشات كتبت الأهرام فى ١١ مايو ١٩٠٨ مقالاً جاءفيه : ما رأينا بأسًا من قانون لائحة كبأس المستخدمين من مشروع قانون المعاشات الجديد . وما رأينا مشاركة الجمهور للعمل فى الشكوى والتململ كمشاركتهم لهم اليوم على هذا القانون الذى يجب على مجلس الشورى أن ينعم فيه نظره جيدًا ولا يكتفى معه بإبداء الرأى فقط ، بل يجب أن يسعى لتعديله بما يرض اثنى عشر ألفًا من العمال ومن يأتى بعدهم ، ويقينًا أن السير ألدون جورست لا يتمسك بسياسة البخل والضن على العمال لأن تحسين المعاشات من الأمور التى تعلم المستخدم النزاهة والنشاط والتمسك بالوظيفة . وختمت الأهرام مقالها بقولها : هذه هى أهم مطالب العمال نوجه إليها نظر ولاة الأمور وليس فيها شىء من المغالاة ، بل هى مطالب عادلة يجب احترامها .

ونددت جريدة المؤيد بقانون المعاشات الجديد ورأت أنه أكثر إجحافًا من القانون القديم ، وأشارت إلى لائحة المعاشات الخاصة بموظفى ومستخدمى المجلس البلدى الإسكندرى الصادرة فى ١٦ مايو ١٩٠٠ والتى هى منتهى العدل والإنصاف وطالبت مجلس الشورى بتطبيقها على الموظفين والمستخدمين . وذهبت جريدة المؤيد إلى المطالبة بسن لائحة معاشات لعمال الصناعة والتجارة أسوة بمستخدمى الحكومة تؤمن لهم حياتهم فى حالة العجز والشيخوخة والوفاة ويحول مشروع المعاش المقترح من صندوق يشترك فيه العامل وصاحب العمل والحكومة . وكشفت جريدة اللواء مساوئ قانون المعاشات ورجعيته وأن الإنجليز الموظفين قد شكوا من لائحة المعاشات القديمة وقد أنصفوا فى اللائحة الجديدة دون المصريين .

ومن أجل وقف هذا القانون الذى حدد له ١٦ أكتوبر ١٩٠٨ تألفت لجنة من الموظفين والمستخدمين للتظلم لدى مجلس شورى القوانين والحكومة .

هذه ملامح الاحتجاج العمالى بالشكوى والعريضة التى ظهرت بشكل موسمى ربما يكون ذلك بسبب ظروف هذه المرحلة أو عدم متابعة التسجيل التاريخى لحركة الاحتجاج الاجتماعى فى هذه الفترة ، ومع هذا فقد جذبت إليها جماهير الموظفين والمستخدمين فى الحكومة وفرضت نفسها على الصحف المصرية مما أدى إلى جمهرتها بشكل موسمى[٨] .

ولكن الأمر المثير للدهشة يبدو فى طبيعة حركة الاحتجاج الاجتماعى للعمال بواسطة الإضرابات التى كانت أكثر اتساعًا واستمرارية من حركة الاحتجاج بالشكوى . . هل حدث ذلك بسبب قفزة فى الوعى العمالى وطفرة فى النهوض الاحتجاجى والصراع الطبقى فى هذه الفترة ؟ .

وفى تقديرى أن ذلك قد حدث فعلاً بدليل انتشار الإضرابات العمالية فى بداية هذا القرن . حيث أرسل الصحفى أنطون فروج إلى الإمام الشيخ محمد عبده فى عام ١٩٠٤ يطلب من فضيلته باعتباره مفتى الديار المصرية موقف الإسلام من الإضراب العمالى وموضوع العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ومدى تدخل الدولة فى الأحوال الاقتصادية . . ولم يكتف الإمام بدعوة الدولة إلى حماية الثروة القومية وتنظيمها وأن تقوم بدور فيها ، وإنما وقف إلى جانب القوة العاملة . . فالدولة عليها أن تتدخل لمنع تعطل المصالح الاقتصادية بما يرفع الضرر والحاجة عن الناس ، وإنما توقف العمال عن عمل يهم

أحوال الأمة ومعيشتها وثبت وقوع الضرر عليهم فلابد أن يلزم أرباب الأموال بالرفق سواء كان بالزيادة فى الأجر أو النقص فى مدة العمل أو بهما جميعًا .

ومع هذا ينبغى القول بأن الاحتجاج الإضرابى والتظاهرى للعمال يسبقه عادة أو يتضمنه فى أغلب الأحيان الاحتجاج العمالى بالشكوى والعريضة ثم يتوارى تاركًا الصدارة للاحتجاج الإضرابى للعمال باعتباره الفعل الثورى .

- **الاحتجاج بالإضرابات والمظاهرات العمالية :**

كانت فتوى الإمام الشيخ محمد عبده الصادرة فى عام ١٩٠٤ بشرعية حق الإضراب العمالى يعبر عن واقع اجتماعى جديد يسود المجتمع المصرى فى مطلع القرن العشرين . حيث تواجدت طبقة اجتماعية جديدة تتميز بأنها طبقة منتجة تصنع الحياة فى مجال الزرع والضرع والحرفة والصنعة ، وفى مجال الخدمات والنقل والمواصلات . وتتميز أيضًا بأنها طبقة معارضة وثورية فضلاً عن أنها طبقة اكتمل حسها الطبقى وإدراكها الاجتماعى ومفهومها الواعى . حيث خاضت حرب المفاهيم بالشكوى والعريضة ، ومع نضوج وعيها بمطالبها الخاصة بتحسين شروط وظروف عملها الإنتاجى ، لجأت إلى الحرب الطبقية بواسطة الفعل الثورى . فمثلاً فى ممارسة الاحتجاج الاجتماعى بالإضرابات والمظاهرات ، وذلك بعد ممارسة الاحتجاج بالشكوى والعريضة العمالية .

وإن كلا الشكلين من الاحتجاج العمالى قد تم صقله وتعميده فى الحركة الوطنية العظمى خلال الثورة العرابية مما أضفى على النضال العمالى والنقابى صبغة وطنية ملحوظة ومستمرة وبسبب خصوصية هذا النضال الطبقى ، فقد توارى واختفى فور هزيمة الثورة العرابية وحلول ليل الاحتلال الإنجليزى الطويل الحالك السواد الذى غشى الحياة المصرية كلها .

ورغم شرور الفاسق الاستعمارى الإقطاعى الذى وفد على مصر ، فقد تفجرت الإضرابات العمالية بعد قرابة ثمانية عشر عامًا من الاحتلال ، وإن كانت بعض المصادر تقول إن أول الإضطرابات العمالية بعد هزيمة الثورة العرابية ، بدأت بإضراب عمال السجاير سنة ١٨٨٩ . هذا الإضراب الغامض الذى لا توجد معلومات كافية بشأنه . ثم توالت حركة الإضرابات على النحو التالى :

وأثناء النشاط الصناعى والحرفى للصناع المصريين لم تهدأ ثوراتهم الاجتماعية والسياسية ضد الغزاة . وكان أهم هذه الثورات وأبرزها الثورة الروحية الكبرى بالدعوة إلى المسيحية والبشارة بها بين المصريين مما أدى إلى تغيير الديانة فى مصر لأول مرة بانتقالها من الفرعونية إلى المسيحية من خلال مخاض دموى عسير - بسبب أن هذه الثورة الروحية كانت ثورة سياسية وليست دينية حيث كانت تستهدف القضاء على الاحتلال الرومانى(٩) .

ثم جاء الفتح العربى فاستقبله المصريون استقبالاً حسنًا لقضائه على الاحتلال الرومانى وعبوديته التى أهلكت الحرث والنسل فى مصر وأهدرت دماء عشرات الألوف من المصريين وأغلقت كنائسهم القبطية ومنعتهم منعًا باتًا من تأدية شعائر دينهم المسيحى .

ولذلك فقد كان الفتح العربى لمصر مقرونًا بعودة البطريرك القبطى وقساوسته ورهبانه وكهنته وعرفائه إلى أحضان الكنيسة المصرية القبطية الأرثوذكسية المرقسية وأديرتها وصوامعها وكنائسها الفرعية وذلك من المنافى التى هربوا إليها فى الصحارى المصرية خوفًا من البطش الرومانى . كما اطمأن الفلاحون الأقباط فى قراهم وانشغل أبو عوكل الفلاح القبطى بزرعه وضرعه وضمن الذهاب بحرية إلى كنيسته يوم الأحد لتأدية صلاته ولقاء قسيسه وتناول لقمة مقدسة من كعك القربان غير مغموسة بدم الأقباط الذى كان يهدره الرومان عقب كل صلاة تقريبًا .

هكذا تقوقع القساوسة والرهبان فى الكنائس والأديرة وفرحوا بعودتهم إلى كنيستهم وانعزل الفلاحون الأقباط فى فلاحتهم وتربية ماشيتهم ولم يبق فى المدن غير الصناع المصريين فى مواجهة الجيش العربى الفاتح ، حيث تحولت هذه المواجهة إلى علاقة تعاون نتيجة لحاجة الجيش العربى إلى خدمات الصناع المصريين وتوفير حاجاته العسكرية والمعيشية التى كان من أبرزها بناء مدينة الفسطاط التى شيدها الصناع المصريون .

وخلال تلك العلاقة التعاونية المتبادلة بين تداول الصناع المصريين والجيش العربى الفاتح ، استطاع الصناع المصريون تداول اللسان العربى واتخاذه لغة للعلاقات الإنسانية والإنتاجية بين الصناع المصريين بعضهم بعضًا وبينهم وبين العرب الفاتحين .

إضراب عمال شركة البواخر الخديوية. نشرت أخباره الأهرام بعددها الصادر فى ١٧ أكتوبر١٨٩٩ . وسبب الإضراب هو أن الشركة كانت تشغل العمال مدة إحدى عشرة ساعة فى اليوم ، ثم أخطرتهم الشركة بأنها سوف تشغلهم عشر ساعات ونصف وتقطع أجرتهم عن نصف ساعة الباقية .

إضراب العمال الإيطاليين فى مارس ١٨٩٩ للمطالبة بخفض ساعات العمل خلال عملهم فى خزان أسوان .

إضراب عمال السجاير فى شهو ديسمبر ١٨٩٩ واستمر إلى ٢١ فبراير ١٩٠٠ ، وقد وقع هذا الإضراب فى عدد من مصانع السجاير واستمر أكثر من شهرين ، ويقال إن خطة المضربين هى إطالة أمد الإضراب حتى ينتهى مخزون السجاير لدى التجار فيضطر أصحاب العمل إلى التفاوض معهم وتحقيق مطالبهم ، وقام بالإضراب العمال المصريون والأجانب الذين تصدوا للعمال الذين جلبهم أرباب العمل لتحطيم الإضراب والقيام بالعمل بدلاً من المضربين .

وتحكى لنا جريدة المقطم فى ٦ فبراير ١٩٠٠ عن هذا الإضراب فتقول :

« إن محل فافيادس فى شارع دبانة استأجر خمسة عشر لفّافًا وطنيًا من بولاق فعلم رفاقهم المغضبون بهم ، فاجتمعوا أمس العصر أمام المحل المذكور وعددهم يفوق ٣٠٠ وطلبوا إخراج اللفافين من المحل ومنعهم من العمل إلى أن يحل إشكالهم . . أما حجة التجمهر فهى أنه قد مر عليهم شهر ونصف وهم بلا عمل وأنهم يودون مداومة ذلك حتى ينالوا بغيتهم من أصحاب محلات السجاير ، فإذا عمل بعض منهم ذهبت أتعابهم سدى . فلذلك يرون تمكين ربط الاتحاد إلى أن يضطر التجار إلى الإذعان لما يطلبون . ويقولون إن أكثر السجاير قد بيع ولم يبق فى المحلات إلا مقادير يسيرة وإن الطلبات كثيرة من الخارج ، فإذا بقوا على اتحادهم فازوا بأمنيتهم » .

وقبل ذلك يذكر محمد فريد أنه فى أبريل ١٨٩٤ قد وردت تلغرافات من بورسعيد تفيد اعتصام عمال نقل القمح طلبًا لزيادة الأجرة ، وأن هؤلاء العمال ضربوا من خرج على الإضراب من زملائهم واستمر فى العمل ، وأن الحكومة قد تدخلت وألقى القبض على كثير من العمال . ويقول محمد فريد : هذا داء أوربى قد سرى لمصر . ثم وقع إضراب

عمال شحن الفحم بالإسكندرية فى سبتمبر ١٩٠٠ من أجل زيادة أجورهم إلى عشرة قروش يوميًا وخفض ساعات العمل إلى ١٢ ساعة من بينها ساعتين للراحة . وفى نوفمبر ١٩٠٠ أضرب العمال المشتغلون فى شركة ترام الإسكندرية من أجل المطالب العمالية :

١ - أن الشركة تستخدم العمال الوطنين لخدمة كبيرة فيها فلا تجعلهم مفتشين قط، وإنما تستخدمهم سائقين وكومسرية فقط .

٢ - أن الشركة تجعل للمفتشين سلطة عظيمة على السائقين والكومسرية ، فكان المفتش حاكماً بأمره يصنع ما يشاء ويستبد بالعمال كما يريد وهو بحق أو غير حق ، يكتب للعمال مخالفة عشرين قرشًا أو ثلاثين أو خمسين . وقد يقطع من راتب الواحد مائة قرش فى الشهر مع أن راتبه لا يتجاوز المائتين والعشرين قرشًا . وفى كثير من الأحيان يكون المفتش غير محق فى معاملته للعمال هذه المعاملة ، بل يكون ما رآه ذنبًا لهم هو خطأ أو وهم منه فتوافق الإدارة على أقواله من غير بحث ولا تحقيق ، وهكذا يؤخذ العمال بالجريرة التى توهمها المفتش وهم أبرياء منها .

٣ - يطالبون المسيو ريشار وكيلاً بدلاً من سواه .

٤ - أن المبالغ التى تستقطع من العمال فى كل شهر على سبيل الغرامات لا تدخل إلى صندوق الشركة ، ولكنها تنصرف إلى جيوب بعض المستخدمين .

٥ - أن كثيراً منهم يوضعون أحيانًا تحت الطلب للخدمة مخافة أن ينقص عدد العمال الذين فى نوبتهم ، ثم بعد ذلك لا يعطون أجرة اليوم الذى انتظروا فيه . وماعدا ذلك فإنهم يطلبون أن يكون راتبهم شهريًا لا يوميًا .

٦ - أن ساعات العمل كثيرة فإنهم يشتغلون ١٣ ساعة ، ولذلك يطلبون أن تكون ٦ ساعات فقط .

٧ - سوء المعاملة والإهانة التى يشكون منها .

ويبدو أن هذا الإضراب لم يحقق أى مطلب من المطالب . وفى ديسمبر ١٩٠٠ نشرت جريدة الأهرام أن العمال عادوا إلى أعمالهم بعد أن وعدتهم المحافظة بالتدخل لتسوية مشاكلهم ، ثم قامت الشركة بفصل بعض قياداتهم مستعينة بالبوليس .

وفى شهر ديسمبر ١٩٠٠ عاد العمال الإيطاليون إلى الإضراب مطالبين بوقف قرار الشركة التى كانت تتولى إقامة خزان أسوان الذى نص على تخفيض أجر العامل من ٣٠ إلى ١٥ قرشًا يوميًا(٩) .

وحتى العمال الترزية المصريون والأجانب قد أضربوا فى نوفمبر ١٩٠١ برفع أجر ثمن القطعة وخفض ساعات العمل . . وفى يناير ١٩٠٢ أضرب العمال المصريون والأجانب بشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية من أجل زيادة الأجور . وفى مارس سنة ١٩٠٢ أضرب العمال الأجانب والمصريون فى مطبعة الكوبرى اجبسيانو بالقاهرة مطالبين بزيادة أجورهم . وفى ديسمبر ١٩٠٣ أضرب لفافو السجاير بالقاهرة لزيادة أجورهم وكانوا من العمال الأجانب والمصريين . وقبل ذلك أضرب لفافو السجاير الأجانب والمصريون بالإسكندرية من أجل زيادة الأجور ووقف تعسف رئيس العمل بمصنع الخواجة ملبورو فتدخل البوليس بطلب من صاحب العمل لحماية العمال الذين رفضوا الاشتراك فى الإضراب . ونظراً لأن الإضراب العمالى قد أصبح شكلاً مشاعًا من أشكال الاحتجاج الاجتماعى ، فقد أضرب الصنايعية الحلاقون فى يناير ١٩٠٠ وطافوا شوارع القاهرة مطالبين بزيادة أجورهم واعتبار بعد ظهر يوم الأحد أجازة أسبوعية ، وقد حاولوا إغلاق بعض الصالونات بالقوة . وأضرب أيضًا كتبة المحامين مطالبين بتحديد نصيب أعضائها من أرباح المحامين على النحو التالى :

المحامون من المرتبة الأولى ١٠٪ من أرباحهم ، ومن المرتبة الثانية ٥٪ من أرباحهم ، ومن المرتبة الثالثة ٢,٥٪ من أرباحهم . . كما أضرب عمال المركبات (الحوذيين) بالإسكندرية يوم ٩ فبراير ١٩٠٦ بسبب فرض ضرائب جديدة على خيول العربات من قبل بلدية الإسكندرية بقصد جمع مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه فى العام لإنشاء نادى للخواجات الأوربيين .

وفى ١٦ فبراير ١٩٠٦ أضرب عمال توزيع التلغراف لنقص أجورهم ، حيث أصدرت مصلحة التلغراف قراراً يقضى بعدم إعطاء الراتب للساعى إلا باعتبار قرش صاغ واحد عن كل ثلاث إشارات يقوم بتوزيعها ، ولا يتناول الراتب الأساسى إلا إذا وزع ٧٥ إشارة فى الشهر . وقد انتهى الإضراب بالقبض على ١٢ موزعًا قدموا إلى النيابة العامة التى أفرجت عنهم .

هذه هى إضرابات الطبقة العاملة المصرية الحديثة ذات الطبيعة الاقتصادية والمطلبية والتى تثبت وجود حركة عمالية واحتجاجية ومطلبية نشيطة . حيث أن الحركة الوطنية تعبر عن نهوض ونضوج شعبى جاوز حدود التأمل والفكر إلى حدود الفعل الثورى

والجماهيرى دفاعًا عن الوطنية وحماية لها . وكذلك فالحركة الوطنية هى نهوض ونضوج عمالى جاوز حدود التأمل إلى حدود الفعل الإضرابى العمالى باعتباره وسيلة كفاحية لتحقيق مطالب العمال وحل مشاكلهم .

وقد تميزت الحركة العمالية المصرية بروح طبقية وديمقراطية وأخوية ومطلبية ونقابية ووطنية ، حيث برز التآخى بين العمال المصريين والأجانب خلال الاحتجاجات العمالية بالشكوى والإضرابات التى لم تأبه بدعوة التعاون الاجتماعى والوفاق الطبقى من أجل تحقيق مطالب عمالية جديدة على الحياةالمصرية ، مثل تقليل ساعات العمل التى كانت ثلاث عشرة ساعة عمل يوميًا ، فى بداية القرن وزيادة الأجر اليومى الذى كان يتراوح ما بين قرش واحد للعامل الحدث فى محالج الأقطان وثلاثة قروش للعامل العادى وثمانية قروش للعامل الفنى ، حيث كان الأجرالشهرى ٢٨٠ قرشًا لعامل الترام فى سنة ١٩٠٨ و ٥٠٠ قرش لسائق السكة الحديد سنة ١٩١١(١٠) .

كما سجلت مطالب هذه الحركة العماليةالمطالبة بتحديد ساعات العمل اليومية بعشر ساعات وست ساعات ، والتصدى للجزاءات ، وتنظيم أموال الغرامات ، ومنع توقيع الجزاء بغير تحقيق إدارى ، ووقف إهانة العامل المصرى وضرورة احترام شخصيته الوطنية التى كانت مهدرة من قبل بعض الموظفين الأجانب ، وضرورة مساواة العمال المصريين بالأجانب فى الترقيات . وطالبت بمنع إطالة ساعات العمل فى محالج الأقطان إلى سبعة عشر ساعة عمل يوميًا ، وطالبت بتقليل ساعات العمل فى المحلات التجارية التى كانت تبلغ ست ساعات فى الصباح وتسعة فى المساء . ومن أهم نتائج تلك الإضرابات انبثاق الحركة التفاوضية العمالية مع أرباب العمل والحكومة ، هذه الحركة التفاوضية التى كانت تعنى بروز الشخصية العمالية فى الحياة المصرية ، وقدرة الحركة العمالية على توحيد الطبقة العاملة المصرية من خلال ممارسة الاحتجاج العمالى بالشكوى والإضراب باعتباره عملاً ونضالاً مشتركًا بين العمال المصريين ، كان لابد من تنظيم يشمل جماهير الإضرابات والشكاوى العمالية ويفرز قيادتها العمالية على أساس خبراتها وتجاربها النضالية واتساع مفهومها بشأن مشاكل العمال ومطالبهم . ومن هذه القيادات المفرزة بالإجماع العمالى فى مواقع العمل والإنتاج ظهرت الحركة النقابية للطبقة العاملة المصرية التى تواجدت خلال النضال العمالى وبسببه فى مصرالحديثة .

ومما سبق يتجلى لنا أن الحركة العمالية المصرية الحديثة قد تواجدت بدايتها خلال الثورة العرابية ثم اختفت فور الاحتلال الإنجليزى لمصر ، ثم عاد للظهور بداية من عام ١٨٨٩ ، ثم نهضت رويداً رويداً حتى حققت حركتها النقابية التى تعاظم شأنها خلال عام ١٩٠٦ ، مما أدى إلى تصعيد الاحتجاج الاجتماعى للطبقة العاملة من مرحلة الشكاوى والإضرابات والمظاهرات العمالية المحدودة إلى مرحلة ممارسة الإضرابات والمظاهرات العمالية الثقيلة التى شغلت الرأى العام المصرى من عام ١٩٠٦ إلى عام ١٩١١ ، حيث باتت ظاهرة الاحتجاج الاجتماعى للعمال تسيطر على الحياة والمجتمع . هذه الظاهرة التى انبثقت من خلالها الحركة الطلابية والحركة الفلاحية والحركة الوطنية المصرية الحديثة فى طبعتها الثانية . إذ كانت طبعتها الأولى مشخصة فى الثورة العرابية ، ومع نهوض الحركة الوطنية المصرية وما يندرج تحتها من حركات عمالية وفلاحية وطلابية ، تصاعد الاحتجاج الاجتماعى وأصبح صراعًا طبقيًا ووطنيًا متأججًا ومستقلاً فى مصر الحديثة .

- الرصاص والمشانق والإضرابات الثقيلة :

ينبغى أن يتسمى العقد الأول فى القرن العشرين بأنه عقد ظهور الحركة العمالية والنقابية المصرية عقد ظهور الحركة الطلابية والفلاحية ، وعقد الظهور الثانى للحركة الوطنية الحديثة والمستقلة . . وكانت الريادة فى هذا الظهور العظيم معقودة للحركة العمالية المصرية واحتجاجاتها الاجتماعية المتواصلة بالشكوى والإضراب مما دفع الوطنية المصرية الحديثة إلى تخطى مرحلة الكلام والخطب إلى مرحلة الفعل الاحتجاجى الثورى والمعارض من خلال إضراب طلبة كلية الحقوق فى فبراير ١٩٠٦ ، وهذا أول إضراب تقوم به الحركة الطلابية المصرية . وكانت أسباب قيامه تتمثل فى تعسف المستر دنلوب المستشار الإنجليزى لوزارة المعارف واستفزازه لشعور الطلاب والتضييق عليهم ومعاملتهم بنظام المدارس الابتدائية والثانوية ، وقد انتهى الإضراب فى ٣ مارس ١٩٠٦ بناء على وعد بالنظر فى مطالب الطلاب المضربين(١١).

وفى قرية دنشواى منوفية نزل إليها فريق من الجنود والضباط الإنجليز لصيد الحمام من خلال أجران القمح ، حيث كانت توجد حمامتان واقفتان على جرن محمد عبد النبى

مؤذن القرية وكان يشتغل به أخوه شحاته عبد النبى ، فجاء ضابط إنجليزى وصوب بندقيته لى الحمام فصاح به فلاح عجوز يبلغ الخامسة والسبعين من العمر اسمه حسن على محفوظ طالبًا منه أن يكف عن إطلاق النار حتى لا يحترق الجرن ، وكذلك صاح به شحاته عبد النبى . فلم يعبأ الضابط وأطلق العيار فأخطأ المرمى وأصاب سيدة فلاحة تدعى أم محمد عبد النبى المؤذن ، كما أصاب الجرن ، فسقطت المرأة جريحة تتخبط فى دمها واشتعلت النار فى الجرن .

وأخذ الفلاح شحاته عبد النبى يستغيث ، وهجم على الضابط الإنجليزى وتجاذب وإياه بندقيته وأقبل الأهالى غاضبين صائحين : الخواجة قتل المرأة وحرق الجرن ، وحاول الضابط الإنجليزى إنقاذ الضابط المعتدى فتكاثرت عليهم الأهالى ، وخلال ذلك حضر شيخ الخفراء ومعه بعض الخفراء فأطلق عليهم الضابط الإنجليزى النار فأصيب شيخ الخفر واثنان أحدهما من الخفراء ، ورد عليهم الفلاحين بإلقاء الطوب والضرب بالعصى الغليظة ، فأصيب بعض الضباط حيث تركوا مكان الواقعة فرارًا من ملاحقة الأهالى مما أدى إلى وفاة ضابط منهم بضربة شمس فمات متأثرًا من إصابته .

وقبل أن ينتهى التحقيق فى هذه الواقعة نشرت جريدة المقطم فى ١٨ يونيه ١٩٠٦ أن الأوامر قد صدرت بإعداد المشانق وإرسالها إلى مكان الواقعة بقرية دنشواى ، وقد دهش الشعب المصرى لهذا النبأ الذى كان يعنى أن هناك أحكامًا بالإعدام قد صدرت ، وأن المحاكمة مجرد مهزلة صورية ولا ظل فيها للعدل ولا حرية لقانون .

وقبل انقضاء سبعة أيام على وقوع الحادث أصدر بطرس غالى وزير الحقانية بالنيابة فى ٢٠ يونيه ١٩٠٦ قرارًا بتشكيل المحكمة المخصوصة لمحاكمة المتهمين برياسة بطرس باشا غالى نفسه وعضوية أحمد فتحى زغلول (شقيق سعد باشا زغلول) رئيس محكمة مصر الابتدائية وغيره من الأعضاء الإنجليز . كما قد وكلت الحكومة المحامى إبراهيم الهلباوى للقيام بدور النائب العام مقابل ثلثمائة جنيه مصرى ، وقد ترافع ثلاث ساعات ضد فلاحى دنشواى فى ليلة ٢٦ يونيو ١٩٠٦ ، وفى صباح اليوم التالى . . ولما انتهت المحاكمة الوحشية سأل بطرس باشا الهلباوى عن رأيه فى الحكم فقال : إن مثلى مثل

الوالدة التى يصاب ابن عزيز عليها بداء فى ساقه ويرى الأطباء ألا سبيل إلى علاجها وأنه يجب بترها ، فلا يسع الوالدة إلا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والعويل .

ولقد أظهرت مرافعة الهلباوى ، الذى أصبح وللأسف أول نقيب للمحامين فى مصر سنة ١٩١٣ ، أنه كان حقيراً وخائناً . ونكتفى هنا بما قاله عن الفلاح حسن محفوظ البالغ من العمر ٧٥ سنة والمتهم الأول فى قضية دنشواى :

« حسن محفوظ هو أول الزعماء قد دل عليه الضباط والعويجى والمترجم وكلهم قالوا إنه كان فى وسط الحادثة . حسن محفوظ كلما كنت أنظر إلى شيخوخته أتأثر ولكن تلاحظون حضراتكم أنه رجل وصل إلى سن السبعين وكوّن من ظهره عائلة كبيرة ولم يهذبه هذا السن ، يجب أن تطهر الجمعية البشرية منه ، إنه لم يكدر قرية بل كدر أمة بأسرها وصار أعيان البلاد والمنوفية خجلين من هذه الحادثة وقد جاءوا وكلهم يثبتون لحضراتكم أنهم أبرياء من هذه التهمة » .

وانعقدت المحكمة فى صباح الأربعاء ٢٧ يونيو ١٩٠٦ وتلا سكرتير الجلسة الحكم التالى :

أولاً : حسن على محفوظ - ويوسف حسن سليم - والسيد عيسى سالم - ومحمد درويش زهران بالإعدام شنقاً فى قرية دنشواى .

ثانياً : محمد عبد النبى مؤذن القرية - وأحمد عبد العال محفوظ بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ثالثاً : أحمد محمد السيسى بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة .

رابعاً : محمد على أبو سمك - وعبده البقلى - وعلى على شعلان - ومحمد مصطفى محفوظ - ورسلان السيد على - والعيسوى محمد محفوظ بالأشغال الشاقة سبع سنين .

خامساً : حسن على إسماعيل السيسى - وإبراهيم حسن السيسى - ومحمد الغباشى السيد على بالحبس مع التشغيل سنة واحدة ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة .

سادساً: السيد العوفى - وعزب عمر محفوظ - والسيد سليمان خير الله - وعبد الهادى حسن شاهين - ومحمد أحمد السيسى يجلد كل واحد خمسين جلدة بقرية دنشواى مع تكليف مدير المنوفية بتنفيذ الحكم فوراً(١٢).

هكذا فعل الإنجليز بالشعب المصرى بواسطة عملائهم من المصريين الذين أصدروا الحكم ونفذوه بشكل وحشى ، حيث وصفه هيكل باشا فقال : وغداة صدور الحكم نفذ على صورة يقشعر من هولها البدن ، فكان كل محكوم عليه بالإعدام يعلق فى المشنقة ويبقى معلقاً أمام أنظار أهله وأبنائه إلى أن يجلدوا اثنين من المحكوم عليهم بالجلد .

وكان هؤلاء يجلدون بكرابيج ذات ثمانية ألسن ، معقود طرف كل لسان منها بقطعة من الرصاص . ومن حول المشانق والمجالد وفوق أسطح المنازل وقف الناس من أهل هؤلاء التعساء وذويهم يشهدون جلودهم تشوى بالكرابيج وجثثهم فارقتها أرواحها معلقة فى المشانق(١٣).

إن ما حدث فى قرية دنشواى كان امتداداً وانبثاقاً وفيضاً من فيوض الحركة العمالية المصرية واحتجاجها الاجتماعى . ومن هنا كان من الممكن اعتباره بداية لظهور حركة فلاحية ثورية . فالعمال المصريون ينتمون إلى أصول فلاحية ويرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالريف المصرى مما جعل حركتهم العمالية ونضالها الاحتجاجى أهم مصادر التأثير فى الفلاحين المصريين . ذلك التأثير الذى تجلى فى مقاومة فلاحى دنشواى للضباط والعساكر الإنجليز الذين اعتدوا على حمام الفلاحين وحرقوا أجران قمحهم وإطلاق النار على نسائهم ورجالهم .

ولذلك فقد تعرضوا للنقمة الوحشية والهمجية من الاحتلال الإنجليزى بقيادة اللورد كرومر ، ومن حكومة الخديوى عباس العميلة وعناصر الرأسمالية البيروقراطية الكبيرة مثل بطرس غالى رئيس محكمة دنشواى وفتحى زغلول عضو المحكمة وإبراهيم الهلباوى المحامى والمدعى العام فى هذه المحكمة الدموية ولطفى السيد الذى لاذ بالصمت متمسكاً بعلاقته باللوردكرومر وسعد زغلول الذى استوزره اللوردكرومر وزيراً للمعارف بعد مذبحة دنشواى . فى حين أن الشعب المصرى كله بعماله وفلاحيه وطلابه ومثقفيه قد

سيطر عليه الغضب على الإنجليز والخديوى وحكومته وعلى كافة عملاء الإنجليز . ولقدلعب الحزب الوطنى دوراً هامًا ورئيسيًا فى شيوع هذا الغضب الشعبى ، مما أدى إلى سجن وتشريد الكثير من قياداته الوطنية .

ولكن لماذا صدرت العقوبات ضد فلاحى دنشواى بهذا الشكل الدموى والوحشى ؟ لأنها كانت بمثابة عملية بتر ضرورى لظهور حركة فلاحية ثورية ونشيطة تدعم وجود الحركة العمالية والحركة الطلابية والحركة الوطنية المصرية عمومًا ، فضلاً عن قيام تحالف ثورى بين العمال والفلاحين يؤدى إلى القضاء على سلطة الاحتلال الإنجليزى وعملائه فى مصر . هذه السلطة التى لم تأبه كثيراً لقيام الحركة الطلابية التى كانت أيضًا أثرًا من آثار الحركة العمالية المصرية ودورها الاحتجاجى والثورى ، فى الوقت الذى تصدت فيه لفلاحى دنشواى بعنف صارخ خوفًا من ظهور حركة فلاحية فى مصر الحديثة ، ولهذا دبرت أمر محاكمة دنشواى بشكل تآمرى وخسيس جدًا ، حيث رأس المحاكمة قاضى قبطى هو بطرس غالى وزير الحقانية بالنيابة بقصد اصطناع فتنة طائفية تشغل الشعب المصرى فى أمور بعيدة عن همومه ، ومن قاض آخر من أصول فلاحية هوأحمد فتحى زغلول شقيق سعد زغلول . ثم استأجر محامى أزهرى مشهور هو إبراهيم الهلباوى لتأدية دور المدعى العام مقابل مبلغ ثلثمائة جنيه ، ثم تشترى ذمة المحامى الموكل للدفاع عن فلاحى دنشواى ، وهو محمد بك يوسف المحامى ، الذى تواطأ وخان الأمانة تقربًا للإنجليز ، حيث وصف فلاحى دنشواى الأبطال أثناء إجابته على بعض سائليه عن تلك الجناية الكبرى التى ارتكبها بإهماله فى الدفاع إذ قال :

« ماذا جرى ؟ . . فئة من خشاش الفلاحين اعتدوا على سادة البلاد وأصحابها فعوقبوا بما استحقوا » .

ولا يعنى هذا غير أن مذبحة دنشواى كانت رسالة موجهة إلى الحركة العمالية والوطنية فى مصر الحديثة من قبل الاحتلال الإنجليزى وأذنابه من عناصر الإقطاع والرأسمالية البيروقراطية الكبيرة . ولقد قوبلت هذه الرسالة الدموية بالمزيد من ممارسة الاحتجاج الاجتماعى والوطنى وبالصراع الطبقى والوطنى المكشوف ، حيث شهدت

مصر الإضرابات والمظاهرات العمالية الثقيلة التى خاضها آلاف العمال المصريين لا من أجل تحقيق مطالبهم فقط ، بل من أجل احتجاجهم على مذبحة دنشواى . . فالغريب أن مدرسة التاريخ المصرى تجاهلت وجود أية علاقة بين مذبحة دنشواى والإضرابات والمظاهرات العمالية ، وكأن مذبحة دنشواى قد وقعت فى كوكب آخر ، مع أن الحركة العمالية المصريه قد تطورت حركتها الاحتجاجية والإضرابية تطوراً ملحوظاً ومتضمناً رسالة جوابية لمرتكبى مذبحة فلاحى دنشواي ، وذلك من خلال الإضرابات والمظاهرات العمالية الثقيلة التى تتجلى فى إضرابات عمال الفحم فى بورسعيد فى أوائل أبريل ١٩٠٧، وإضرابات عمال السكة الحديد فى ١٣ أغسطس ١٩٠٨ ، وإضرابات فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٨ ، ومظاهرات العمال ضد صدور قانون المطبوعات فى ٣١ مارس ١٩٠٩ ، وإضرابات عمال السكة الحديد فى ١٧ أكتوبر ١٩١٠ ، وإضرابات عمال ترام القاهرة فى ٣٠ يوليو ١٩١١ ، وإضراب عمال ترام الإسكندرية فى ٦ أغسطس ١٩١١ .

حتى الرسالة الجوابية العظيمة التى وجهتها الحركة الوطنية المصرية إلى الاحتلال الإنجليزى وأذنابه من المصريين من خلال اغتيال بطرس باشا غالى بواسطة المناضل الوطنى إبراهيم الوردانى يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ بسبب دوره الرئيسى فى مذبحة دنشواى وصدور قانون النفى الإدارى وإعادة قانون المطبوعات وتقييد حرية الرأى والصحافة ومد امتياز قناة السويس إلى عام ٢٠٠٨ وصدور قانون المواظبة والسلوك لوقف النشاط الطلابى . وقانون الاتفاقات الجنائية الذى نص على عقوبات مغلظة بهدف متابعة الجمعيات السرية والإضرابات العمالية .

ولقد شارك العمال المصريون ضمنها على الأقل فى صناعة هذه الرسالة الجوابية الذى كلف بها الوردانى من قبل الوطنية المصرية ، وذلك من خلال العلاقة العضوية بين الوردانى والحركة العمالية والنقابية المصرية .

يقول محمد فريد : إن الوردانى كان مولعًا بالاشتغال بنقابات العمال - فهو الذى وضع بلا جدال الأساس الإنشائى لنقابة الصنائع اليدوية . ويقول الوردانى : أما عن مستقبلى فإننى مستعد لميدان السياسة وقد انتهيت من إنشاء نقابة للعمال بعد أن كانوا محرومين منها(١٥) .

وقد ساعد على تداول اللسان العربى وانتشاره فى مصر انضباط قواعد اللغة العربية وسهولتها وعذوبة إيقاعها ووحدة لهجاتها ، وذلك بخلاف اللغة القبطية التى تفتتت إلى لغات إقليمية منها الدمنهورية والبشمورية والأخميمية .

ومما ساعد على انتشار اللسان العربى وجهرته فى مصر هو اتخاذه لغة للعمل والإنتاج مما أدى إلى انكماش اللغة القبطية وتقوقعها فى الكنائس وتداولها فقط فى الصلاة والتراتيل المسيحية الأرثوذكسية[١١] .

- الإسلام عدل وحرية :

ومع تداول اللسان العربى وانتشاره فى علاقات العمل والإنتاج التى تواجدت بين العرب والصناع المصريين سنوات وسنوات ترددت خلالها آيات الذكر الحكيم والأحاديث النبوية الشريفة فى المعاملات والعبادات ، فتنبهت أسماع الصناع وقرأت بصائرهم وكشفت بصيرتهم آيات قرآنية وأحاديث نبوية تدعو إلى الحرية والعدل الاجتماعى ، فاستبان لهم أن الإسلام متضمنًا حرية العقيدة وحرية الرأى وحرية العمل ، بالإضافة إلى مناداته بالعدل الاجتماعى واحترام العمل والحرفة والصنعة والسعى وراء الرزق الحلال حيث نصت الآيات القرآنية على الآتى[١٢] :

﴿ لا إكراه فى الدين ﴾ [سورة البقرة] .

﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ [سورة الكهف] .

﴿ وإن تولو فإنما عليك البلاغ ﴾ [سورة آل عمران] .

﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ [سورة المائدة] .

﴿ قل لست عليهم بوكيل ﴾ [سورة الأنعام] .

﴿ فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها وما أنا عليكم بوكيل ﴾ [سوة يونس] .

﴿ وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ [سورة النحل] .

﴿ ادفع بالتى هى أحسن ﴾ [سورة المؤمنين] .

ويصفه محمود بك أبو النصر المحامى أثناء دفاعه عنه فيقول : أثبت التحقيق وشهد الذين عرفوا الوردانى أنه شاب حميد الأخلاق محبوب من جميع معارفه ميال لعمل الخير هذا مسماه فى تأسيس جمعية تشجيع الإرساليات الدراسية إلى أوربا وعمله فى جمعية التعاون الأخوى وفى نقابة العمال .

كل هذا يؤكد وجود علاقة حميمة بين الوردانى كمناضل وطنى واجتماعى ، وبين الحركة العمالية المصرية . هذه العلاقة التى اقتنع بضرورة وجودها خلال دراسته فى أوربا واتصاله بالجماعات الاشتراكية الثورية التى كانت تموج بالعمال النقابيين والمناضلين فى قيادة هذه الجماعات وفى قواعدها العريضة ، ولهذا فلابد من مزاملة الكثير من العمال المصريين فى الجمعيات السرية فى مصر الحديثة الذين تعودوا على ممارسة العمل السرى والفدائى والعمل الإضرابى والجماهيرى ، مثل البطل العمالى إبراهيم موسى البراد بعنابر السكة الحديد والذى قاد العمل الفدائى السرى بجانب العمل الجماهيرى أثناء الحرب العالمية الأولى وأثناء ثورة ١٩١٩ حتى إعدامه واستشهاده فى عام ١٩٢٥ . كما أعدم واستشهد إبراهيم الوردانى تنفيذاً للحكم الصادر ضده فى ١٨ مايو ١٩١٠ .

ولذلك فالوردانى هو شهيد من شهداء الوطنية المصرية وحركتها العمالية والنقابية ، رغم محاولة تشويه عمله الوطنى والاجتماعى وتلطيخه بالعنصرية بغية قيام حرب طائفية بين المصريين المسلمين والمسيحيين لا يستفيد منها غير الإنجليز وعملائهم ، ولكن العمال المصريين يكذبون هذه الصفة الطائفية على لسان العامل القبطى ميخائيل زكى العامل بشركة ترام القاهرة التى نشرتها جريدة اللواء فى ٣٠ يوليو ١٩١١ فقالت :

« وردت الرسالة الآتية من أحد عمال الترامواى رداً على ما نشرته جريدة الوطن من التحامل على العمال وصبغها مطالبهم بالصبغة السياسية بلا خجل ولا حياء من نفسها ومن الجمهور » . وذكرت رسالة العامل وجاء فيها بعد المقدمة : « نحن نقول بلسان الحق على هذه الجريدة ألا تذكر هذه المشاغبة الفاضحة الكاذبة ، كما أوضحت فى عددها السابق ونقصد بذلك عرقلة مساعى العمال ، فإن ذلك عبث لأن جميع العمال محافظون على القانون . ونرجو من صاحب هذه الجريدة أن يتركنا وشأننا . ويستمر

أشغاله الاعتيادية بقوله : قبطى ومسلم، ومسلم وقبطى ، إننا طلاب حق لا طلاب شاغبة » .

هكذا وصف العامل القبطى ميخائيل زكى وحدة الطبقة العاملة المصرية ، وحدة لا تفرق بين العمال القبطى وزميله المسلم . . كما أن الوحدة الوطنية المصرية وحدة وطنية تجمع المسلمين والمسيحيين على السواء .

- الإضرابات العمالية حديث الناس :

ظلت الإضرابات العمالية وأهدافها المطلبية حديث الناس والشغل الشاغل للرأى العام المصرى قرابة اثنتى عشرسنة منذ بداية القرن العشرين من خلال الصحف المصرية التى وصل عددها إلى ١٤٤ مجلة وصحيفة فى سنة ١٩٠٩ منها ٩٩ فى القاهرة و ٤٥ بالإسكندرية ، مما أدى إلى ظهور علاقة جدلية بين العمال والصحافة . فالعمال وحركتهم موكول إليهم صناعة الأخبار الاجتماعية والاحتجاجية ، والصحف موكول إليها نشر هذه الأخبار وتوصيلها للرأى العام المصرى . وكانت العلاقة بين العمال والصحافة يعتريها المد والجزر. فجريدة اللواء أكثر الجرائد المصرية اهتمامًا بالحركة العمالية ، قد أضرب العمال العاملون بها لوقوع خلاف بينهم وبين إدارة الجريدة التى اتهمت العمال بأنهم أداة فى يد المندوب السامى والرأى العام ، وأن إضرابهم قد تم بإيعاز منهما . كما أن لجريدة اللواء بعض المواقف السلبية من الإضرابات العمالية حيث ساندت إضراب عمال المركبات بالإسكندرية الذى وقع فى ٩ فبراير ١٩٠٦ بسبب فرض ضرائب جديدة على العربات التى تجرها الخيول من أجل إنشاء ملعب للمبرقات الأوربية ثم تراجعت عن موقفها فأيدت الحكومة فى استعمال الشدة مع المضربين حتى لا يتكرر مثل هذا الإضراب . فى حين أن الأهرام قد نشرت خبر الإضراب ونددت بالمجلس البلدى لفرضه هذه الضريبة ، ونددت أيضًا بالغرض الذى من أجله قد تم فرضها . كما نددت بالقبض على زعماء الإضراب وهددت بإضراب عمال مركبات الكارو ، وإذا لم ينتهى الإضراب . ووصفت مطالب المضربين بأنها حق . . ومما يذكر أن جريدة المؤيد كان موقفها من هذا الإضراب هو الوثلد للمضربين وتأييد مطالبهم وإدانة إدارة المجلس البلدى .

وخلال إضراب عمال توزيع التلغراف الذى وقع فى ١٦ فبراير ١٩٠٦ ، فقد اكتفت اللواء بنشر الخبر دون التعليق عليه ، مع العلم أن الأهرام التى عارضت الإضراب طالبت المسئولين بإيقاف العمال وتحقيق مطالبهم بخفض ساعات عملهم ومنحهم حق الراحات الأسبوعية وفى الأعياد مع احتساب الأجر ، واحتجت بشدة على فصل العمال الخمسة قادة هذا الإضراب بالرغم من تبرئة النيابة لهم وطالبت بعودتهم إلى أعمالهم .

ولقد نشرت جريدة المؤيد فى ١١ أكتوبر ١٩٠٨ تحت عنوان : «إشاعة اعتصام عمال» ذلك الخبر العجيب :

جاءنا التلغراف الآتى من محطة مصر :

نكذب ما نشر أمس فى بعض الجرائد من أن محمد بك فريد وأحمد أفندى حلمى شكلا عصابة من مستخدمى الترام للاعتصام يوم تشريف الجناب العالى إذا لم تجب الشركة ما يطلبونه ، ونصرح على رءوس الأشهاد أنه ليس لنا أى اتحاد مع رجال حزب الغوغاء الطائفيين ، فإن غاية جمعيتنا وشعارها الحق والمدافعة عن حقوق المظلومين بلا دخل فى السياسة والدين .

توقيع رئيس جمعية الدفاع عن حقوق العمال[١٦] .

ماذا يعنى هذا التلغراف ، غير أن قادة الحزب الوطنى تنفى عن نفسها تهمة الاشتراك فى تنظيم إضراب عمال الترام بالقاهرة الذى وقع فى هذه الأيام مع اتهام العمال المضربين بحزب الغوغاء ؟ . علمًا بأن جريدة اللواء - وكانت تساند الإضراب - مما يشير لنا على وجود جناح يسارى بالحزب الوطنى ، كانت شخصياته تؤيد الحركة العمالية واحتجاجاتهم النقابية مثل إبراهيم الوردانى وغيره ممن سافر إلى أوربا وتشربوا الفكر العمالى والاشتراكى الثورى .

ولذلك فقد كانت جريدة اللواء منذ تأسيسها فى سنة ١٩٠٠ تتميز بالبرود تجاه العمال فى ظل زعامة مصطفى كامل وحتى قيام الحزب الوطنى فى أكتوبر ١٩٠٧ ، حيث توارى هذا البرود فى ظل زعامة محمد فريد التى كانت مترددة حيال علاقتها بالحركة العمالية

المصرية بدليل التلغراف السالف الذكر ، ثم توقف هذا التردد خلال تواجد الزعيم محمد فريد فى أوربا ونشوء علاقات بينه وبين الأحزاب والشخصيات الاشتراكية والثورية ، مما أدى إلى ظهور جبهة وطنية بين العمال والمثقفين فى الحزب الوطنى(١٧) .

وقد ترتب على ذلك قيام جريدة اللواء بدور إعلامى بارز لخدمة الحركة العمالية ومعاركها الاحتجاجية . وهذه لمحة عن مواقفها ومواقف الصحف الأخرى من معارك العمال الإضرابية فى سبيل تحقيق مطالبهم وتحسين ظروف عملهم .

- إضراب عمال السكة الحديد فى ١٣ أغسطس ١٩٠٨ :

قامت اللواء بنشر شكوى العمال بالسكة الحديد تحت عنوان : إحدى نتائج الفوضى فى إحدى مصالح الحكومة . . شكوى موظفى السكك الحديدية واعتزامهم على الاعتصام . الذى كان من أجل تقليل ساعات العمل من ١١ ساعة إلى ٨ ساعات فى اليوم ومنحهم يوم راحة فى الأسبوع ورفع أجر المنازل عن المعاونين وخلافهم حتى يتساووا بالنظار وتعديل درجاتهم أسوة بعمال المصالح الأخرى الذين تعدوا درجاتهم ابتداء من سنة ١٩٠٧ وتحسين الماهيات والرواتب بحسب صعوبة وخطورة الأعمال وترقية العمال حسب الأقدمية وليس الخواطر . هذا ما ذكرته الأهرام فى ١٩ أغسطس ١٩٠٨ ، ثم علقت على هذه المطالب بقولها إنها مطالب معقولة وقد تباحث بها مديرو المصلحة مع مندوب العمال ووعدهم خيراً وبأن مصلحة السكة الحديد ستطلب ثلاثين ألف جنيه لتحسين حالة عمالها .

وانبرت المؤيد للدفاع عن هؤلاء العمال فى عددها فى ٦ أكتوبر ١٩٠٨ وقالت إن خمسة آلاف عامل فى مصلحة السكة الحديد المصرية يشتغلون فى إدارة الحركة والبضائع من ناظر محطة ومعاون وكمسارى ومحولجى ورئيس رصيف يشكون مر الشكوى من قلة المرتبات ومن عدم الترقى ومن عدم مساواتهم فى تعديل الدرجات ومن كثرة الأشغال ومن كثرة ساعات العمل ومن خوفهم من الأخطار ومن عدم إعطائهم مصاريف بدل سفر . فهم يشكون كثيراً ولا يلتفت الرؤساء إليهم وكأن صغار العمال فى مصر من طينة غير طينة الرؤساء . . ثم نشرت المؤيد مقالاً آخر فى ١١ أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان : منشور جديد . .

تذمر العمال . . ماذا نقول عن البائسين . . ولقد أدى موقف المؤيد والصحف الأخرى من مساندة العمال للمصريين فى السكة الحديد إلى تحقيق بعض مطالبهم .

- إضراب عمال ترام القاهرة فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٨ :

نشرت الأهرام فى ١٥ أكتوبر ١٩٠٨ مطالب عمال ترام القاهرة المقدمة إلى شركة الترام وعددها ١٥ مطلبًا ، من أهمها خفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات فى اليوم والعمل بالأعياد بأجر مدفوع وزيادة المرتبات بنسبة ٤٠٪ مع زيادتها مرة كل عام وتقرير أجازة مرضية للعمال وأجازات اعتيادية سنوية ومنع الموظفين من إهانة العمال وضربهم وإعادة العمال المفصولين إلى أعمالهم وتأليف لجنة للتحقيق فى شكاوى العمال على أن يمثل فيها العمال والشركة وتخصيص الغرامات للصرف على مصالح العمال ومنح العمال ملابس مجانًا وعرض حالات الفصل على لجنة التحقيق . . وقد أخطر العمال المصلحة ومحافظة مصر بمطالبهم فاستدعت المحافظة مندوب الشركة الذى وعد بإجابة مطالب العمال فى ظرف ٢٤ ساعة لوقته ، ثم لم يلبث أن نكث بوعده ، فاجتمع العمال فى منتصف الليل وقرروا الإضراب عن العمل يوم ١٨ أكتوبر ١٩٠٨ . . وقد وقع الإضراب فى اليوم المذكور . واشتبك جنود البوليس مع العمال واعتدى بعضهم على بعض الجنود فاقتادوهم إلى المحاكمة .

ونشرت المؤيد أخبار هذا الإضراب فى أعدادها الصادرة فى يوم ١٧ و ١٨ و ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ . فقالت إن الإضراب قد فشل بعد ساعات من نفس اليوم تحت الإرهاب والوعد والوعيد من جانب الحكومة والشركة للعمال . وقد طلبت الشركة من المحافظة تفريق المعتصمين المجتمعين على أبواب مخازن الترامواى والنائمين على الخطوط وفتح المخازن . كما توجه مدير الشركة إلى شبرا والجيزة ونصح العمال المضربين بالعودة إلى أعمالهم ووعدهم بالنظر فى طلباتهم فأبوا عليه نصيحته وقالوا له إنهم لا يعرفون له شخصية طالما هو يتخاطب معهم ولا يسمح بمناقشة نوابهم وجمعيتهم ، وذلك على حد قول جريدة المقطم الصادرة فى ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨[١٨] .

وفى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨ نشرت الأهرام خبر العمال الذين قدموا للمحاكمة بتهمة الاعتداء على البوليس وعددهم ٧٢ عاملاً وأنهم سيحاكمون يوم السبت المقبل وأن الشرطة

ستجيب بعض مطالب المستخدمين رأفة بهم وأن المحافظة أبلغتها عن اعتداء ٨٩ نفراً من كمسارية وسواقى الترامواى على القائم مقام باكستون بك وبعض رجال البوليس بالقوة والعنف أثناء تأديتهم وظائفهم فكتبت المحاضر ضدهم .

وقالت المؤيد فى مقال بعنوان : « الاعتصام والحكومة » . . إن وسائل اعتصام العمال أصبحت من الأمور المألوفة فى كل مكان أمام من يعترضهم أو يقف فى سبيلهم حرصاً على الحرية الشخصية أن تمس . وقد تعددت حوادث الاعتداءات فى مصر بين العمال من سائر الأنواع . وساندت المؤيد موقف العمال ووصفته بأنه روح مباركة تشعر بأن العمال يأبون احتمال الضيم أو الصبر على الإجحاف بحقوقهم .

ثم نشرت اللواء فى ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان « اعتصام عمال شركة الترام » . . امتدحت فيه الاعتصام والعمال المعتصمين ونبهت العمال إلى مطلب عمالى لم يرد ضمن مطالبهم التى قدموها للشركة وهو عدم احتكار وظائف المفتشين للأجانب فحسب . وطالبت بأن يرقى إليها العمال المصريون . . كما نشرت اللواء أيضاً فى ٢١ أكتوبر عدة مقالات تحت عناوين رئيسية هى : انتهاء الاعتصام على أسوأ حال ، احتجاج شركة الترام على الحكومة ، الحكمدار ونائبه أمام المعتصمين ، أطراف العصى ومضخات الحريق ، المعتصمون مقبوضاً عليهم، موقعة الجيزة، احتجاج على تصرف الحكومة إزاء المعتصمين .

بالإضافة إلى ذلك فقد نشرت اللواء احتجاجات الجمهور على تعسف الحكومة والشركة ضد العمال ، مما أجبر الشركة على تحقيق بعض مطالب العمال ، مثل تحقيق ساعات العمل اليومية من ١٢ ساعة إلى ١٠ ساعات ، وأن تزيد أجور العمال فيعطى العامل عشرة قروش ونصف فى السنة الأولى واثنى عشر قرشاً فى السنة الثانية واثنى عشر قرشاً ونصف فى السنة الثالثة و ١٣ قرشاً فى السنة الخامسة و ١٣,٥ قرشاً فى السنة السابعة و ١٤ قرشاً فى السنة التاسعة ، وتدفع نصف ثمن الأزياء وتقبل أن يندب أربعة من العمال عن كل مخزن فى تقديم الشكاوى وأن تعيد للخدمة جميع العمال المتهمين منهم .

وعلى خلاف ذلك الموقف . فقد نشرت المقطم فى ١٥ و ٢٠ من أكتوبر ١٩٠٨ ما يشير إلى وقوع انقسام فى صفوف عمال الترام وأن الاعتصام الذى قاموا به لا يؤدى إلى الغاية المطلوبة منه ولا يعطل سير العمل لأن العمال الذين يميلون إلى العمل أكثر كثيراً من العمال الذين يميلون إلى الاعتصام .

- إضراب عمال عنابر السكة الحديد فى ١٧ أكتوبر ١٩١٠[١٩] :

نشرت الأهرام والمقطم واللواء والجريدة فى يوم ١٨ أكتوبر ١٩١٠ عن هذا الإضراب الكبير ، حيث تتحدد مطالبه العمالية فى أن عمال عنابر السكة الحديد المصرية ببولاق كانوا تقدموا إلى المصلحة بمطالبهم الآتية :

عزل المستر بكيت وكيل باشمهندس العنابر ، وزيادة رواتبهم مرة كل ثلاثة أعوام ، وتأليف لجنة للنظر فى شكاياتهم يضم إليها ثلاثة من العمال ، وعدم القسوة فى مجازاتهم ، وإلغاء العمل بنظام خصم ربع يوم من أجر كل عامل يتأخر فى قضاء حاجته عن عشر دقائق .

ولما لم تجب المصلحة مطالبهم فقد أضربوا عن العمل حتى تجاب مطالبهم . وقد تظاهروا داخل العنابر وخارجها . وتقدر المقطم عددهم بثلاثة آلاف عامل وقرابة أربعة آلاف عامل حسب تقدير اللواء ، وقد منعوا خروج القطارات الموجودة وقاموا بوضع الفلنكات الخشبية والقوائم الحديدية أمام جميع القطارات الموجودة فى العنابر ليمنعوها من السفر إلى الوجهين القبلى والبحرى . وعلق العمال على جدران العنابر بيانات بمطالبهم بالإضافة إلى هتافهم ضد المهندس بكيت الإنجليزى الذى كانوا يطالبون بتغييره بالمهندس المصرى محمد بك رمضان على حد قول الأهرام التى أفادت بأن جماعة من زعماء المصريين قابلت الكولونيل ماكولى وغيره من أولى الشأن الذين حضروا إلى العنابر للبحث عن أسباب الإضراب ، وفى أثناء المطالبة هجم البوليس على المضربين واصطدم بهم ، وقد بلغ عدد الجرحى من الفعلة المتعصبين كما تقول الأهرام من ٤٠ إلى ٥٠ عامل ، كما جرح ضابط سواره و ١٣ جنديًا .

وذكرت صحيفة الأهرام أنه قد عاد إلى العمل صباح اليوم التالى نحو ثلثى العمال تحت إرهاب البوليس ، وتخلف عن العمل قرابة ١٥٠٠ عامل . وقد وضع مدير عام مصلحة السكة الحديد مطالب العمال موضع الاهتمام ، وقرر إبطال أعمال المقاولة وتشغيل جميع العمال باليومية . وقد بلغ عدد المتهمين ٣٤ عاملاً بتهمة التعدى على البوليس . وقد طلب العمال بالورش إخلاء سبيل زملائهم المقبوض عليهم وإجابة مطالبهم ، وإلا فإنهم يستأنفون الإضراب مساء اليوم ، وقد أصدر القاضى الجزئى أمره بحبس ١٦ من العمال فى قضية هذا الإضراب .

وحول هذا الإضراب الكبير والثقيل من حيث وزنه الاحتجاجى ، برزت الكثير من الأفكار العمالية الجديدة فى المجتمع المصرى .

قالت الأهرام فى ١٩ أكتوبر ١٩١٠ فى مقال لها بعنوان : « مثل أوربا » حول الاعتصام فربطت بين الإضرابات المصرية والإضرابات الأوربية ، وسببت وقوع الإضراب بالنزاع بين العمل ورأس المال ، وطالبت الحكومة بتحقيق مطالب العمال وأن يتلافوا الأمر قبل استفحاله .

ووصفت اللواء فى ١٨ أكتوبر ١٩١٠ هذا الإضراب بأنه اعتصام هائل فى عنابر السكة الحديد . اعتصام أربعة آلاف عامل وإيقافهم القطارات . حوادث صباح اليوم . شكايات المختصين . إعلان اعتصامهم . وطالبت النيابة بالقبض على الرئيس الهمجى الذى كسر ذراع العامل بقضيب من حديد وعلى وكيل الباشمهندس الذى هدد العمال بالقتل بمسدسه .

ونشرت جريدة الأهالى فى ٢١ أكتوبر ١٩١٠ أخبار هذا الإضراب وأيدت اعتصام العمال كحق من حقوقهم ، وقالت إن العمال قبل أن يهتدوا إلى هذا الحق كانوا مستضعفين فى نظر أصحاب العمل .

وذكرت صحيفة الجريدة فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٠ فى مقالها الافتتاحى المعنون بعنوان : « الاعتصام المصرى شىء من روح الاشتراكية » . بقلم يوسف البستانى جاء فيه :

« هل هناك عدوى من الاعتصام الفرنساوى أو الألمانى ؟ . هل هناك حادث سياسى كما يقولون : المظالم والمغانم . غفلة الرؤساء . العمال الأجانب . انظروا إلى المستقبل إن بعض الكتاب يفسرون اعتصام العمال المصريين بأنه عدوى من اعتصام العمال الفرنساويين . ولكن الحقيقة هى أن روح الاشتراكية هى التى تسود . ولا منحى من ذلك إلا بإقامة العدل وتأييد الحق فى معاملة العمال . ويفسر آخرون بأن الأحزاب السياسية هى التى تدفع العمال إلى الاعتصام وهذا وهم خاطىء . والحقيقة أن سوء معاملة الرؤساء للعمال وقسوتهم هى السبب فى ذلك » . وفى يوم ٢٣ أكتوبر ١٩١٠ نشرت الجريدة مقالاً آخر بقلم يوسف البستانى بعنوان : « بين مصر وأوربا على ذكر الاعتصام الأخير » . قال فيه : « من يرجع إلى أصل الاشتراكية يعلم أن بينها وبين المشكلة الاجتماعية صلة

مستحكمة الحلقات ، وهى تستمد روحها من الضيق الذى وقع فيه المجتمع على أثر التنازع الدائم القائم بين العمال وأرباب الأعمال » . ولفتت الجريدة نظر العمال إلى أن سبب ضعفهم يعود إلى عدم وجود مجلس نيابى يضم عدداً من العمال وإلى عدم وجود نقابة قوية وقوانين عمالية منصفة للعمال ، كما هو الحال فى أوربا . كما نفت أن وراء هذا الإضراب جماعة من الأجانب المتطرفين .

- إضراب عمال ترام القاهرة فى ٣٠ يوليو ١٩١١ :

قالت اللواء والصحف المصرية عن هذا الإضراب إن وقائعه بدأت باتفاق عمال الترام على أن يجتمعوا فى الساعة الحادية عشر مساء فى سيما توغراف إيديال أمام قسم عابدين للنظر فى مشروع صندوق التعاون الخاص بهم ، على أن يحضر هذا الاجتماع حضرات أحمد بك لطفى وجبر بك مقصود المحاميان لمعاونتهم فى وضع طلباتهم وتقديمها لأولى الأمر ، وذلك فى يوم ٦ يوليو ١٩١١ وأعلنوا عن موعد عقد هذا الاجتماع فى دار جريدة اللواء ، وفى الاجتماع خطب المسيو جبر بك مقصود المحامى باللغة الفرنسية وكان أحمد لطفى بك يترجم خطبته للعمال بالعربية ، وجاء فى الخطبة قوله : إنكم انتدبتمونا بالنيابة عنكم لدى الشركة ورأينا أن نقترح عليها باسمكم ما يأتى :

أن يدفع العمال كل عام ١٪ لصندوق التوفير وأن تدفع الشركة مبلغًا مساويًا وأن تستثمر الشركة مبلغ أربعين ألف جنيه من التأمين الذى يدفعه العمال . وأن تمد كل عامل عند حاجته بما يلزم من المال من الصندوق المذكور . وأن تنقص ساعات العمل من ١٠ و ١١ ساعة إلى ٨ و ٩ ساعة فى اليوم . وأن تعطى الشركة الملابس للعمال مجانًا وأن تكون الأجور شهرية لا يومية وأن يعطى العامل عند خروجه من الخدمة راتب شهر عن كل سنة قضاها العامل فى الخدمة على سبيل المكافأة .

وقد وافق العمال على ذلك بالإجماع . . ولكن الشركة ردت على ذلك بطرد ثلاثة من زعماء العمال . كما رفضت الشركة مطالب العمال بذريعة أنها ستكلفها ستين ألف جنيه فى السنة . ثم عادت وأجابت بالموافقة على تخفيض ساعات العمل نصف ساعة وإعطاء يومين للراحة كل شهر ولكنها رفضت مطلب المكافأة السنوية .

ولذلك فقد قابل وفد من العمال رئيس النظار بصحبة المحامين أحمد لطفى وجورج مفود وبحضور وكيل إدارة الشركة وقد ضغط العمال مطالبهم وجعلوها ثلاثة فقط هى : احتساب أيام المرض مدفوعة الأجر ، وجعل ساعات العمل تسع ساعات فى اليوم ، ومنح العامل الذى يفصل مكافأة شهر عن كل سنة من سنوات خدمته .

وقد أفهم رئيس النظار وكيل الشركة بعدالة مطالب العمال فوعد بإجابتها . ولما ذهب العمال إلى عملهم أخبرهم وكيل الشركة بعدم تحقيق المطالب المتفق عليها . وعلى الفور اجتمع العمال يوم ٢٩ يوليو ١٩١١ وقرروا تنفيذ الإضراب فى اليوم التالى ، وكان أول من نفذ هذا الإضراب الكبير عمال مخزن شبرا .

ووصل خبر الإضراب إلى محافظة القاهرة فحشدت قوة من بلوك الخفر على مخازن الترام ، وقد نشر مدير شركة الترام منشوراً يعلن فيه أن الشركة قد وافقت على بعض مطالب العمال وحذرهم من مواصلة الإضراب . . ولكن العمال لم يأبهوا بهذا المنشور ، حيث ركب جمهور من عمال الترام هم وعائلاتهم من أمام مخزن شبرا حوالى أربعين عربة كارو وطافوا بهافى شوارع القاهرة وعادوا سالمين . . وقد ظل الإضراب سلبيًا خلال يوم ٣٠ و ٣١ من يوليو . وفى اليوم الثالث حاولت الشركة تشغيل بعض العمال من مخططى الإضراب ولكنها فشلت فى نفس اليوم ، حيث نظم العمال مظاهرة لكسب الرأى العام ، فطافت جماعة منهم فى عربتين من عربات الكارو وأمامهم الموسيقى على القهاوى والبارات وفى الشوارع يطلبون العون المالى ويجمعون ما يتصدق به المتصدقون فى كيزان من الصفيح فأقبل الكثير من الناس على مساعدتهم .

وفى اليوم الرابع للإضراب بدأ البوليس فى التدخل لفض هذا الإضراب الذى شهد معركة ضارية بين بوليس السوارى المسلحين بالسيوف وبين العمال الذين تسلحو ا بالنبابيت والحجارة ، وأطلق عامل أوربى من عمال الترام مسدسه فأصا ب أحد الكونستبلات الأجانب ، كما انضمت الجماهير المصرية إلى جانب العمال المضربين ، مما أدى إلى نشوب معركة مطاردة طويلة للعمال حتى المقابر .

وأثناء هذه المعركة حاولت الشركة تشغيل بعض خطوط الترام ، ولكن الأهالى اعترضوا بعض عربات الترام ومنعوها من السير واعتدوا على ركابها وأحرقوا بعض العربات ، الأمر الذى أدى إلى رضوخ الشركة والحكومة إلى مفاوضة العمال وتحقيق مطالبهم ، وقد عادوا إلى العمل فى ٦ أغسطس ١٩١١[٢٠] .

﴿ وما أنت عليهم بجبار ﴾ [سورة ق] .

﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ [سورة الغاشية] .

﴿ لكم دينكم ولى دين ﴾ [سوة الكافرون] .

﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ [سورة النجم] .

« الناس شركاء فى ثلاث : الملح والماء والكلأ » [حديث شريف] .

من هنا دخل الصناع والعمال المصريون الإسلام أفواجًا واختاروه دينًا لما فيه من عدل وحرية لجميع البشر بصرف النظر عن أجناسهم وأديانهم .

وبذلك فقد حقق هؤلاء الصناع والعمال المصريون العظام الثورة الروحية العظمى بتغيير ديانة المصريين ولغتهم مرة ثانية وذلك بعد أن حققوا قبلها بقرون الثورة الروحية الكبرى باعتناق المسيحية وتغيير لغة مصر من الفرعونية إلى القبطية .

وللأسف فإن التاريخ المصرى لم يثبت لهؤلاء العمال والصناع مبادرتهم العبقرية فى تحقيق أعظم ثورتين روحيتين فى التاريخ ولم يقل إنهم كانوا سباقون إلى اعتناق المسيحية وأنهم كذلك كانوا سباقون إلى الدخول فى الإسلام من منطلق التصدى للغزاة ومظالمهم ومن منطلق الوصول إلى العدل والحرية .

- الصناع الأقباط بناة مصر الإسلامية :

واصل العمال والصناع الأقباط والمسلمون معًا بناء مصر الإسلامية بدءًا بتشييد مسجد عمرو بن العاص ومدينة الفسطاط التى كانت توصف بأنها مدينة حسنة ينقسم النيل لديها وهى كبيرة نحو ثلث بغداد وامتدادها فرسخ على غاية القارة والطبيعة واللذة ذات رحاب فى مجالها وأسواق عظام ومتاجر فخام ولها ظاهر أنيق وبساتين نضرة ومنتزهات على مر الأيام خضرة .

وقيل إنه كان فى الفسطاط ٣٦٠٠ مسجد و ٨٠٠ شارع و ١١٧ حمامًا - وإن كان فى ذلك شىء من المبالغة - وبلغ من شدة تزاحم الناس فى الفسطاط أن جعلوا البيوت طبقات عديدة وربما سكن فى البيت الواحد ٢٠٠ شخص .

إن هذا الإضراب العمالى الذى يجب أن يوصف بالإضراب العظيم لما حدث أثناءه من مبادرات مجيدة تمثلت فى ظهور جبهة شعبية تلقائية وعفوية أمن العمال المصريين وعائلاتهم وجماهير القاهرة . هذه الجبهة التى لم تتضامن فقط مع العمال بقلوبها وأموالها، بل شاركت فعلاً فى تنفيذ هذا الإضراب العظيم . كما شارك فيه أيضًا العمال الأوربيون والأجانب العاملين بشركة الترام . هؤلاء العمال الذين قد تميز بعضهم بالصدام المباشر مع البوليس وضباط الإنجليز . ولذلك فقد كانت أحداث هذا الإضراب موضع اهتمام الصحافة المصرية والصحف الأوربية الموجودة فى مصر .

فالأهرام فى ١٠ أغسطس ١٩١١ نشرت خبراً مفاده أن نظارة الداخلية قد نشرت كشفًا رسميًا بأسماء الجرحى من البوليس والأهالى فى اعتصام عمال الترام مشفوعًا بالمدة التى عينها الأطباء لتمريض كل منهم . فبلغ عدد الجرحى من الأهالى ١٢ شخصًا من الإفرنج والوطنين ، وبلغ عدد الجرحى من البوليس١٧ ، منهم ٨ من الكونستبلات الإفرنج وأحدهم مجروح برصاصة .

وقد حكمت محكمة الموسكى المركزية على أحد عشر متهمًا من عمال الترامواى بالغرامة وبالحبس مدداً مختلفة بتهمة الاعتداء على رجال البوليس .

وفى أول أغسطس ١٩١١ نشرت مقالاً بعنوان : « شركة الترامواى . . اعتصام موظفيها . . ظلمها للجمهور » قالت فيه إن هذه الشركة أصدرت منشوراً لا يقل بلهجته عن منشورات السلاطين المستبدين والملوك المستغلين، ووصفت اصطدام البوليس بالعمال، مما أدى إلى إراقة الدماء ، وصدرت رأى الحكومة إلى جانب الشركة . أما رأى الشعب فإنه فى جانب العمال . وفى ٤ أغسطس قالت فى مقال لها بعنوان : « اعتصام الترامواى وخطل الحكومة وحق الجمهور » أوضحت فيه حق العمال فى الحصول على مطالبهم . وفى ٥ أغسطس نشرت تحت عناوين : « عمال الترام فى مصر . سبب استمرار الاعتصام » منشور المدير قال فيه إن سبب استمرار الاعتصام هو إصرار الشركة رفض المطلب السابع للعمال . . وفى ٨ أغسطس كتبت مقالاً بعنوان : « بعد الاعتصام . إهمال الحكومة . الخطوط الجديدة . الشركة والعمال » . إذا كانت الشركة تربح آلافًا من الجنيهات من ثمن الأزياء . وآلافًا أخرى من الغرامات وآلافًا أخرى من فوائد التأمين الذى يدفعه العمال . فلماذا لا تكون هذه الأرباح للعمال وحدهم ؟ . . وفى يوم ١٤ أغسطس

١٩١١ نشرت على صفحتها الأولى مقالاً بعنوان : « الحق يؤخذ ولا يعطى . لماذا نُلام فى طلب الدستور؟ » قالت فيه : إن أحد الكتاب اقترح على الحكومة المصرية أن تسن قانونًا للعمل والعمال على حد القوانين التى من هذا النوع فى البلاد المتحزبة تحدد فيه حقوق كل من العامل ورب العمل تحاشيًا للاحتكاك بينهما ودفعًا لاستبداد الممول بالعامل ، والاقتراح جاء فى حينه ، ولكن متى كانت حكومة فى الدنيا تسن قانونًا من مصلحة فئة من البشر إلا إذا كانت لتلك الفئة قوة نافذة فيها ؟ .

ودخلت جريدة اللواء معركة التضامن مع إضراب عمال الترام قبل أن يبدأ . فقد كتبت فى ٢٥ يوليو ١٩١١ مقالاً بعنوان : « عمال الترام مشرفون على الاعتصام » فقالت إن عمال الترام عازمون على الاعتصام إذا لم تجيبهم الشركة إلى مطالبهم . ومن حق العمال أن يعيل صبرهم نظرًا للتسويف فى مجاوبتهم وعلى الخصوص بعد وساطة عطوفة رئيس النظار .

وفى اليوم التالى قالت اللواء : والذى كنا نخشاه قد وقع ، فإن الشركة أعطت بعض مطالب العمال لتحتج لدى رئيس النظار بالتساهل والتسامح وهى الآن تدعى أن العمال هم المعاندون ، ولذلك نرجو أن يتم عطوفة رئيس النظار سعيه فى مثل هذا الإشكال . وقالت اللواء فى ٣٠ يوليو ١٩١١ عن الأحزاب المذكورة إنه نزاع بين حرية الرفض وحرية العمل ، وهذا هو سبب أهمية مطلب صرف مكافأة شهرية عن كل سنة من سنى الخدمة .

وتحت عنوان « مضحكات المطافى والاعتصام » تحدث مستنكرة ذلك العمل العدوانى غير القانونى على عمال الترام المضربين . وتحت عنوان « أخبار وحوادث » فى ذات العدد الصادر فى ٢ أغسطس ١٩١١ تحدثت عن حرية العمل لدى بعض أصحاب الأعمال والأموال وعلاقة العامل بعمله وإن اعتصم ، ورأيها فى ذلك أن العامل حر فى أن يترك صاحب العمل وليس لصاحب العمل أن يجبره على العمل .

وفى ٣ أغسطس ١٩١١ كانت عناوين اللواء تقول : « هجوم البوليس على المعتصمين وعلى الناس بالبنادق والحراب والسيوف والعصى ، ٤٥ جريحًا من العمال ، ٤ من البوليس ، تعطيل البضائع فى المخازن ، ضجيج التجار من البوليس ، سياسة دوس الشعب لتدريبه على الحكم الذاتى » . وقالت تحت عنوان « المدير المضحك » . . إن وكيل مديرية شركة الترامواى كان يضحك أمس حينما رأى دماء عماله تسيل أمامه . . وفى نفس

العدد نشرت اللواء بلاغًا رسميًا عن الاعتصام صادر من قلم المطبوعات سردت فيه حوادث الاعتصام بشكل مغرض ودافع فيه عن شركة الترامواى وأظهر العمال بمظهر المعتدين ، وقد نددت اللواء بهذا المنشور ووصفته بأنه دفاع عن الشركة .

وكتبت اللواء فى ٥ أغسطس ١٩١١ تحت عنوان : إلى العمال المدير يشمخ بأنفه الخميس والجمعة بعد ضحكه يوم الأربعاء . فقالت : قال المقطم أمس إنه لما قيل لمدير الشركة إن نواب العمال سيفاوضونك فى عودتهم إلى العمل . وضع أصابعه فى أذنيه وقال إنه لا يجب أن يسمع باسم المفاوضات والمباحثات ، وإن العمال الذين لا يعودون إلى أعمالهم اليوم - أى أمس- بلا بحث ولا مفاوضة هم مرفوتون .

ثم قالت : نقول للعمال إنهم يخيفونكم ويرهبونكم ويريدون التهويل عليكم لظنهم أنكم من طين غير طين العمال فى أوربا ، وأنهم إذا عاملوكم بالشدة والضغط جئتم وخضعتم ورجعتم إلى الشركة تائبين نادمين راضين بكل شىء . . وتستمر الشركة فى حلب البقرة الحلوب والبوليس يمسك رأسها تسهيلاً لحلبها . ولكن فاعلموا أن الاعتصام حق من حقوقكم الطبيعية . وإذ أردتم الاستمرار فيه فما من قوة تحت قبة السماء قادرة على التأثيرعليكم ما دمتم لاتعتدون على أحد فى اعتصامكم .

ونقلت اللواء فى ٥ أغسطس ١٩١١ إلى الرأى العام المصرى مواقف التضامن الشعبى مع العمال المضربين . فكتبت بعنوان : « تأبين الجمهور لجرحى مجزرة البوليس بالعباسية » . فقالت : يكفى بيان قشعريرة الألم والحنق التى أصابت الجمهور بسبب الفظائع التى أتاها البوليس فى مساء الأربعاء الماضى أن ننشر التلغرافات والرسائل التى وردت إلينا .

فقد جاءنا من دمنهور التلغراف الآتى نصه :

« العدل يندب حظه وملاك الرحمة ينتحر على ربوع الأهرام من إجراءات البوليس إزاء عمال الترام . . » إمضاء لفيف من الدمنهوريين .

والتلغراف الآتى من طنطا : « نطلب من ناظر الداخلية أن يعين بوليسًا جديداً لمراقبة البوليس فى أعماله . لقد أصبح الناس فى مصر بحاجة إلى الحماية ممن أقيموا لحمايتهم وإلا اضطروا للدفاع عن أنفسهم » . . إمضاء طنطاوى .

ومن الإسكندرية جاء ما يلى : « حيا الله اللواء الذى لطم باحتجاجه ذلك الاحتجاج الهائل وجه محدثى مجزرة العباسية أينما كانوا كباراً أو صغاراً ، رؤساء أو مرءوسين ، ولم يبق لباكستون بك وكيل حكمدار البوليس بعد تلك اللطمة إلا أن يستقيل صيانة لكرامته » . إمضاء مصطفى .

كما نشرت ذلك التلغراف : « إن حادثة العباسية وهجوم البوليس على الشعب الآمن الذى لا دخل له فى الاعتصام فى باب الحديد والعتبة الخضراء كما فصله اللواء سيكون له شأن فى تاريخ صلات البوليس بالشعب ، لأن الشعب أصبح يكره البوليس لهذه الأفاعيل بعد أن كان يظن أنه حاميه وحارسه . فالحكومة جنت على نفسها هذه الحادثة ولم تجن على الشعب وحده والمعتصمين وحدهم » . . إمضاء فلاح .

وفى ٨ أغسطس ١٩١١ نشرت اللواء مقالاً بعنوان : وجوب التحكيم بين العمال وأرباب الأعمال فى المنازعات التى تقوم بينهم بشأن شروط العمل وظروفه .

وشاركت جريدة المؤيد برأيها فى إضراب عمال ترام القاهرة . فكتبت فى أول أغسطس ١٩١١ بعنوان « عمال الترامواى » . تحدثت فيه عن إضراب عمال الترام حتى تجاب مطالبهم والتى يراها مدير الشركة غير معقولة وأخبرت بأن أحد محررى المؤيد قد حادث أكبر العمال وخصوصًا الزعماء منهم ، فوجدهم متفقين على الاعتصام ومصرين على الاستمرار فيه . كما كتبت أن جماعة من العمال المعتصمين بين وطنيين وأجانب داروا على المحال العامة والقهاوى بالأزبكية وأمامهم موسيقى ومتوشحين ببعض الأوشحة وفى أيديهم علب من الصفيح مغلقة وعليها ثقب واحد ومعهم الأعلام وكتابات بالعربية والإفرنجية بطلب المعونة إليهم . وفى اليوم التالى نشرت المؤيد مقالاً قالت فيه : ليست مسألة العمال إلا مظهراً من مظاهر استهانة القوى بالضعيف . عار على الإنسانية كبير أن يظل الملايين منها خالية عن سبيل السعادة محرومين من ثمرات عملهم بفضل قوانين جائرة وأحكام قرينة الظلم والقسوة . وليست تلك القوانين من وضع قوة غيبية يهاب قوة جبروتها وتقابل أوامرها بالخنوع والتسليم ، ولكنها من عمل الإنسان الظالم ويا ويح الظالمين من المظلومين .

وقالت المؤيد فى ٣ أغسطس ١٩١١ : إن الشعب كان يبادل العمال عاطفة الود . ولقد استنكر الرأى العام تعنت الشركة مع العمال بغير ذنب جنوه إلا أنهم يطالبون

بحقوقهم المشروعة . ويطلب الرأى العام من الحكومة التدخل لحسم النزاع راحة للعمال وللشعب نفسه . وفى يوم ٦ أغسطس ١٩١١ كتبت تحت عنوان : « الكلمة الحق بعد الاعتصام » . نقول انتهى اعتصام عمال الترام . ولم تزد من القول بأن ترك الشركات بدون زاجر يزجرها أمن القانون المصرى ، لأن نمو الأمة الاجتماعى يستلزم أن لا تقف الامتيازات عقبة كؤد تجبر الحكومة المصرية على الخضوع لتعنت وكيل الشركة أو أصحاب رأس المال وأن تسير جنودها لإرغام العمال على العمل بدعوى المحافظة على ممتلكاتها من التلف أوعدم التعرض لحرية التجارة .

وكتب محمد بك أبو شادى المحامى مقالاً فى المؤيد فى تاريخ ٦ أغسطس ١٩١١ تحت عنوان : « ماعسانى أكتب » . حول الاعتصام الأخير لعمال الترام قال فيه : ما أشق على الإنسان من أن يجتز رقبته بيده أو يفقأ عينيه بإصبعه . إننى ألوم الأمة وألوم الحكومة . أما لومى للأمة فراجع إلى تقدم بعض أبنائها للعمل بدل المعتصمين . وفى كل بلاد العالم المتمدين نرى أنه إذا اعتصم فريق من العمال فقد يجاريه آخر مجاملة له ليس إلا . . وقد اعتصم عمال الترام فكان الواجب ألا يتقدم للشركة أحد من الأمة لينوب مكان أحد من المعتصمين ولو فعلوا ذلك لعرفت الشركة حقيقة مركزها وسلمت بمطالب العمال العادلة . كان الواجب على الأمة مقاطعتهم واحتقارهم . ألوم الأمة كذلك لأنه كان الواجب عليها أن تقاطع الشركة بتاتًا حتى تجيب مطالب أبنائها المعتصمين . . وألوم الحكومة لأنها قامت فى بادئ الأمر بحماية العمال ، ولكن سرعان ما رأيناها تنقلب وتقابل الحماية بالتعذيب . وألومها كذلك لأن رجالها استعملوا العسف الشديد ، وقد أجمعت الصحف حتى الاحتلالية منها بأن العساكر كانوا يستعملون الانتقام أكثر من تأدية الوظيفة .

وباشرت صحيفة الجريدة مساندتها لعمال الترام المعتصمين ، فقالت فى عددها الصادر فى ٣٠ يوليو ١٩١١ : إن عمال هذه الشركة اعتصموا أكثر من مرة وعزموا على الاعتصام مرات عديدة ، ولكن حاجتهم من جهة وضعفهم من جهة أخرى ، كانا يمنعانهم والظاهر أن الشركة على قوتها قد استحلت لنفسها دائمًا أن تستفيد من ضعفهم وفقرهم غير ناظرة للفرق الهائل بين مكافآتها الضئيلة للعامل على عمله وبين ماتدفعه ربحًا باهظًا لرءوس أموال كلها أجنبية ، وكان أجدر بشركة عظيمة مثل شركة ترام القاهرة ألا تنسى حدود المجاملة الواجبة لشعب تستنزف أمواله بطريقة مدهشة[٢١] .

ثم كتبت الجريدة فى أول أغسطس ١٩١١ مقالاً بعنوان « حرية الشغل والعمل » . قالت فيه : يجب أن تكون حرية الشغل والعمل مقدسة فى جميع البلدان ولا تستطيع أية حكومة أو شركة أن تجبر أحداً على العمل من غير أن تمس الحرية الشخصية وتهدم حقاً مقرراً من الحقوق الطبيعية للإنسان . فإذا كان عمال أحد المصالح أو إحدى الشركات لا يريدون أن يقبلوا شروط أصحاب المال وجب أن تحترم إرادتهم . غير أنه يجدر بكل غيور على مصلحة العمال ألا يمل ولا يكل من تذكيرهم من أن حقهم فى تلك الحرية يقف عند الحق الذى يتمتع به غيرهم بمقتضى تلك الحرية القانونية نفسها . فكما أنه لا يجوز لأحد أن يجبرهم على الشغل ، كذلك لا يجوز لهم أن يمنعوا أحداً من الشغل . . وليس بنا حاجة إلى القول أن الأمة كلها تعطف عليهم . والجرائد تود نجاحهم لأنهم أصحاب حق وأرباب عيال .

وفى يوم ٥ أغسطس ١٩١١ ذكرت الجريدة بعض ما يشكو منه ويبدو فى أنه لا يوجد من لدن الحكومة رقيب على أعمال الشركة ، فيجب عليها أن تقوم بتعيينه . وأن العمال يكلفون بدفع ضمانة نقدية لصندوق الشركة وهى تبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه ولا فوائد هى حقوق لأصحاب الأموال لا للشركة . فمن أجاز للشركة أخذ الضمانة النقدية ومن أجاز لها أخذ فوائد النقود ؟ وأن الشركة تعطى صنع أثواب العمال تعهداً لأحد معامل الأثواب كمعمل صنين وهو يعمل البدلة بنحو خمسة وأربعين قرشاً والشنطة بنحو ١٢ قرشاً والكابوت بنحو خمسين قرشاً . فهل تأخذ الشركة ثمن هذه الأثواب من العمال كما هى أو هى تأخذ الثمن مضاعفاً مرات ؟ ، فهل للحكومة مراقب يراقب ذلك ويمنع الحيف إذا كان هناك حيف ؟ .

ووقفت جريدة الأهالى تدافع عن عمال الترام المضربين . فنشرت فى ٢ أغسطس ١٩١١ مقالاً جاء فيه : إن الأزمة اشتدت بين عمال الترام والشركة اشتداداً لم تر له مصر مثيلاً فى كل اعتصام حدث فيها من عهد وجود هذه الروح بين طوائف العمال . . اعتصم عمال الترام وأضربوا عن العمل لأنهم كانوا يطالبون بحق كان من واجب الشركة أن تتنازل لهم عنه من تلقاء نفسها لو أنها تجارى الشركات الكبرى التى تعرف قدر العمال .

وواصلت الأهالى حديثها عن اعتصام عمال الترام ، فكتبت يوم ٨ أغسطس ١٩١١ مقالاً تحت عنوان : « واجب الحكومة بعد الاعتصام » . قالت فيه : انتهى اعتصام القاهرة

وقد أدت الحكومة فيه كل ما يجب لحرية العمل ، بقى على ما أظن شىء آخر ، بقى أن تنظر الحكومة نظرة عظة واعتبارفى مشكلة اجتماعية لم يكن لنا بها عهد ، وقد بدأنا نشعر بدبيبها منذ سنوات حتى تجمعت وظهرت الظهور كله فى العام الماضى أو فى هذا العام . بقى أن تحمى الحكومة حماية قانونية العمال الضعفاء أمام قوة رأس المال الأجنبى فى بلادنا الذى يأخذ أضعاف أضعاف ما يؤتى ، ونادت فى مقال بعنوان « قانون العمل » حتى لا تنسى الحكومة ما نشرته فى نفس العدد ، وقد جاء فيه : أجمعت الصحف على أثر اعتصام عمال الترام فى القاهرة وأجمع الناس على ضرورة سن قانون يضع حدًا لاستبداد الشركات ، فكان حقًا على الحكومة أن تفكر وأن تعمل لإيجاده .

أما جريدة المقطم فقد دخلت معركة هذا الاعتصام منحازة لشركة الترام ، حيث قالت فى عددها الصادر فى ٣١ يوليو ١٩١١ إن الشركة أجابت العمال إلى كثير من مطالبهم ، وقالت أيضًا . . إننا ننصح العمال حبًا لخيرهم ومصلحتهم أن يعتدلوا فى طلبهم وأن يتفاوضوا مع الشركة فى مشروع إنشاء صندوق التعاون . . وفى أول أغسطس ١٩١١ قالت المقطم : أشار بعضهم أن المساعى مبذولة لحمل عمال شركات الكهرباء والغاز والماء وغيرها على الاعتصام .

ثم عادت المقطم فى ٤ أغسطس ١٩١١ فنشرت مقالاً بعنوان : « الحق فى جانبهم » جاء فيه : أولئك العمال تباحثوا فيما يحسن به عمله إزاء هذا التيار الظالم القوى ، فلم يجدوا مخرجًا إلا فى جمع كلمتهم وتناصرهم وتقوية الرابطة التى تجمعهم ، فشرعوا فى تأليف النقابات والجمعيات وعملوا من مجموعهم حزبًا قويًا يطالب بحقوقهم وينتصف لهم من الطامعين فيهم واتخذوا لهم الاعتصام سلاحًا سليمًا يحاربون به أطماع الماليين ، ومن الخطأ المرفوض أن يقوم نفر فيخطىء فعل عمال الترامواى بالعاصمة ويعزوا عملهم إلى مقاصد سياسية .

وفى ٧ أغسطس ١٩١١ قالت المقطم : لقد نشرت إحدى صحفنا منشور مدير الترامواى لعماله المعتصمين . وعلقت على هذا المنشور الصادر من الشركة ووصفته بالخديعة للإيقاع بالعمال المعتصمين . وفى نفس العدد نشرت مقالاً بعنوان : « مرض الاعتصام تشخيصه وعلاجه » للدكتور أمين أبو خاطر قال فيه : الاعتصام مرض من أمراض العمران يكثر حيث تنمو الجماعات وتكثر المرافق والأعمال ، وقد زادت فى

السنين الأخيرة زيادة يخشى منها أن تفكك حلقات النظام الاجتماعى ، وإن الاعتصام هو رض يصيب الجماعة والفرد ، وعلى رؤساء الجماعات أن يبحثوا فى الوسائل الفعالة لإيقاف هذا الداء الوبيل .

ومن الجرائد التى اهتمت بنشر أخبار إضراب عمال الترام جريدة مصر الفتاة التى كتبت فى أول أغسطس ١٩١١ تحت عنوان : « اعتصام عمال الترامواى » جاء فيه : إن الاعتصام ليس فيه جريرة واقعة على العمال . والشركة لم تراع مصلحتها ولا مصلحة الجمهور فى هذا ، فخير لها أن تتفق مع العمال على حل إيجابى لإجابة مطالبهم العادلة . . وكتبت فى ٦ أغسطس ١٩١١ مقالاً بعنوان : « عمال الترام » جاء فيه : إن تعديل مطالب العمال وإعلان الشركة الأخير خارج عن المطالب الأساسية . وفى ٩ أغسطس ١٩١١ نشرت مقالاً بعنوان : « مدار البحث فى وسائل الاعتصام المصرية » . . بقلم محمد توحيد جاء فيه : انتقلت إلينا روح الاعتصام من البلاد الأوربية مع مبادئ الحياة الاجتماعية فى اللوائح الحديثة وظواهرها المصرية والمسألة التى أصبحت لا تحتمل المناقشة فى الواقع وهى مطالبة الحكومة فى سرعة النظر فى سن قانون عادل بين العمال وأرباب الأموال .

وكذلك فقد اشتركت جريدة العلم فى نشر وقائع إضراب عمال ترام القاهرة . حيث نشرت يوم ٦ أغسطس ١٩١١ مقالاً بقلم أحمد توفيق المحامى بعنوان : « اعتصام عمال الترام » . . قال فيه : إن المسئولية ليست واقعة على الحكومة من جراء هذا الحادث فحسب . . وإنما هى أيضًا من إهمالها فى الزمن السابق والحاضر والمستقبل . إذا هى استمرت فى طريقها ولم يكن هذا الحادث دافعًا لها على وضع تشريع خاص بالعمل والشركات كما هو الشأن فى البلاد الأخرى ، لاسيما إسبانيا التى أسرعت الحكومة ونقلت عنها قانون الاتفاقات الجنائية دون أن تنقل عنها قوانينها الخاصة بالعمال وأصحاب الأموال .

وحتى الجرائد الأوربية التى كانت تصدر فى مصر قد شغلها موضوع إضراب عمال الترام . حيث نشرت جريدة (النوفيل) الفرنسية فى ٣ أغسطس ١٩١١ تحت عنوان : « المعتصمون والسياسة » . . قالت فيه : نشرت جريدة البروجريه يوم الإثنين ٣١ يوليو ١٩١١ بعض هذه السطور . . من الواضح اليوم أن الحزب الشورى والوطنى يلهب نار الثورة للاستفادة من الأحداث الجارية . . وقد انساق العمال وراء تحريض المحرضين الذين اندسوا فى أوساطهم ليدفعوهم إلى جانب التطرف .

كما قام المتطرفون من أعضاء الحزب الوطنى إلى دفع عمال شركة المياه وشركة الغاز وشركة هليوبوليس وعمال المركبات والحوذية إلى الإضراب ، ثم نقلت عن جريدة العلم قولها : دهش الجمهور من ظهور اتحاد قام بين عمال شركة الترامواى بالرغم من اختلاف جنسياتهم وكبر عددهم والذى يصل إلى أكثر من أربعة آلاف عامل . ونحن لا نرى مجالاً للدهشة ما دامت المصالح مشتركة ، وأنه بالرغم من اختلاف الأجناس فإن الاتحاد أقوى عندما يضحى كل فرد بمصلحته الخاصة فى سبيل المصلحة العامة .

وقد نقلت هذه الجريدة الفرنسية عن جريدة الوطن قولها بأنه قد نجح الحزب الوطنى فى إحداث إضراب عمال الترامواى بالقاهرة فما هى إذن النتائج المنتظرة ؟ فهل أجابت الشركة مطالب العمال ؟ كلا . . هل سينجح العمال فى شل حركة المواصلات نهائيًا ؟ كلا . . ولماذا ذلك ؟ لأننا نعلم أن شركة الترامواى لديها عدد كبير من العمال ذوى الخبرة الذين أعدتهم لمواجهة الإضراب . . وفى يومى ٤ و ٥ من أغسطس ١٩١١ كتبت النوفيل مقالتين الأولى بعنوان « تعقد الإضراب ، سالت الدماء » وصفت فيه اشتباك البوليس بعمال الترام فى العباسية وشبرا . والثانية بعنوان : « حول الإضراب » تحدث فيه كاتبه جورج دومانى وكاتب المقال الأول عن موقف الصحف المحلية والأوربية من الإضراب وأنهى مقاله بقوله : لم يعمل شىء لعلاج مسألة تتفاقم يومًا بعد يوم وسوف تنشأ صعوبات للحكومة ورأس المال والعمل من إضراب عمال ترام الإسكندرية يوم ٦ أغسطس ١٩١١[٢٢] .

تحدثت الصحف المصرية والأوربية عن هذا الإضراب العمالى . فقالت إن عمال ترام الإسكندرية البالغ عددهم ٥٠٠ عامل قد تقدموا بمطالبهم إلى شركتهم بعد أن اجتمعوا فى قهوة بكوم الشقافة بالإسكندرية وصاغوا مطالبهم فى ١٨ مطلبًا وقع عليها الحاضرون وقدموها لإدارة الشركة . كما جمعوا اكتتابًا ووكلوا عنهم ثلاثة من المحامين .

وكان من أهم مطالبهم تخفيض ساعات العمل إلى ٨ ساعات بدلاً من عشر ساعات ومنع إهانة المفتشين للعمال أمام الجمهور بدون سبب وعدم ضربهم بالإدارة عند تواجدهم بها لتقديم تظلماتهم ومنع الغرامات فى المسائل البسيطة وجعل مرتب المستخدم ثلاثة جنيهات بدلاً من ٢١٠ قرشًا وصرف علاوة قدرها خمسة جنيهات كل عشر سنوات ومنح علاوة عامة كل ستة شهور قدرها ٢٥ قرشًا وصرف مكافأة نهاية الخدمة ومنح يومين أجازة

شهريًا مدفوعة الأجر و ٢٤ يومًا فى السنة وقيام الشركة بالدفاع عن العمال الذين يقعون فى جناية حادثة حال تأدية الخدمة وتوصية طبيب الشركة باعتماد الشهادات الطبية الخارجية وتعويض العامل عن إصابات العمل وصرف ساعات إضافية للعمال عند اشتغالهم ساعات أكثر من المقرر وإنشاء صندوق للعمال يحفظ فيه جميع ما يتحصل من الخصومات ويضاف إليه فوائد للتأمين للصرف منه لمساعدة المستخدمين .

وبشأن هذا الإضراب قالت جريدة مصر الفتاة فى عددها الصادر فى ٨ أغسطس ١٩١١ : إن أحد العمال الإيطاليين قام خطيبًا فى العمال ، حيث حثهم على الاعتصام فأثرت لهجته فيهم تأثيرًا بليغًا .

وذكرت المؤيد والمقطم فى يوم ٧ أغسطس ١٩١١ : ولما لم تجب الشركة مطالب العمال ، قام العمال بتنفيذ الاعتصام بالفعل فى يوم ٦ أغسطس ١٩١١ وعلى وجه التحديد الساعة العاشرة مساءًا .

وقالت المؤيد فى يوم ٧ أغسطس ١٩١١ : إن العمال قاموا بتقسيم أنفسهم ثلاث فرق ووضعوا الحجارة على خطوط الترام وأرادت الشركة أن تخرج القطارات فاعترضها العمال فتدخل البوليس واستعمل مضخات الإطفاء فى تفريقهم وأغمى على بعضهم ونقل إلى المستشفى وقبض على البعض الآخر وأدارت الشركة القطارات بعد ساعة من الاعتصام . ولكن العمال عزموا على الاعتصام فى اليوم التالى وكان البوليس يرصد حركاتهم ، غير أن العمال فى هذا الإضراب كانوا غير متحدين . وذلك بسبب أنهم أضربوا متأثرين بتحريض العمال الأرمن . وتذكر المقطم فى نفس اليوم أنه قد عاد الكثير من العمال إلى العمل وخرجت بعض القطارات ولم يتعرض لها أحد ، وعلى أثر الإضراب استعفى بعض العمال الأرض من خدمة الشركة . وتقول الجريدة فى ٦ أغسطس ١٩١١ : إن الشركة قامت بطرد زعماء الإضراب ، كما ذكرت فى اليوم التالى أن العمال قاموا بإرسال ثلاثة خطابات تهديد بالقتل بطريق البريد إلى مدير شركة الترام ووكيله .

وكتبت الأهرام فى يوم ١٠ أغسطس ١٩١١ تحت عنوان : « الاعتصام بالإسكندرية » مقالاً طالبت فيه الشركة بالنظر بعين الاهتمام إلى مطالب العمال ولا تهملها استكبارًا ، فإن بعض المطالب مما يجب تحقيقه رفقًا بالعمال ومكافأة لهم .

والمدينة العربية الثانية التى شيدها الصناع المصريون هى مدينة العسكر التى أصبحت عاصمة لمصر العربية قدر نجاح الثورة العباسية وزوال العهد الأموى الذى حكم مصر من مدينة الفسطاط طوال ١١٢ سنة بواسطة ٢٨ والى عربى .

والمدينة العربية الثالثة التى شيدها أيضًا الصناع المصريون هى مدينة القطائع فى عهد أحمد بن طولون أحد القادة الأتراك فى جيش الخلافة العباسية ثم انشق عليها وانفصل بحكم مصر حيث سخر الصناع المصريين على ما يبدو فى تشييد مدينة القطائع وفيها أسس مسجده المشهو وبجانبه دار الإمارة ثم اختط دوراً لرجال دولته وقواده وعلمائه وقطائع لأرباب الحرف والصناعات يقيمون فيها وكانت كل قطعة تسمى باسم الطائفة التى تسكنها .

وجاء بعده ابنه خمارويه فوسع مدينة القطائع وبنى بها كثيراً من المنشآت كبيت الذهب وبركة الزئبق والدكة ودار السباع . وقد أشرف على بناء مدينة القطائع وملحقاتها الصانع القبطى والمعمارى الفذ كاتب بن سعيد الفرغانى الذى قام أيضًا ببناء القناطر التى تقوم بتغذية المدينة بالماء(١٣) .

وكانت مدينة القاهرة هى المدينة العربية الرابعة التى شيدها صناع مصر الأقباط فى عهد دولة الفواطم كما شيدوا جامع (الأزهر) الذى يعتبر أشهر جامع وأشهر جامعة عربية إسلامية فى العالم .

ثم جاء صلاح الدين الأيوبى فسخر الصناع فى بناء قلعة الجبل لتكون قصراً مأمونًا لإقامة وسكن الأمراء الأيوبيين وثكنة عسكرية لحمايتهم من غضب الشعب المصرى ولهذا كانت بمثابة قبة للاستبداد المصرى .

وخلال العهد المملوكى أجبر هؤلاء الصناع على تشييد الكثير من المساجد والقصور والتكايا والأسبلة التى كانت بالمئات فى القاهرة .

وكل هذه المدن والقصور والمساجد والمؤسسات الأخرى قد تم تعميرها وفرشها بالأثاث والأوانى والحاجات التى صنعها الصناع المصريون بواسطة السخرة والعمل الإكراهى .

ونشرت اللواء فى ٦ أغسطس ١٩١١ مقالاً بعنوان : « درس لشركة ترامواى الإسكندرية ، الصحف الأوربية والاعتصام » ، قالت : إن الصحف السكندرية والأوربية وإحداها « النوفيل » كانت فى صف الصحف المصرية فى الدفاع عن العمال ضد الشركة . وقد قالت جريدة الريفورم أمس فى كلامها عن عمال الترامواى بالإسكندرية المشرفين على الاعتصام : ليس فى مطالب العمال مطالب يتعذر قبولها ، بل يمكن قبول جميع هذه المطالب بعد تعديلها . ولم ترد شركة الترامواى بالقاهرة بالنظر فى هذا التعديل فكان لرفضها النتيجة السيئة التى كانت ، وفى مأمولنا أن شركة الإسكندرية تستفيد من هذا الاختيار وتتجنب الوقوع فى الأغلاط التى وقعت فيها شركة العاصمة .

وتحدثت الجريدة فى ٦ أغسطس ١٩١١ أيضًا بمقال عنوانه : « عدوى الأفكار . اعتصام جديد . واجب الحكومة » . بقلم يوسف البستانى ورد فيه : تسرى عدوى الأفكار والآراء كما تسرى عدوى العلل من فرد إلى فرد ومن بلد إلى بلد ، وإذا فكرنا فى اعتصام عمال الترامواى فى العاصمة ، ثم قيام زملائهم اليوم بالإسكندرية بإعلان اعتصام جديد ، حكمنا مع الاعتقاد التام بأن ما جرى هو نتيجة من تلك الرياح الاشتراكية التى تجوب المعمورة بلدًا بلدًا ، وإذا أمعنا النظر وجدنا كل أمة تندرج فى مدارج العلاج لا تجد منها مناصًا ولا ترى خلاصًا مادام فيها عمال وأرباب أعمال .

وجاءت جريدة المقطم فى يوم ٧ أغسطس ١٩١١ لتقول لعمال ترامواى الإسكندرية إن إخوانكم بالقاهرة نالوا كل ما سلمت شركتكم به قبل الاعتصام ولم يصيبوا بالاعتصام سوى الخسارة والعناد ، وجرح بالاعتصام بعضهم وقبض على البعض الأخر . فإذا كانت لكم مطالب معقولة ففاوضوا الشركة فيها وأنيبوا عنكم من يحسن الدفاع عن مصالحكم إذا كنتم لا ترون فى أنفسكم الكفاءة للدفاع وإياكم والاعتصام .

ولكن جريدة النوفيل الفرنسية نشرت مقالاً بقلم كلوهور تال فى يوم ١١ أغسطس ١٩١١ بعنوان : «بعد الاعتصام» . قالت فيه : إن المعتصمين عادوا إلى العمل دون شرط ، هذا حقكم ، ولكننا كنا فى مقدمة الذين طلبوا من الشركة ألا تغتر بانتصار سهل(٢٣) .

هكذا فرضت الطبقة العاملة المصرية الحديثة على المجتمع المصرى الشبه إقطاعى والشبه مستعمر وأصبح لها مكانتها الملحوظة فى الوجدان الشعبى وباتت سيرتها تتداول بشكل مستمر فى حديث الناس ، مثلها مثل سيرة مصطفى كامل وشهداء الفلاحين فى دنشواى ومثل سيرة الوردانى وأدهم الشرقاوى .

كما برزت شخصيتها المناضلة والمعارضة من خلال حركتها العمالية والنقابية وممارستها الاحتجاجية بالإضراب والتظاهر والشكوى .. هذه الشخصية التى تميزت بالوحدة والتآخى بين العمال المصريين والأجانب والمسلمين والمسيحيين وتميزت بالتأثير والتأثر بالحركة الوطنية فمذبحة فلاحى دنشواى واغتيال رئيس النظار بطرس غالى ، ثم إعدام الوردانى بتهمة هذا الاغتيال . كان لهذه الحوادث فى مجملها علاقات متبادلة وجدلية مع حركة الشكاوى والإضرابات والمظاهرات العمالية . . وإذا تابعنا حركة الإضرابات العمالية الثقيلة نلاحظ أن بعضها قد وقع بعد مذبحة دنشواى وبعضها وقع بعد إعدام إبراهيم الوردانى فى ٢٨ يونيه ١٩١٠ . . ولهذا فقد أشارت بعض الصحف إلى وجود أسباب سياسية وراء حدوث الإضرابات العمالية فى هذه الفترة .

وبجانب ذلك ، فقد كان الظهور الساطع للطبقة العاملة المصرية سببًا فى ظهور حركة الفكر الاشتراكى وإشاعته فى الحياة والمجتمع فى مواجهة الاحتلال والسراى والرأسمالية البيروقراطية الكبيرة ، كما كان ذلك الظهور العمالى سببًا أيضًا فى ظهور التنظيمات والأحزاب والنقابات السرية والعلنية وفى تكديس العنصرية والطائفية فى الحركة الوطنية . حيث كان تواجد الطبقة العاملة المصرية الحديثة بهذه الفعالية والنشاط عاملاً رئيسيًا فى إطفاء حريق الفتنة الطائفية فى هذه الأيام بين المصريين والمسلمين والأقباط .

- نقابات عمالية ، أحزاب سياسية ، جماعات سرية :

إن الطبقة العاملة المصرية ووجودها الفعال فى مصر شبه المستعمرة وشبه الإقطاعية ، قد زلزلت المجتمع المصرى وأشاع القلق والارتجاف بين الاحتلال الإنجليزى والخديوى والإقطاعيين وعناصر الرأسمالية البيروقراطية . فى حين أن هذا الوجود العمالى قد قوبل قبولاً حسنًا لدى الشعب المصرى الكادح والفقير ، بما فى ذلك الكثير من عناصر الأفندية والمثقفين المصريين .

ومن هنا اهتمت الصحف المصرية بنشر أخبار هذه الطبقة العاملة المنتجة والثورية ، مع العلم أن هذه الصحف ليس من بينها صحيفة عمالية واحدة . فالأهرام جريدة منحازة للإنجليز والحكام المصريين . والمقطم جريدة احتلالية تابعة للإنجليز أيضًا ، والجريدة جريدة عناصر الصفوة المصرية ، وحزب الأمة حزب الباشوات الإقطاعيين ، والمؤيد جريدة الخديوى ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، واللواء جريدة مجموعة مصطفى

كامل ، والحزب الوطنى ، ومصر الفتاة جريدة مجموعة من المنشقين على الحزب الوطنى والموالين للخديوى والبوليس السرى .

ومجمل هذه الصحف وغيرها لم تنقل أخبار الطبقة العاملة المصرية حبًا فيها وعطفًا عليها . بل قامت بدورها الإعلامى لكى ينوبها قسط من جمهرة الطبقة العاملة التى كانت جمهرة واسعة وعريضة فى مطلع القرن العشرين ، وذلك خدمة لها وللجهات التى تعبر عنها ، سواء كانت جهات حزبية أو سلطوية أو طبقية . هذه الجهات التى هرولت بسرعة إلى التحزب السياسى خوفًا من المارد العمالى الذى خرج من قمقمه لكى يتصدى ويواجه الاحتلال والاستغلال الإقطاعى والرأسمالى على السواء .

وقد بدأ التحزب السياسى خلال التحضير للثورة العرابية ثم توقف حتى عادت فكرته بواسطة مصطفى كامل عام ١٨٩٣ . حيث تكونت جمعية سرية فى صالون لطيف باشا سليم أحد الضباط العرابيين ورجل من رجال الحزب الوطنى القديم .

ثم ظهرت الصحف المصرية التى لم يكن ظهورها وحريتها بسبب ليبرالية كرومر المندوب السامى الإنجليزى فى مصر ، بل بسبب وجود الطبقة العاملة وصراعها الطبقى . ولهذا فقدكانت هذه الصحف المصرية تعبر عن وجود تحزب سياسى مستتر سرعان ما أعلن عن نفسه فى سنة ١٩٠٧ نتيجة لتصاعد حركة الطبقة العاملة المصرية . ففى سبتمبر من نفس العام قامت صحيفة الجريدة بإقرار حزب الأمة برئاسة محمود باشا سليمان . وفى أكتوبر أفرزت لنا صحيفة اللواء الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل . وصحيفة المؤيد أفرزت حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية برئاسة الشيخ على يوسف رجل الخديوى . ثم ظهر حزب النبلاء ، ثم الحزب المصرى وحزب الأحرار الدستوريين ، والحزب الجمهورى ، والحزب الاشتراكى المبارك الذى يمكن اعتباره إلى حد ما حزب الطبقة العاملة المصرية فى هذه الأيام[٢٤] .

وكما تحزب الباشوات والبكوات الإقطاعيون ، فقد تحزب الشعب المصرى وطبقته العاملة فى ٨٥ حزب وجمعية سرية ، منها على سبيل المثال جمعية التشجيع على التعليم الحر التى أسسها العامل الترزى أحمد إبراهيم السروى . وجمعية التعاون المنزلى المكونة من العمال المتعاطفين مع الحزب الوطنى . وجمعية اتحاد الأديان برئاسة عبد الجليل سعد الموظف بالسكك الحديدية .

ولقد كان هذا التحزب السياسى يشغل البال العمالى . فقد نشرت جريدة المؤيد مقالاً بتوقيع « سركيس » يهاجم فيه كمسارية ترام القاهرة ويتهمهم بأنهم لصوص يسرقون ثمن التذاكر ولا يوردونها للشركة .

ورد عليه على ما يبدو عامل من عمال الترام نشرته الأهرام فى ١٢ فبراير ١٩٠٧ بتوقيع قارئ به (ن ف) محب للإنسانية وقد جاء فى ذلك الرد ما يلى : « إن الشركة ، شركة ترام القاهرة ، التى يشتغل عمالها أكثر من ١٤ ساعة فى اليوم وتنقد العامل جنيهين فى الشهر يذهب نصفه خصومات ، وإذا مرض يوماً من شدة التعب والسهر والقيام المبكر تخصم منه أيام الانقطاع وتأمر بإيقافه ورفضه لأسباب واهية . إن شركة مثل هذه لا تسرق أوزاناً ولا تختلس مليماً واحداً ، ولكنها تسرق أرواح العمال وتتسبب فى قصف حياتهم ويطالب عمال الشركة أن تعطى الراحة والمرتبات الكافية لعمالها أولاً . ويؤكد أنهم كثيراً ما قدموا شكاواهم ولا حياة لمن تنادى ، فلا الشركة تجيب ولا الحكومة تصغى . ولو كان لهؤلاء العمال وأمثالهم بمصر جمعيات أو أحزاب ، لما كانت الشركة تعاملهم هذه المعاملة السيئة ولخشيت من بأسهم واعتصامهم(٢٥) .

هذه لمحة من إرهاصات وبدايات التحزب العمالى الذى سبقه حتماً بدايات الوحدة العمالية ممثلة فى ظهور النقابات العمالية التى كانت تسمى بالجمعيات . ورغم ضآلة المعلومات فى هذا الشأن ، فإن حركة الشكاوى والإضرابات العمالية تشير إلى ظهور النقابات العمالية من خلال القيادة العمالية للشكاوى والإضرابات . هذه القيادات التى أفرزها العمال بإرادتهم الحرة بعد اختبارهم ومعايشتهم فى العمل الإنتاجى والنضالى ، مما أدى إلى توافر الثقة فيهم والاطمئنان إليهم فى حمل رسالتهم والدفاع عنها حتى تتحقق مطالبهم العمالية بوجودهم واستمرارهم . هكذا ظهرت النقابات العمالية الحديثة تحت تسمية جمعيات أو نقابات مختلطة ، أى نقابات تضم العمال المصريين والأوربيين وكان من أبرزها :

- نقابة السجاير المختلطة بالقاهرة ، تأسست ١٨٩٩ بعد الإضراب المشهور لعمال السجاير فى نفس السنة وكان يرأسها يونانى اسمه دكتور كريازى .
- نقابة اتحاد عمال الخياطين بالقاهرة ، تأسست سنة ١٩٠١ وكان يرأسها يونانى اسمه دكتور بنتس .

- نقابة الحلاقين بالقاهرة ، تأسست سنة ١٩٠١ .
- نقابة عمال المطابع ، تأسست سنة ١٩٠١ .
- نقابة عمال الأدوات المعدنية ، تأسست سنة ١٩٠٢ .
- نقابة عمال السجاير بالإسكندرية ، تأسست سنة ١٩٠٢ برياسة يونانى اسمه دكتور يودينوس .
- نقابة كتبة المحامين بالقاهرة ، تأسست سنة ١٩٠٢ .
- نقابة عمال الدخان المختلطة ، تأسست سنة ١٩٠٣ وكانت خاصة بعمال موتوسيان .
- نقابة عمال الترام بالقاهرة ، تأسست سنة ١٩٠٨ .
- الجمعية السرية لبؤساء السكة الحديد ، تأسست سنة ١٩٠٨ .
- نقابة الصنائع الوطنية بالقاهرة ، تأسست سنة ١٩١٠ .
- نقابة الصنائع الوطنية بالإسكندرية ، تأسست سنة ١٩١٠(٢٦) .
- نقابة الصنائع الوطنية بطنطا ، تأسست سنة ١٩١٠ .
- نقابة الصنائع الوطنية بالمنصورة ، تأسست سنة ١٩١٠ .

وتتميز نقابة الصنائع اليدوية بالقاهرة التى بدأ نشاطها النقابى فى سنة ١٩٠٩ بأنها نقابة عمالية مختلطة ، حيث كانت عضويتها تضم أعمال النجارة والحدادة وعمال الميكانيكا والسروجية والنقاشين والطباخين والمعماريين وعمال السجاير والطباخين والحلاقين والخياطين وعمال السكة الحديد وحرف أخرى .

وكان عدد عضويتها النقابية ٩٧٩ عضواً فى سنة ١٩٠٩ ، و ٢٣٦٥ عضواً فى سنة ١٩١٠ ، و ٣١٣٩ عضواً فى سنة ١٩١٢ ، و ١٢٢٣ عضواً فى سنة ١٩١٩ ، و ١٠٤٣ عضواً فى سنة ١٩٢١ .

وقد نشرت جريدة اللواء فى ١١ و ١٢ يناير سنة ١٩١٠ قانون هذه النقابة الذى لم نعثر على سواه للنقابات الأخرى التى تأسست فى تلك الفترة :

وجاء فى الباب الأول لهذا القانون والمعنون بعنوان غرض النقابة ما يلى :

المادة الأولى : تألفت فى القاهرة نقابة عمال الصنائع اليدوية ومدتها غير محدودة .

المادة الثانية : غرض النقابة هو تحسين حال أعضائها المادية والأدبية وترقية الصناعة وإيجاد روابط ودية بينهم .

المادة الثالثة : ولكى تصل النقابة إلى هذا الغرض ، فقد أنشأت قلمًا طبيًا وقلمًا للاستشارة القضائية وقلمًا للإعانات المالية وصندوقًا للتوفير والتقاعد ، وكل ذلك لا يمنع من إنشاء أقلام أخرى تساعد النقابة على الوصول إلى الغرض الذى ترمى إليه مثل إنشاء أندية وإلقاء دروس ومحاضرات فى مواضع تهم الأعضاء بصفة عمومية وتأسيس صندوق تعاون على شراء ضرورات الحياة .

المادة الرابعة : يحظر على الأعضاء المناقشة فى المسائل السياسية والدينية فى اجتماعاتهم أو فى محل النقابة ، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تؤجر محلات النقابة أو مقرها لجمعية سياسية أودينية لتقيم فيها اجتماعًا أو تلقى فيها محاضرة .

وفى الباب الثانى من القانون المعنون بعنوان فى الأعضاء :

تقول المادة الخامسة : تتألف النقابة من أعضاء عاملين وأعضاء مساعدين وأعضاء شرفيين وهم ممن يساعدون النقابة بنفوذهم ومالهم .

وتقول المادة السادسة : يعتبر عضواً عاملاً كل صانع مشتغل بالأعمال اليدوية ولا يشمل ذلك رؤساء المصانع والمعامل ولاتقتصر النقابة على صناع القاهرة ، بل كل الصناع بالجهات الأخرى أيضًا .

وتقول المادة العاشرة : قبول الأعضاء العاملين والمساعدين يكون بالاقتراع السرى من مجلس الإدارة والأعضاء الشرفيين يعينهم المجلس من نفسه .

والباب الثالث من القانون معنون بعنوان فى مجلس الإدارة .

وتنص مادته الثامنة والعشرين على : مجلس الإدارة له سلطات واسعة وكل ما ليس من خصائص الجمعية العمومية على حسب هذا القانون أو قانون اختصاصها ويكون من اختصاصه أن يدعو الجمعية العمومية وأن يقوم بتنفيذ قراراتها .

والباب الرابع من القانون خاص بالجمعية العمومية للنقابة(٢٧) .

إن نصوص هذا القانون وحركة الإضراب والشكاوى العمالية يوضحان لنا طبيعة النقابات العمالية فى هذه الفترة ، حيث تميزت نقابات العمال والشركات بطبيعة ثورية

وديمقراطية وبالتالى فلم تكن طبيعة الوفاق الطبقى . كما تميزه بالاستقلالية النقابية والوحدة والتآخى بين العمال المصريين والأوربيين أخوة النضال النقابى المشترك . ولهذا لم تسقط فى تبعية الرأسمالية المصرية وأحزابها والشبه إقطاعية ، وذلك فى حين أن نقابة الصنائع اليدوية وفروعها كانت من صناعة الحزب الوطنى وشخصياته مثل الدكتور محجوب ثابت وغيره من قيادات الحزب الوطنى .

ومن هنا فقدكانت نقابة الصنائع اليدوية نقابة خيرية إصلاحية تعاونية غير مستقلة وغير ديمقراطية وغير ثورية . . حيث لم تشاهد فى معمعة الاحتجاج الاجتماعى ولم تشارك فى معترك النضال النقابى الدائر فى الحياةالمصرية فى مستهل هذا القرن ، وإن كان يقال إن عمال سكك حديد هليوبوليس الذين يشتركون فى عضوية نقابة الصنائع اليدوية قد أضربوا عن العمل من أجل تحقيق مطالبهم ومساواتهم بعمال ترام القاهرة .

وإذا دققنا النظر فى لائحة هذه النقابة وقانونها الداخلى ، فسوف يتبين لنا أن مجلس إدارتها كان يتمتع بسلطات غير محدودة تفوق سلطات جمعيتها العمومية التى كان ينبغى أن تكون أعلى سلطة فى النقابة . كما يبدو عدم استقلاليتها ويتبعها الحزب الوطنى فى النص الخاص بالعضوية الشرفية التى يحصل عليهاكل من يساعد النقابة بنفوذه أو بتنفيذه ماديًا وأدبيًا ، ولايعنى هذا غير السماح بالتسلل إلى النقابة لذوى المال وذوى النقود من شخصيات وقيادات وأفنديات الحزب الوطنى ممن ينتسبون إلى طبقات الإقطاع ورأس المال وذلك بغية فرض الشمولية الرأسمالية على النقابة ثم على الحركة العمالية والنقابية رويدًا رويدًا .

ويتأكد هذا الاتجاه الشمولى فى لائحة النقابة نفسها ، حيث نصت المادة السادسة منه على أن عضويتها مفتوحة لكل صانع مشتغل بالأعمال اليدوية بغض النظر عن حرفته وصناعته ومهنته وشركته ومرفقه وسواء كان فى القاهرة أو بالجهات الأخرى . . ولقدكان هذا الشكل الشمولى يخالف جوهر التنظيم النقابى الديمقراطى الذى يقوم على التعددية النقابية ، حيث تتشكل النقابة القاعدية بالاختيار والإرادة الحرة لأبناء المهنة أو الحرفة أو الصناعة الواحدة ، ويجوز أن تتعدد النقابات القاعدية حتى ولوعلى مستوى الصناعة الواحدة وموقع العمل الواحد للعمال . ومن هذه النقابات القاعدية المتعددة تتشكل الاتحادات النقابية الإقليمية والمهنية والعامة بالاختيار المطلق والإرادة الحرة للعمال من

خلال موافقة الجمعيات العمومية للنقابات القاعدية باعتبارها أعلى سلطة فى التنظيم النقابى الديمقراطى .

ونتيجة لهذه الوضعية التنظيمية الشمولية ، فقدكانت نقابة الصنائع اليدوية عبارة عن جمعية خيرية وإصلاحية للعمال ، عملاً بالمادة الثالثة من قانونها الداخلى التى تحدد أهداف هذه النقابة فى تحقيق خدمات العلاج الطبى والتقاضى والحصول على مزايا التوفير والتقاعد والجمعيات التعاونية الاستهلاكية . ولهذا فقدكانت نقابة خدمات لا شأن لها تقريبًا بالاهتمام بقضايا منازعات العمل والعمال وما يترتب على ذلك من صراع طبقى مرير .

تلك هى نقابة عمال الصنائع اليدوية التى لا ينبغى أن لا نقلل من شأنها ، لأنها كانت تمثل جزءًا هامًا من حركتنا العمالية والنقابية التى كانت تواجه سلطة الاحتلال الإنجليزى وسلطة الخديوى وسلطة الإقطاع ورأس المال الأجنبى .

وعلى العموم فالوجود النقابى للعمال المصريين كان وليد حركتهم الاحتجاجية والإضرابية التى شارك فيا العمال المصريون والأجانب ، مما يشير إلى أن الخبرات الإضرابية والتنظيمية للعمال الأوربيين قد انتقلت إلى الحياة العمالية فى مصر الحديثة .. كما انتقلت الخبرات التنظيمية للعمال المصريين إلى مجال المحاماة ، فتكونت أول نقابة للمحامين فى مصر سنة ١٩١٢ برئاسة المحامى إبراهيم الهلباوى المدعى العام فى محاكمة فلاحى دنشواى الدموية .

- غياب العلاقات القانونية للعمل والعمال :

رغم الوجود المنتج والفعال للطبقة العاملة المصرية ، فلم يكن لها علاقات اجتماعية مقننة طوال فترة بحثنا ، هذا من نهاية عهد الوالى محمد على حتى قيام ثورة ١٩١٩ ، بينما تتواجد علاقات الملكية والتملك مقننة فى القانون المدنى الذى يسانده قانون جنائى وأوامر النفس الإدارى ومؤسسات حقوقية وعقابية يشرف عليها الاحتلال الإنجليزى وجنوده والخديوى وحراسه .

والملكية فى هذه الأيام كانت ملكية رأس المال الأجنبى فى مجال الزرع والضرع والصناعة والتجارة والحرف . وهذه الملكية كان لها قانونها المدرع بسلطة الاحتلال

والقضاء المختلط الذى كان يحفظ لها أكثر من حقوقها ، وكذلك الملكية الإقطاعية والرأسمالية كان لها قانونها المدنى وقضاؤها الأهلى والمختلط . أما العمل فقد كان بغير قانون والعمال بغير تشريعات عمالية باستثناء صدور قانون واحد بشأن حماية العمال الأحداث دون حماية المرأة العاملة التى كانت تتواجد فى بعض مجالات العمل والإنتاج .

وأول تشريع له صلة بالعمل والعمال هو دكريتو سنة ١٨٩٠ بتقرير عوائد رخص على الصناع المعروف بقانون المباتنطه ومادته الأولى تقول : ويباح لكل شخص قاطن بالديار المصرية أن يمارس أى صنعة أوحرفة أو فن أو تجارة . ويستثنى من ذلك الصنائع الخطرة أو التى تكون متعلقة بأشياء احتكرتها الحكومة ويمكن أن يحتكرها فى المستقبل . . وعلى كل شخص أو شركة يمارس فى القطر صنعة أو حرفة أو فنًا أو تجارة غير المنصوص على إعفائها فى المادة الثانية من أمرنا هذا ، أن يدفع عوائد رخصة الصنعة التى يمارسها . . ويستثنى من ذلك الأجانب والشركات الأجنبية .

وهذا النص القانونى يدعو إلى حرية العمل ثم يتناقض مع نفسه فيقلل هذه الحرية ويربطها بشرط أن يدفع الصانع أو الشركة عوائد رخصة المهنة التى يتم ممارستها ، ثم يتناقض مرة أخرى بإغفال المساواة بين الصناع المصريين والشركات الوطنية ، وبين الصناع الأجانب والشركات الأجنبية فى دفع عوائد رخص الصناعة والحرفة ، ولا يعنى هذا غير خنق الصناعة المصرية وصناعها لإفساح المجال للصناعة الإنجليزية والأوربية للسيطرة على السوق المصرية بالإضافة إلى هيمنة الصناع والحرفيين الأجانب على الحياة المصرية ,

وتأكيدًا لذلك صدر دكريتو فى ١٣ أبريل ١٩٠١ يقضى بأن يدفع مصنع نسيج مصرى يعمل فيه عمال بأجر زهيد . . ضريبة تساوى الضريبة الجمركية المقررة على المنسوجات الواردة من الخارج وترتب على ذلك بيع المصنع لرجل من أعيان الإسكندرية اسمه راسم بك قام بنقله إلى تركيا . . وكان ذلك خدمة للمنسوجات الإنجليزية .

ولكن الحكومة قد اضطرت أحيانًا إلى التدخل لحماية قوة العمل من الأخطار ، حيث صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة بالنسبة للأحداث والنساء العاملات . . حيث نص القانون على ضرورة توفير الأمان وتوفير الشروط الصحية كالتهوية وإيجاد دورات المياه الصحية .

وعندما استشعرت السلطات الحاكمة خطر النهوض العمالى والفلاحى ، وخاصة بعد مذبحة دنشواى ، أصدرت قانون النفى الإدارى الذى كان يستهدف العمال والفلاحين المصريين .

وفى الوقت نفسه عملت على ترضية موظفى الحكومة ، فأصدرت قانون المعاشات لمستخدمى الحكومة سنة ١٩٠٨ ، ولذلك طالبت جريدة المؤيد بسن لائحة معاشات لعمال الصناعة والتجارة أسوة بمستخدمى الحكومة . ورداً على الإضرابات العمالية الثقيلة فى سنة ١٩٠٨ . فقد صدر قانون المشردين فى ٢٩ مارس ١٩٠٨ للقبض على العمال العاطلين والمناضلين معًا .

وفى هذه الأيام من بداية القرن العشرين تفشت حالات الوفاة بين العمال الأحداث الصبيان والبنات العاملين فى محالج الأقطان بسبب إصابات العمل . حيث كانت سيور الماكينات وسكاكين دواليب حلج القطن تقتل العمال الأحداث بالجملة ، مما أدى إلى انتشار إشاعة مفادها أن محالج القطن لا يتم تدويرها إلا بعد أن تزفر بدماء عدد من الأطفال العمال . ولهذا امتنع الأهالى عن تشغيل أولادهم فى هذه المحالج المنتشرة فى البنادر المصرية .

وإزاء هذا الإضراب القومى اضطرت الحكومة إلى التدخل خوفًا على محصول القطن من البوار ووقف حلجه وتصديره إلى إنجلترا وأوربا ، وذلك بصدور لائحة الأحداث التى لم تشمل وللأسف النساء العاملات التى قد تعرضن أيضًا للموت بالجملة أثناء عملهن فى محالج الأقطان . وقد نصت لائحة تشغيل الأحداث فى معامل حلج القطن على الآتى :

١ - لا يجوز استخدام الأحداث الذين لم يتموا السنة التاسعة من عمرهم فى معامل حلج القطن ولا السماح لهم بالدخول فى عنابر الشغل .

٢ - يمنع استخدام الأحداث الذين يتراوح سنهم بين التاسعة وبين الثالثة عشر سنة كاملة .

ثم تنص المادة (٤) فيما عدا الأحوال التى ينص عليهافى قرار خصوصى يصدر من ناظر الداخلية ، لا يجوز تشغيل الأحداث فى الأحوال الآتية :

وفى هذا المقام ينبغى أن يُعرف أن ملابس الأمراء والأجناد والمماليك المدنية والعسكرية التى تتكون من ملابس قماشية وملابس حديدية وجلدية كانت تمتص جهد آلاف الصناع الذين يعملون ليل نهار لكثرتها وتعددها ، حيث تشمل السيف والدبوس والخنجر والتخت والمظلة والرقبة والجفتاه والفاشية والسرج واللجام والكنبوش والمهماز والخفة والخاتم والمنديل والخوذة وقميص الزرد وجوارب طويلة وحذاء برقبة وأقبية تترية والكلاوات والقباء والعمامة والفرجية والاخفاف . إذن فلا خلاف على أن الصناع الأقباط والمسلمين هم الذين شيدوا مصر الإسلامية وقدموا للحكام والجيوش والسوق المحلية كل السلع والبضائع والحاجات المصنوعة . ولهذا حرصت الدولة سواء كانت دولة خلفاء أو أمراء أيوبيين ومماليك أو باشوات عثمانيين على السيطرة على قوة العمل فى مجال الصنعة والحزمة وفى مصانع الحكومة المسماة بالطراز أو فى القطاع الخاص بحيث ظل النمط الفرعونى للإنتاج موجوداً بعد الفتح العربى لمصر(١٤) .

ونتيجة لذلك ، فقد سخر السلطان سليم الأول العثمانى الصناع والعمال المصريون فى تفكيك الكثير من الآثار الإسلامية الموجودة بالقاهرة ونقلها جبراً وإكراهًا مع المئات من الصناع المصريين إلى مدينة اسطنبول عاصمة الخلافة العثمانية(١٥) .

- الصناع المصريون يتجهون يسارًا :

أُصيب الصناع الأقباط الذين دخلوا الإسلام من منطلق أنه دين العدل والحرية بدهشة بالغة ، حيث قرأوا فى سورة الرحمن قول ربنا تعالى : ﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ الأمر الذى ينبغى بمقتضاه أن يحصلوا على أحسن الجزاء باعتبارهم صناع الحياة فى مصر العربية ، ولكن ذلك الجزاء الحسن والأوفى قد تعاطوه بالمقلوب ، فبلغت جباية مصر التى انتزعت من فائض قيمة عمل الصناع والحرفيين وجماهير الفلاحين اثنى عشر مليون دينار جباها عمرو بن العاص ثم جباها من بعده عبد الله بن سعد بن أبى سرح فبلغت ١٤ مليون دينار ، مما دعا عثمان إلى تأنيب عمرو بن العاص بقوله : إن اللقاح بعدك قد درت ألبانها . فأجاب عمرو : ولكنها أعجفت فصيلها .

ورغم ذلك فقد أمر معاوية بزيادة الجزية على القبط ، ولقد ندد بذلك عروة بن الزبير

أولاً : أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم .

ثانيًا : أثناء الليل وهو عبارة عن المدة المنحصرة بين الساعة السابعة وبين الساعة الخامسة صباحًا .

ثالثًا : فى الغرف التى فيها الآلات المعروفة باسم الغربال والعفريتة ولا يرخص للأحداث أن يمضوا بداخل أماكن العمل أكثر من اثنتى عشرة ساعة فى اليوم ولا يجوز وجودهم فيها أثناء الليل .

وفى يونيه ١٩١٠ أصدرت حكومة بطرس غالى قانون نظر الجرائم الصحفية أمام محاكم الجنايات لا محاكم الجنح ، مستهدفًا بذلك قطع لسان الحركة النقابية والوطنية على السواء ، وقد ترتب على ذلك القانون لجوء العمال والمثقفين والطلبة إلى ممارسة العمل السرى الذى أفزع السلطات الحكومية . فأصدرت قانون الاتفاقات الجنائية لملاحقة الجمعيات السرية التى كانت تضم العمال والمثقفين واتهامها بعدم الشرعية . . وبذلك فلم تتواجد علاقات قانونية للعمل والعمال أو تشريعات عمالية تنظم حقوق العمال والنقابات . ومن هنا تعرض العمال لاستغلال غير محدود تسانده قوانين استبدادية جائرة تدفع إلى مزيد من استغلال الإنسان للإنسان .

- **خطوة للخلف :**

فى مواجهة العراء القانونى للعمال المصريين وحرمانهم من علاقات العمل القانونية التى تحدد حقوقهم خلال العمل والإنتاج وتحمى حرياتهم الخاصة والنقابية فى تشكيل نقاباتهم الديمقراطية للدفاع عن مصالحهم . هذا العراء القانونى الذى كان يبرر وجوده المندوب السامى البريطانى - الدن غورست - بقوله : إن الذى يمنع الحكومة من اتخاذ الوسائل اللازمة لحماية العمال هو الامتيازات الأجنبية . . قامت الحركة الوطنية والعمالية بالضغط المستمر لصدور القوانين العمالية ، حيث نشرت جريدة اللواء فى ٢٩ يوليو ١٩٠٨ تحت عنوان : قوانين العمل - رثت فيه سوء العمال فى المصانع وطالبت بإصدار قانون لحمايتهم صحيًا وأدبيًا ونددت بتمحك الإنجليز فى الامتيازات الأجنبية بدعوى أنها عقبة فى إصدار تلك التشريعات . ثم كتبت فى ٥ أغسطس ١٩١١ بعنوان : « ألم يأت الوقت بعد لإدخال التشريع الاجتماعى فى مصر » . ولقد أدركت سلطات الاحتلال الإنجليزى أن

الضغط عليها من أجل وجود قوانين عمالية يستهدف تدعيم الحركة العمالية والنقابية باعتبارها قوة الصدام للحركة الوطنية المصرية وباعتبار العمال المصريين يمثلون الجماهير العتيدة للحركة الوطنية وسندها الرئيسى وطلائعها الفعليين ، ومن ثم فلابد من تصفية الحركة الوطنية , النقابية معًا حتى لا تكون مصدر خطر على الاستعمار وحلفائه فى المستقبل وانتقامًا منهما بسبب تحريضهما وتنظيمهما للإضرابات العمالية والطلابية الثقيلة من بداية القرن العشرين حتى سنة ١٩١١ وبسبب تدبيرها اغتيال رئيس النظار بطرس غالى بواسطة البطل الوطنى إبراهيم الوردانى نصير العمال والنقابات والتصفية السياسية للحكومة الوطنية والعمالية قدتمت باستخدام القوانين المعادية للحريات العامة مثل قانون المشردين وقانون المطبوعات وقانون المواظبة الذى خول نظارة المعارف حق فصل أى طالب يشارك فى المظاهرات ، وقانون الاتفاقات الجنائية ، حيث تعرض الكثير من العمال والمثقفين للحبس والتشريد ، كان من أبرزهم محمد فريد زعيم الحزب الوطنى ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، والشيخ الغاياتى ، وحسن نافع رئيس جمعية الصناع بميت غمر وغيرهم من العمال والمثقفين . ولذلك فقد خطت الحركة العمالية والحركة الوطنية خطوة للخلف . حيث باتت كلٌ منهما فى حالة استرخاء وسكوت فلا تسمع إلا همسًا بعد أن كان سمع الشعب المصرى يدوى فيه صخب الإضرابات والمظاهرات العمالية والطلابية وضجيج الخطب السياسية والمقالات الصحفية ، فقد خلا الجو من صداحة العقاب . واستراح الغاب من صوت الأسد .

ثم قامت الحرب العالمية الأولى فزادت سلطات الاحتلال الإنجليزى من الهجوم على الحركة النقابية والوطنية ، بعد أن أصدرت قانون منع التجمهر فى أكتوبر ١٩١٤ ، وأعلنت الأحكام العرفية ، ووضعت الرقابة على الصحف فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٤ ، ثم أعلنت الحماية على مصر فى ١٠ أكتوبر ١٩١٤ . . وقد تمثل الهجوم فى نفى واعتقال الكثير من الشخصيات العمالية والنقابية مثل محمد عوض جبريل سكرتير نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية ، وأحمد رمضان زيان رئيس هذه النقابة ، وأحمد لطفى بك عضو شرف نقابة عمال ترام القاهرة .

وخلال ذلك الهجوم على الحركة العمالية والنقابية تفشت ظاهرة الغلاء وظاهرة البطالة الصارخة فى صفوف العمال وموظفى الحكومة .

فالأردب من الذرة وصل سعره إلى ٣٠٠ قرشاً رغم أن سعره كان محدداً بمبلغ ١١٠ قرشًا ، وسعر العدس وصل إلى ٢٣ قرشًا بعد أن كان يباع بمبلغ ١٢٠ قرشًا ، والفول زادسعره ١١٤٪ ، والسكر ١٩٤٪ ، والبترول ١٣١٪ ، وبلغ سعر الفحم تسعة أمثال ماكان عليه قبل الحرب . أما القمح فقد ارتفع سعره ١٣١٪ وأصبحنا نستورده من الخارج . ففي سنة ١٩١٣ استوردت مصر قمحًا بمبلغ ٢,١٩٦,٠٠٠ جنيهًا ، وذلك بسبب الاتساع فى زراعة القطن لصالح الإنجليز والأوربيين ، مع أن بيعه وتصديره قد أصيبا بأزمة حادة فى أيام الحرب .

وقد صحب ذلك الغلاء انتشار البطالة بين المثقفين والاستغناء عن الموظفين ، وامتلأت جدران المصالح بإعلانات عن عدم وجود وظائف خالية ، وذلك إلى وقف العلاوات والترقيات لبقية الموظفين المصريين وساءت حالة الموظفين . حيث قال أحدهم : إننا لم نذق طعم اللحوم منذ سنتين وقد بعنا جميع ما نمتلكه حتى قضت أننا نلبس بدلة الحكومة على الجسد دون لباس أو قميص .

ونتيجة للحرب توقفت شركات رأس المال الأجنبى وتوقفت الجمارك وحركة المعمار وكثير من الحرف الصناعية ، مما أدى إلى انتشار البطالة فى القاهرة والإسكندرية وبقية المدن والبنادر المصرية ، حتى بلغ عدد العاطلين فى ١٢ أغسطس ١٩١٤ إلى عشرين ألف من عمال مخازن الأخشاب والفحم وعمال المكابس وعمال مينا البصل . ويبدو أن هذا التقدير خاص بعمال الإسكندرية .

وقد نشرت جريدة المقطم فى عدد ١٤ أكتوبر ١٩١٤ عن تكوين لجنة إعانة العمال بدار المحافظة لمساعدة العمال بإعطائهم خبزاً يصرف لهم مرتين فى الأسبوع . كما قررت نقابة عمال الصنائع اليدوية فى نوفمبر ١٩١٤ توزيع الخبز مرتين فى الأسبوع على العمال أيضاً(٢٩) . ولم يقف العمال المصريون مكتوفى الأيدى أمام الجوع . ففى ٣١ أغسطس ١٩١٤ بدأت مظاهرات الجوع ومواكب الجياع التى كانت تضم قرابة ١٥٠٠ عامل من العاطلين ، وذلك لإعلان احتجاجهم لدى المحافظة قائلين نريد خبزاً . . نريد عملاً نرتزق منه . وقد تكررت هذه المظاهرات فى اليوم التالى(٣٠) يطالبون بالخبز والعمل . ولما لم يسمع لهم هجموا على المخابز والبقالين والقهاوى ، وقد تكررت هذه المظاهرات فى أحياء الدرب الأحمر والخليفة والجمالية وباب الشعرية وبولاق . . وأصدرت نظار

الداخلية البيان التالى فى يوم ٢ سبتمبر ١٩١٤ : قام بعض العاطلين من العمال بمظاهرة في شوارع العاصمة يقصدون لفت أنظار الحكومة بها والصحافة إلى أمرهم ، فانضم إليهم فريق من الغوغاء والعمال ووقعت منهم إساءات صغيرة لا أهمية لها بالمرة . وقد تمكن أولياء الأمر من تفريق جموع المتظاهرين فى الحال وألقوا القبض على بعض الأشخاص ، ثم باشروا التحقيق لمعرفة المحرضين على هذه الحركة . وأحيل المتهمون إلى النيابة العامة . ووصفوا بأنهم عصبة بالقوة الإجبارية وحكم على بعضهم بالسجن والجلد طبقًا لقانون التجمهر .

هكذا لجأ العمال العاطلون إلى الاحتجاج الاجتماعى بالمظاهرات . . كما لجأوا إلى أسلوب الشكاوى وليس الاستعطاف ، كما يقول أمين عز الدين ود. لطيفة سالم ، حيث نشرت الأهرام فى ٢ سبتمبر ١٩١٤ شكوى عمال السجاير جاء فيها :

« نحن لفافو السجاير اجتمعنا اليوم وعددنا نحو الثلاثة آلاف وانتخبنا منا وفدًا قابل سعادة محافظ القاهرة وعرض على سعادته سوء مصيرنا ، فأجاب سعادته للوفد أنه لا يتسنى له عمل أى شىء الآن ونحن نلجأ إلى الأهرام خادم الإنسانية » .

ولما لم تجدى الشكاوى لجأ العمال إلى أسلوب التهديد . . حيث راح عمال الإسكندرية يهددون المحافظ بقولهم : سعادة المحافظ ، نعرض على مسامع سعادتكم أن الأزمة المالية اضطرت أصحاب المعامل إلى إغلاق أبوابها ، ولذلك أصبحنا نحن طائفة البرشامجية وعائلاتنا فى حالة ضنك شديد . وحيث أننا لم تكن لنا سوى هذه الحرفة بتنا حيارى لا ندرى ما نصنع ، فنرجو أن تشملنا الحكومة بأنظارها قبل استفحال الخطر وحدوث ما لا يحمد عقباه .

أليس ذلك خير شاهد على أن العمال المصريين لم يستعطفوا السلطات رغم جوعهم . بل هددوهم لكى ينتزعوا حقهم المشروع فى العمل والخبز ، مما يعنى أن الطبقة العاملة المصرية بدأت تخطو للأمام ، كما أن الحركة الوطنية والعمالية قد عاد صوتها المدوى من جديد . فقد كتب أمين الرافعى فى بداية ١٩١٤ يخاطب أعضاء الجمعية التشريعية التى توقفت إلى أجل غير مسمى بقوله : ففى غيبتكم خولف القانون . . وأنشئت وزارتان دون أخذ رأيكم ، وصودرت الحرية الشخصية بنفى المسجونين إلى السودان . . وصودرت حرية الاجتماع .

ويقول أيضًا : لقد انتهزت بريطانيا فرصة إعلان الأحكام العرفية ، فاستولت على الحزب الوطنى ونادى المدارس العليا والنقابات العمالية ونفت كثيراً من القيادات الوطنية وامتلأت سجون القاهرة والإسكندرية والعريش بالمعتقلين السياسيين وأنشئت سجون عديدة فى كثير من البلدان(٣١) .

وفى هذه السجون تعرض المسجونون المصريون للتعذيب ، بالإضافة إلى إرهاب الشعب المصرى كله باعتقال كل من يردد أى لفظ معادى للإنجليز ، بما فى ذلك النساء المصريات ، وخاصة بعد تفشى تسخير العمال والفلاحين لخدمة الجيوش البريطانية المحاربة ، وبعد نهب المواشى والمحاصل الزراعية المملوكة للفلاحين بواسطة الإنجليز . هذا النهب الذى لم يتوقف طوال الحرب العالمية والوطنية التى تهيأت لتخطو خطوتين فى مواجهة الاحتلال والاستغلال .

- خطـــوتان للأمــــام :

فى هذا المناخ الاستبدادى للاحتلال الإنجليزى . تفجرت الثورية الكامنة للطبقة العاملة المصرية ، كما تفجرت معها ثورية بعض القوى الوطنية . وبذلك بدأت الحركة العمالية التى تجردت من نقاباتها والحركة الوطنية التى اختفت أحزابها وصحافتها تخطو خطوتين للأمام فى مواجهة الإنجليز وعساكرهم ببدء حركة العنف الدفاعى التى استهلت عملاً باغتيال الجنود الإنجليز فى الشوارع العامة . ففى الإسكندرية قام أحمد المغربى بطعن جندى إنجليزى وجز رقبته بالسكين فمات فى الحال . ثم تتابعت حوادث العنف الدفاعى والشعبى بالاعتداء على السكك الحديدية ، وذلك بفك القضبان وإزالة الفلنكات والهجوم على القطارات والاستحواذ على البضائع . وعند مركز أبو قرقاص قطعت السكك الحديدية وكسرت القضبان لمسافة أربعة وعشرين متراً . وفى ٤ مايو ١٩١٥ ضبط عبد الرحمن المنشاوى وآخرين وهم يفكون قضبان السكة الحديد بواسطة مفاتيح كانت معهم . كذلك قبض على رجلين كانا يقطعان الخط الحديدى بالدلتا . وكثرت فى هذه الأيام حوادث إطلاق الرصاص على القطارات التى كان بعضها يحمل الجنود الإنجليز(٣٢) .

وأثناء ذلك كانت جماهير العمال والفلاحين تردد أغنية احتجاجية وثورية تقول :

يا وبجت يا وبجت . . بلادنا خربت . . نهبتم قمحنا . . نهبتم مواشينا . . نهبتم جمالنا . .

أخذتم أولادنا . . لم تتركوا لنا أجسامنا . . اتركونا وشأننا . . وذلك بجانب أغنية أخرى كانت تقول : يا بلدى يا بلدى . . والسلطة خدت ولدي .

هكذا كان الشعب المصرى الكادح والأجير يحرض قياداته العمالية والوطنية لإنجاز خطوتين ثوريتين ضد الإنجليز وعملائهم بواسطة الاغتيالات والإضرابات العمالية رغم أن الإنجليز قد تنبهوا لذلك ، فأصدرت قانون منع حمل السلاح . . ولكن الجمعيات السرية المكونة من العمال والمثقفين وبعض التجار لم تأبه بذلك وباشرت العنف الدفاعى الذى استهلته بمحاولة اغتيال الخديوى عباس حلمى الثانى ومحمد سعيد باشا ناظر النظار واللوردكتشنر فى مايو ١٩١٢ . وتم تعرض الثلاثة لمحاولة اغتيال ثانية . وفى سبتمبر ١٩١٢ تعرض مستر دنلوب مستشار المعارف لمحاولة اغتيال أيضًا .

وفى ٨ أبريل ١٩١٥ تعرض السلطان حسين كامل للاغتيال بطلق نارى من مجهول ، كما تعرض لمحاولة اغتيال أخرى فى ٩ يوليو ١٩١٥ بإلقاء قنبلة على موكبه . . كما تعرض إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف لمحاولة اغتيال فى سبتمبر ١٩١٥ . . وذلك بجانب اغتيال العشرات والمئات من الجنود الإنجليز والشخصيات الإنجليزية والعميلة بواسطة الجمعيات الثورية والسرية ، مثل جمعية تحرير مصر ، وجمعية الرابطة الإسلامية ، وجمعية الإخلاص الوطنية ، وجمعية التضامن الأخوى التى كانت تضم عددًا من عمال مصلحة السكة الحديد ، وجمعية التضامن بالإسكندرية التى كان يتزعمها النقابى أحمد رمضان زيان .

وتحاول سلطات الاحتلال التصدى لحوادث العنف الشعبى والدفاعى بواسطة العنف العدوانى والسلطوى للإنجليز بالقبض على عدد من الوطنيين ، من بينهم الكثير من العمال ، كما تثبت محاضر البوليس فى هذه الأيام وتقضى عليهم بالسجن أو الإعدام . فالموظف عبد الله كبش قد صدر أمر باعتقاله لأنه تفوه بألفاظ فيها تهديد للسلطان ، وأنه ارتدى وزملاءه العاملين فى المحكمة المختلطة ملابس الحداد يوم إعلان الحماية على مصر وبتفتيشه وجد معه مسدسًا . كما قبض على التاجر الوطنى محمد خليل تاجر الخردوات بالمنصورة بتهمة محاولة اغتيال السلطان حسين كامل بواسطة مجلس عسكرى الذى أصدر حكمًا بإعدامه فى ١٦ أبريل ١٩١٥ .

ويسود فى هذه الفترة الأدب التحريضى فى سبيل إشاعة العنف الشعبى والدفاعى ضد الاحتلال الإنجليزى وعملائه . حيث ضبطت السلطات الكثير من الأوراق والمنشورات التحريضية عند العمال والمثقفين الذين قد تم ضبطهم وقد تضمنت ما يلى :

مقال بعنوان : « ويل للظالمين » ورد فيه :

« إنه سيأتى يوم-لا تسمع فيه إلا قصف المدافع ولا ترى فيها إلا لمع السيوف وتناثر الأشياء والسهام ورجال تصيح . . الانتقام الانتقام . . يوم تدك فيه عروش المستبدين . . فاصبروا أصبروا أيها الأحرار . . إنهم يرونه بعيداً . . ونراه قريباً » .

ومقال بعنوان : « مصركم تصيح . . نيلكم جريح » ، جاء فيه :

«جردوا الحساما وارفعوا الأعلاما واقتلوا الطغاة معشر الآسادا أيها الرجال هيا للقتال . . هاتوا السلاح » .

وعلى الفور تعود الإضرابات العمالية سيرتها الأولى بدءًا من سنة ١٩١٧ ، ولهذا ينبغى القول بأن الحركة العمالية والنقابية المصرية قد استردت قواها العادية وعافيتها الروحية من خلال عودتها إلى ممارسة إضراباتها المطلبية وتكون قد خطت خطوتين للأمام ، الأولى فى ممارسة العنف الدفاعى بواسطة الإضرابات السياسية للإنجليز وعملائهم من المصريين ، والثانية العودة إلى ممارسة الإضرابات العمالية والمطلبية .

فالشكاوى والإضرابات العمالية قد بعثا من جديد فى نهاية الحرب الأولى ضد أصحاب شركات ومصانع السجاير فى القاهرة والإسكندرية . حيث ازدادت شكاوى عمال السجاير التى قدمت إلى المسئولين وإلى الصحف من أجل زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل . فقد نشرت جريدة الأهرام فى ٢ فبراير ١٩١٨ خبراً جاء فيه :

« إن مطالب العمال حق . ومن الواجب تعضيدهم لأن العامل لم يعد يستطيع أن يوفق بين معدل كسبه اليومى وبين نفقاته سواء كان فرداً أوعائلاً والغالب أن الذين يطلبون زيادة الأجور يزيد عددهم على ألف عامل بالإسكندرية وقد كتب كل فريق منهم إلى رؤساء محله بهذا الشأن ولم تظهر نتيجة الالتماس حتى الآن » .

وقد شملت حركة الشكاوى والإضرابات العمالية جميع عمال مصانع كوتاريللى وايبكيان ولفانوس ودوراس وليزان وكاسيموس وشركة سالونيك وعمال مصنع

كوتاريللى الذين كانوا أول من أعلن الإضراب فى أول فبراير ١٩١٨ من أجل تحقيق مطالبهم العمالية .

أولاً : رفع الأجر المقرر للف الألف سيجارة من ١٣ قرشًا وثلاثين فضة إلى ١٦ قرشًا وثلاثين فضة .

ثانيًا : وقف إجبار العمال على شراء الأطعمة والملابس من المطعم الذى أقامته الشركة داخل المصنع .

ثالثًا : وقف إجبار العمال على التبرع باثنين فى المائة من أجورهم للجمعية الخيرية الأرمنية(٣٣) .

ولكن إدارة مصنع كوتاريللى قد رفضت هذه المطالب العمالية وعملت على كسر الإضراب والمضربين، مما دفع العمال إلى توحيد صفوفهم وقرروا الإضراب مرة ثانية فى ٢٠ أبريل ١٩١٨ . حيث قاموا بمظاهرة هاجمت المصنع وتصادمت مع العمال الموالين وألقى القبض على ٦٦ عاملاً قدموا للمحاكمة . وفى الإسكندرية تجمع عمال السجاير حول مطلب زيادة الأجور ، حيث اجتمع العمال مع محافظ الإسكندرية وأرباب العمل الذين قبلوا بزيادة أجور العمال فى حدود ١٣٪ فقط ، الأمر الذى أثار غضب العمال فقرروا الإضراب فى كافة المصانع بالإسكندرية ابتداء من يوم ٩ فبراير ١٩١٨ .

وكتبت الأهرام رسالة لأحد العمال المضربين ورد فيها : « إننا لا نطلب كثيراً من الصحف إذا طالبنا تعضيد العامل الشرقى . فإن هذا العامل لم يعد جامدًا كما كان ، بل ابتدأ ينهض من سباته مادًا يده لأخيه مبتغيًا إيجادقوة متحدة تدفع عنه الفاقة التى تهدده بالجوع والعراء مع عائلة لا معين لهاسواه » .

وندد بنفوذ بعض أرباب العمل عند أصحاب الجرائد وتمكنهم من دفع الأموال لتصوير العامل للهيئة الاجتماعية بمظهر غير لائق .

وكشف عن وجود الماكينات الخاصة بلف السجاير والحكومة غافلة عنها . إذ قطعت رزق عمال كثيرين وأضرت بسمعة السجاير المصرية فى الخارج . كما كشف عن وجود قانون للفصل والتحكيم فى مسائل العمال وأصحاب الأعمال . ولقد انتهى ذلك الإضراب بزيادة الأجور ١٣٪ وعودة جميع العمال المضربين إلى أعمالهم بدون تعسف أو اضطهاد .

ولم يقل لنا المؤرخون لماذا تصاعد النهوض الاحتجاجى بالشكاوى والإضرابات بين عمال السجاير قبل نهاية الحرب العالمية الأولى . وهذا النهوض الذى انبثق منه بعث جديد للحركة العمالية والنقابية فى صفوف عمال السكك الحديدية والترام وعمال المياه والمطابع والمحلات التجارية فى القاهرة والإسكندرية .

إن هذا النهوض العمالى والنقابى كان وراءه أربعة أمور : أولها وجود عدد غير قليل العمال الأوربيين المحرضين والمهيجين ممن كانوا ينتمون إلى الدولية الاشتراكية فى روربا . وثانيها : نمو وحدة العمل النضالى المشترك بين العمال المصريين والأجانب فى صناعة السجاير المصرية . وثالثها : ورود الأنباء السارة عن نجاحات الطبقة العاملة الروسية فى الوصول إلى السلطة فى روسيا القيصرية . ورابعها : تزايد الحس الوطنى والاجتماعى لدى العمال المصريين فى مواجهة أصحاب مصانع السجاير الأجنبية .

ولقد حقق ذلك النهوض العمالى مضمونه فى ظهور الكثير من النقابات العمالية فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى . وفى تحقيق مطلب تحديد ساعات العمل اليومية بثمانى ساعات وفى صرف الأجور الإضافية وفى زيادة الأجور للعمال المصريين .

فعمال الترام قد ظفروا بمطالب تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات بدلاً من ١١ ساعة عمل يوميًا ، وحصلوا على مطلب الإعفاء من ثمن الملابس ، وزادت فئات أجورهم ، وتم تخفيف لائحة جزاءاتهم . واستجابت مصلحة السكك الحديدية بتخفيض ساعات العمل اليومية لعمالها إلى ثمانى ساعات وصرفت لهم الأجور الإضافية عن ساعات العمل الزائدة . ونفذت شركة مياه القاهرة مطالب العمال بشأن زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل . وحصل عمال ورش مصلحة الموانى والفنارات بالإسكندرية على زيادة علاوة الحرب بنسبة ٥٠٪ بدلاً من عشرة فى المائة ، وعلى مطلب تخفيض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات يوميًا . وقد تم ذلك بفضل ظهور نقابات عمالية جديدة ونشيطة ديمقراطية قبيل قيام ثورة ١٩١٩ .

هكذا خطت الطبقة العاملة المصرية خطوتين للأمام بعد أن تراجعت وخطت خطوة للخلف لكى تستعد وتتهيأ للتصدى للاحتلال الإنجليزى واستغلاله واستبداده وعنفه العدوانى الاستعمارى والسلطوى ، وذلك بواسطة العنف الدفاعى والشعبى الذى كان يتجلى فى الاغتيالات السياسية والإضرابات والمظاهرات العمالية التى تعنى أن الطبقة

العاملة قد خطت خطوتين للأمام . . وفى إطار هاتين الخطوتين وخلالهما استهل العمال المصريون إنجازهم البطولى فى بداية إشعال حريق ثورة ١٩١٩ ، الذى بدأ إشعاله منذ سنة ١٩١٥ تقريبًا . . وذلك بجانب تحقيق المعجزة الكبرى فى فوز القيادات العمالية الأسطورية التى قادت ونفذت أعمال العنف الدفاعى والشعبى ، السرى والعلنى والفدائى والجماهيرى .

- الطبقة العاملة تحقق المعجزة الوطنية :

إذا كانت الطبقة العاملة الروسية قد حققت معجزتها بقيام الثورة الاشتراكية فى عام ١٩١٧ . فإن الطبقة العاملة المصرية قد استطاعت تحقيق المعجزة النقابية والوطنية بشكل مبكر يواكب تقريبًا المعجزة الروسية وإن اختلفت الثمرات الاجتماعية . وقد تم صناعة تلك المعجزة المصرية فى سباق ممارسة العنف الاحتلالى والعدوانى . والعنف الدفاعى الشعبى المضاد من خلال ظهور حركة عمالية ونقابية مطلبية ووطنية زامت مضمون اقتصادى وسياسى . فجانبها المطلبى قد حقق مضمونه الاجتماعى والاقتصادى الذى تجلى فى تحسين ظروف عمل العمال المصريين . حيث استطاع مثلاً عمال السجاير الحصول على عقد عمل مشترك وقعه محافظ القاهرة فخرى باشا ويمتد أثره الرجعى إلى عام ١٩٠٢ ، كما يقول شيخ النقابيين المصريين وأمين اتحاد العمال العرب المرحوم فتحى كامل . وقد استطاع أيضًا عمال ترام القاهرة الحصول على عقد عمل مشترك آخر فى سنة ١٩٠٨ على حد قول النقابى البارز المرحوم عبد العزيز مصطفى رئيس نقابة عمال ترام القاهرة وعضو مجلس الأمة . . أما جانبها الوطنى فقد حقق مضمونها السياسى فى محاولة إنشاء حزب للطبقة العاملة المصرية وفى انضمام العمال المصريين إلى الأحزاب الوطنية والجمعيات السرية والفدائية بالإضافة إلى المشاركة الفعالة فى المظاهرات السياسية .

ومن هنا باتت العضوية النقابية للعمال المصريين تعتبر شكلاً من أشكال العزة الوطنية ، الأمر الذى مكن الطبقة العاملة المصرية من تحقيق معجزتها الوطنية باقتدارها على إنجاز الأمور العمالية .

الأول : تطوير الإضرابات والمظاهرات العمالية والمطلبية إلى إضرابات ومظاهرات اقتصادية وسياسية تجمع بين مطالب زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل ومطالب الاستقلال الوطنى والحياة الديمقراطية .

بقوله : إن الناس كان يفرض عليهم مالا طاقة لهم به . ثم تدخل الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز حيث كتب إلى عامل جيبان بن شريح يقول : فضع الجزية عمن أسلم قبح الله رأيك فإنه بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً(١٦) .

ومع هذا ... استمرت الجباية تتزايد فى المدن والريف على السواء ، حيث بلغت فى مدن تنيس ودمياط والأشمونيين أكثر من مائتى ألف دينار فى سنة ٣٦٣هـ ، ويؤكد ذلك ما شهده شمس الدين المقدسي بنفسه فى مصر فى أواسط القرن الرابع للهجرة حيث قال : وأما الضرائب فثقيلة بخاصة فى تنيس ودمياط وعلى ساحل النيل . وأما الثياب الشطرية فلا يستطيع الصانع القبطى أن ينسج شيئاً منها إلا بعد ما يختم بخاتم السلطان ولا تباع إلا على يد سماسرة قد عقدت عليها ، وصاحب السلطان يثبت ما يباع فى جريدته ثم تحمل إلى من يطويها - أى تجهيزها بالكى - ثم إلى من يشدها فى السفط وإلى من يحزمها وكل واحد له رسم يأخذه ثم على باب الميناء يأخذ شيئاً(١٧) .

والسخرة قد شاعت وانتشرت فى ظل الحكام العرب والمسلمين من خلفاء أمويين وعباسيين وطولونيين وأمراء أيوبيين ومماليك وباشاوات عثمانيين . فأحمد بن طولون طلب من الصانع القبطى العبقرى كاتب بن سعيد الفرغانى تشييد مسجد - إن احترقت مصر بقى وإن غرقت بقى - وقد تم له ما أراد ثم غضب عليه بسبب أن فرسه قد غاصت فى بعض الوحل فسجنه وضربه .

ومن جراء تفشى الجباية والجزية والسخرة ، فقد شاع فى صفوف الصناع المصريين شعور بالسخط والغضب على الحكام العرب لسلوكهم المنافى للعدل والحرية باعتبارهما ركنان أساسيان من أركان الإسلام الذى اختاروه ديناً . ولهذا فقد اتجهوا يساراً حيث الفكر العلوى وفصائل اليسار الإسلامى الداعية إلى الخير والحرية مثل إخوان الصفا وخلان الوفا وأصحاب ثورة الزنج والقرامطة الاشتراكيين الذين أقاموا عدة دويلات وكان من أعلامهم الفيلسوف المقتول السهروردى الذى قتله صلاح الدين الأيوبى لا لآرائه الصوفية ولكن بسبب انتمائه للقرامطة وكذلك الشاعر الفيلسوف الحلاج الذى لم يقتل لشطحاته الصوفية بل قتل لانتمائه الطبقى كصانع فى حلاجة الصوف والكتان وبسبب انتمائه للقرامطة الثوريين والاشتراكيين .

الثانى : تحويل الإضرابات والمظاهرات الاقتصادية والسياسية من إضرابات متناثرة ومتفرقة إلى إضرابات عامة .

الثالث : المساهمة فى حدوث طفرة تنظيمية ملحوظة فى الجمعيات السرية والفدائية وفى تجويد أهدافها وطريقة أدائها .

الرابع : التطوير الملحوظ فى صناعة السلاح واستخدامه فى العمليات الفدائية والاغتيالات السياسية .

الخامس : فوز القيادات ذات العبقرية الفطرية فى الجمع بين قيادة العمل الجماهيرى والشعبى والعمل الفدائى والسرى وفى قدرتها فى التخفى عن الأعداء .

السادس : تربية هذه القيادات العمالية تربية فولاذية وحديدية ، مما جعلها ذات صمود أسطورى خلال المواجهة مع العدو الوطنى والطبقى ، ولهذا فلم تجبن أو تتراجع أو تعترف فى التحقيقات الجنائية وأثناء مواجهة الرصاص والمشانق ، كما فعل الآخرون من غير العمال .

السابع : العمل على انبعاث الروح القتالية والثورية فى الشعب المصرى ، مما أدى إلى استنفار الفلاحين والمثقفين وجماهير الموظفين للثورة على الاحتلال الإنجليزى وعملائه من الخونة المصريين ، ومن ثم قامت ثورة ١٩١٩ .

الثامن : المشاركة القيادية والريادية فى تنظيم أكبر وأعظم جبهة وطنية فى التاريخ المصرى لبدء ثورة ١٩١٩ .

تلك هى مظاهر المعجزة الوطنية التى أنجزتها الطبقة العاملة المصرية الحديثة من خلال ممارسة البطولات النقابية والوطنية التى أنجزها العمال المصريون بواسطة المئات من الشخصيات والقيادات العمالية الذين لم نوفق فى العثور إلا على أسماء القليل منهم . وحتى هذه الأسماء القليلة فقد غفل عن ذكرها العاملون بشكل مقصود حتى لا تتحول سيرتهم النضالية إلى قناديل ومصابيح تضىء الطريق للطبقة العاملة للوصول إلى مستقبل أفضل . ومن تلك الأسماء المنسية أسماء للشخصيات العمالية والنقابية :

- إبراهيم موسى ، عامل خراطة بالعنابر ، كانت بداية عمله سنة ١٩١٠ وقد وصل أجره فى سنة ١٩٢٤ إلى ستة عشر قرشًا . كان أمينًا لصندوق نقابة عمال العنابر ونائب

رئيس اتحاد عموم القطر المصرى الذى تأسس فى سنة ١٩٢٤ برياسة عبد الرحمن بك فهمى. كان أبرز مهيج عمالى عرفته مصر بعد عامل التلغراف عبد الله النديم. ولهذا كان يوصف بأنه شخصية أسطورية بين العمال وزعيم مظاهراتهم وإضراباتهم فى ثورة ١٩١٩. وفى العمل السرى كان يتسمى باسم أمين ميلاد وباسم محمد على، وتشهد ملفات قضية مقتل السردار الإنجليزى وقضية الاغتيالات السياسية المعروفة بقضية ماهر والنقراشى واعتراف المنهارين من الأفندية المتهمين فى تلك القضايا، وكذلك مرافقة المحامين مصطفى النحاس باشا، ومكرم عبيد باشا، ونجيب العرابلى باشا، بأن العامل إبراهيم موسى قد شارك فى صنع القنابل والأسلحة المستخدمة فى الاغتيالات السياسية. كما قاد ونظم ونفذ كل عمليات الاغتيال السياسى التى وقعت ضد الإنجليز والخونة من المصريين. وكان زعماء حزب الوفد يقولون إن رصاصة إبراهيم موسى لا تخيب. وتتضمن سيرته البطولية التى كان يتباهى بها العمال، أنه كان عضواً فى تنظيم اليد السوداء. وبعد القبض على أغلب أعضاء هذا التنظيم الفدائى فى حادث اغتيال السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥، راح يثبت لسلطة الاحتلال وسلطة الخديوى أن تنظيم اليد السوداء ما زال موجوداً ويمارس نشاطه الفدائى، وذلك باستمرار حوادث الاغتيال التى يتعرض لها الجنود الإنجليز والشخصيات الإنجليزية، حيث كان يقوم بتنفيذ هذه الحوادث بنفسه وبمساعدة زملائه من عمال عنابر السكة الحديد. وعلى سبيل المثال، فقد كان يركب دراجته متظاهراً بأنه بائع ألبان ويدخل البيوت التى كانت تسكنها الشخصيات الإنجليزية فيطلق عليها الرصاص وينصرف.. كما اغتال عدداً من كبار موظفى السكة الحديد من الإنجليز أثناء عمله. حيث كان يخفى مسدسه فى موقع العمل بالعنابر.

وفى تقديرى أن الروح الثورية الحارة التى كان يتمتع بها البطل العمالى إبراهيم موسى قد سيطرت عليه من جراء معاناته الذاتية من كبار الموظفين الإنجليز بالسكة الحديد الذين كانوا يعتدون على زملائه العمال المصريين بالمسدسات وبالقضبان الحديدية.

وقد ولدت هذه الروح الثورية الحارة عبقريته التى تجلت مظاهرها فى اقتداره الرائع فى التوفيق بين قيادة العمل الشعبى والجماهيرى، الذى يعنى قدرته على معرفة مزاج الجماهير واكتساب ثقتها وحبها الخرافى، وبين قيادة أعمال العنف الدفاعى والسرى بالاغتيالات السياسية، كما تجلت تلك العبقرية فى جسارته فى مباشرة هذين الشكلين من

النضال الوطنى والطبقى ، وفى التخفى الشديد عن الإنجليز والحكومة المصرية طوال نشاطه فى مجال الاغتيالات السياسية حتى ضبطه ومحاكمته فى قضية السردار الإنجليزى عام ١٩٢٤ ، بنتيجة للاعتراف عليه . حيث قد تجلت صلابته العظيمة فى التحقيقات وحتى أمام المشنقة . . ومما يذكر أن الاشتباه الوحيد الذى تعرض له قد تضمنه تقرير البوليس المقدم من مصلحة الأمن العام إلى محمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية فى أول حكومة وفدية ورد فيه اسم إبراهيم موسى وغيره من العمال المهيجين والمحرضين على الإضرابات والمظاهرات العمالية .

حقًا لقد كان البطل إبراهيم موسى ظاهرة عمالية ووطنية لم تتكرر فى مصر الحديثة والمعاصرة . ومن هنا ينبغى أن نحنى له الرءوس تحية وإجلالاً لدوره فى النضال العمالى والوطنى وفى إشعال ثورة ١٩١٩ . ولن تنسى الطبقة العاملة المصرية موقف إبراهيم موسى أمام المشنقة . حيث كان قويًا للغاية ، فأوصى بتسديد ديونه وأوصى بولده وابنتيه وأن يكون الوصى عليهم ابن خالته الشيخ رجب . وطلب أن يدفن بقرافة المحمدى . وصرح بأن عليه خمسة جنيهات لأحد أصدقائه وهو محمد بيومى ، وثلاثة جنيهات لصاحب المخبز . وقال إنه يدين مصلحته ببعض المبالغ وطلب بإعطائها لأمه . استقبل المشنقة وعمره ٣١ عامًا ، وكان ذلك يوم الأحد الأسود الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ (٣٤) .

هذه بعض لمحات سيرة العامل النقابى إبراهيم موسى ، الذى كان يزامل شيخًا من شيوخ الطبقة العاملة المصرية ، ومن أعظم المناضلين فى صفوفها ، هو الحاج أحمد جاد الله العامل بعنابر السكة الحديد أيضًا ، والذى يزيد عمره على ستين سنة .

يروى مصطفى أمين فى الكتاب الممنوع فيقول : كان ذلك يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ ، وكنت أقيم فى بيت سعد زغلول . وكان مكتب سعد زغلول مزدحمًا بكبار الزائرين . وفجأة دخل إلى البيت شيخ وقور فى الستين من عمره ، له لحية بيضاء طويلة جدًا . ويرتدى الملابس البلدية وتقدم إلى الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص وهمس فى أذنه ببعض كلمات . وسمعت الحاج أحمد يقول : الباشا مشغول جدًا . وإذا بالشيخ الوقور يهمس فى أذن الحاج أحمد عثمان . فيصيح الحاج أحمد عثمان بصوت عال : ١٣ يوليه إيه ؟ وإذا بالرجل الوقور يهمس فى أذن الحاج بهدوء وبحزم .

ويهز الحاج أحمد رأسه فى ذهول ويضرب كفًا بكف ، ثم يدخل مكتب سعد زغلول ويسر إليه ما قاله الشيخ هازئًا . وإذا بسعد يقوم من مكتبه ويدخل الغرفة الجانبية للمكتب ويهرول الحاج أحمد عثمان ويستدعى الشيخ إلى الدخول . وبعد خمس دقائق يخرج الشيخ الوقور وفى يده لفافة ويمشى بخطوات سريعة فى الظلام .

ثم ظهر بعد ذلك بأكثر من عامين ، حيث حضر الشيخ فى أحد أيام شهر سبتمبر ١٩٢٣ ، عقب عودة سعد من منفاه فى جبل طارق ، وكان معه لفافة أيضًا وقابل سعد زغلول فى غرفة المكتب ثم انصرف . . ولم يرى الرجل بعد ذلك إلا فى شهر مايو ١٩٢٦ . فقد جاء الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والمتهمون الذين حكم لهم بالبراءة فى قضية الاغتيالات ، وكان بينهم هذا الشيخ الوقور ، وما كاد يراه سعد زغلول حتى دهش وصافحه وعرفنا بعد ذلك أن هذا الشيخ الوقور هو الحاج أحمد جاد الله الذى كان متهمًا بأنه أحد زعماء حركة الاغتيالات السياسية ، وكان اسمه الحركى الشيخ ١٣ يوليو وكان مسئولاً عن قسم اغتيال الكفار ، أى الإنجليز ، بالإضافة إلى مسئوليته فى صنع القنابل ، ويبدو أنه قد تولى مسئولية العمل السرى فور القبض على عبد الرحمن بك فهمى فى ديسمبر ١٩٢١ .

والأمر المثير حقًا ، هو أن شيخوخة هذا العامل الثورى لم تمنعه من الإشراف والتنفيذ فى كثير من حوادث الاغتيالات السياسية . ففى نفس اليوم الذى قابل فيه سعد زغلول ، كان قد أشرف على اغتيال جنديين إنجليزيين فى السبتية . والأروع من ذلك ، أنه كان يوظف زوجته لخدمة العمل الفدائى والعنف الدفاعى . حيث كانت تحمل القنابل والمسدسات فى سلة وتجلس بجانب حديقة الحيوانات وكأنها تبيع السميط ، فإذا ما قدم زوجها أو زميله وأعطاها كلمة السر سلمته القنابل والمسدسات ، ثم تمضى تنادى على السميط ، وفى بعض الأحيان كانت تحمل سلة مملوءة بالفجل والجرجير لإخفاء المسدسات والقنابل ، وذلك لتوزيعها على المناضلين بعد تبادل كلمة السر . . وفى إحدى المرات تصنعت مرضًا من أمراض الحمل والولادة لكى ينشغل بها جندى الحراسة الذى كان مكلفًا بحراسة بعض الأماكن التى يتردد عليها الجنود والضباط الإنجليز ، مما مكن الحاج أحمد جاد الله وزملاءه من قتل واغتيال بعض الضباط والجنود الإنجليز .

هكذا أفرزت الطبقة العاملة المصرية فى خضم ممارسة العنف الدفاعى والثورى بواسطة الإضرابات والمظاهرات والاغتيالات السياسية فى العقد الأول والعقد الثانى من القرن العشرين نموذجين من الأبطال العمال المصريين الذين كانوا يتمتعون بعبقرية نادرة وجملة من المواهب المتوافقة فى أداء النضال الاقتصادى والسياسى الذى بلغ ذروته فى ثورة ١٩١٩ وبعدها.

فالنموذج الأول هو البطل العمالى الشاب إبراهيم موسى . والنموذج الثانى هو البطل العمالى الشيخ والعجوز الحاج أحمد جاد الله . كانا يمثلان مدرسة عمالية ثورية بدأ نشاطها على ما يبدو فى مستهل القرن العشرين . بدليل أن عامل العنابر الحاج أحمد جاد الله ، الذى تجاوز الستين من عمره فى ثورة ١٩١٩ ، من المستحيل عليه أن يكون قائداً عماليًا وفدائيًا بعد أن خطت حياته إلى سنوات العقد السابع من العمر . حيث لا تتواجد الخبرة النضالية المؤدية إلى زعامة العمل الفدائى ومكانتهاالقتالية والفدائية فى بحر عام أو عامين ، بل تحتاج إلى أعوام طويلة لتربية مثل هذا القائد تربية ثورية بشقيها المادى والروحى. وتأسيساً على هذا الاجتهاد ، فإن هذه المدرسة العمالية والثورية قد بدأ وجودها ونشاطها أثناء أحداث دنشواى ومجزرة الفلاحين فى عام ١٩٠٦ تقريبًا . يؤيد ذلك كثرة الشخصيات العمالية والنقابية فى العمل الفدائى وتعاظم خبراتهم فى ممارسة العنف الدفاعى ضد الاحتلال الإنجليزى وعملائه من المصريين والقدرة على التخفى ، بحيث لم يسقطوا فى قبضة الإنجليز والحكومة المصرية إلا بسبب الاعتراف عليهم من الفدائيين غير العمال . بالإضافة إلى صلابتهم فى التحقيقات البوليسية والجنائية ، حيث لم يعترف أحد منهم أو ينهار أثناء التعذيب والتحقيقات ، ومن ثم فإن هذه المنجزات قد ولدتها خبرة سنوات النضال الطويلة . وعندما نذكر عدداً محدوداً من تلامذة تلك المدرسة العمالية الذين استطعنا العثور على أسمائهم وبطولاتهم بمشقة بالغة . حيث تعمدت الرأسمالية المصرية ومؤرخوها التعتيم على هذه الأسماء وبطولاتها حتى لا تتشرب جماهير الأبناء والأحفاد من العمال الروح الثورية من سيرتهم المجيدة .

ومن هذه الأسماء أحمد رمضان زيان ، رئيس نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية[٣٥]، ومحمد الشافعى كاتب هذه النقابة ، وإبراهيم أنيس العامل بشركة سكك حديد الدلتا . وهؤلاء الثلاثة من النقابيين الذين باشروا العمل الفدائى منذ

عام ١٩١٥ بمدينة الإسكندرية ، وكذلك الجزمجى محمد عثمان الطوبجى ، الذى كان يشرف على التنظيم السرى للعمال الفدائيين ، والترزى محمد توفيق عضو التنظيم ، والعامل راغب حسن النجار بورشة التليفونات وكان اسمه المستعار عوض وعمره ٢٣ سنة وقد أعدم فى قضية السردار الإنجليزى بسبب الاعتراف عليه من الأفندية المتهمين فى هذه القضية ، والعامل على إبراهيم البراد بالعنابر والبالغ من العمر اثنين وعشرين سنة ، وقد صدر الحكم عليه بالإعدام فى قضية السردار بسبب الاعتراف عليه أيضًا من نفس المعترفين فى هذه القضية . والعامل محمود فهمى النجار بورش التليفونات ، الذى كان يقوم بوظيفة التخطيط لعمليات الاغتيالات السياسية والوحيد الذى صدر حكم بإعدامه فى قضية الاغتيالات السياسية المشهورة بقضية ماهر والنقراشى .

أليس ذلك كله بكاف للبرهنة على أن الطبقة العاملة المصرية الحديثة قد أنجزت معجزة وطنية كبرى فى مجال صناعة الرجال من أبنائها ، وفى احتراف ممارسة العنف الدفاعى والثورى بالإضرابات والاغتيالات ، وفى مجال تنظيم النقابات العمالية والجمعيات السرية وتحقيق المطالب الاقتصادية للعمال . هذه الأعمال المجيدة التى فجرت ثورة ١٩١٩ وأشعلت حريقها الثورى ، بينما قام الآخرون بالثورة الخطابية والبيانية ذات الفعل الثورى المحدود .

- لمن تضاء المآذن المصرية :

ولكن بعد هذا الذى رويناه من معلومات واجتهادات وآراء بشأن الطبقة العاملة المصرية منذ آخر حكم الوالى محمد على وحتى ثورة ١٩١٩ . ينبغى القول بصوت عالٍ : لمن تضاء المآذن المصرية وتدق أجراس الكنائس القبطية ؟

لا خلاف أبدًا على أن أضواء المآذن وتوهجها ودقات أجراس الكنائس برنينها المدوى كانا يستقبلان ويحتفلان بقدوم السيد الجديد فى مصر الشبه مستعمرة وشبه إقطاعية الذى استحوذ على الثروة وهيمن على السلطة ، بحيث أصبح هو الحاكم والمالك والعكس .

ويتشخص هذا السيد الجديد فى طبقة الرأسمالية المصرية الجديدة التى عصفت بها عواصف الحرب العالمية الأولى خلال نشوئها ونموها البطىء فى العقد الثانى من القرن العشرين ، حيث كانت مجرد شريحة طبقية وينحصر نشاطها الرأسمالى فى مجال التجارة

فقط . هذا المجال الذى اكتسحته موجة عاتية من الإفلاسات التى كادت تهدم الوجود الاقتصادى لهذه الرأسمالية التجارية وتقضى على نشاطها التجارى فى السوق المصرية . ففى النصف الأخير من نوفمبر ١٩١٤ بلغت البروتوستات حوالى ٢٥٠٠ فى دائرة محكمة مصر المختلطة ، و ١٥٠٠ فى دائرة محكمة الإسكندرية المختلطة ، و ٥٥٠ فى دائرة محكمة المنصورة المختلطة .

وخلال هذه الأزمة قامت الحرب العالمية الأولى فتوقفت حركة الواردات الصناعية . فكان ذلك سببًا مباشرًا فى إيقاظ الرأسمالية التجارية والوليدة ودفعها نحو المجال الصناعى لصناعة السلع الصناعية التى لم تعد تستورد من أوربا والتى كان يحتاجها الشعب المصرى والجيوش البريطانية المحاربة . وقد ساعد على ذلك انتشار البطالة فى صفوف العمال مما اضطرهم إلى قبول العمل لدى هذه الرأسمالية بأجور قليلة ومخفضة نظرًا لأن سوق العمالة المصرية وقتئذ كان يعانى من زيادة العرض وضآلة الطلب نتيجة لوقف وتصفية الكثير من الصناعات المملوكة للأجانب أثناء الحرب وبسببها .

ومن أجل تدعيم الرأسمالية المصرية قرر مجلس الوزراء المصرى فى ٨ مارس ١٩١٦ إنشاء لجنة للتجارة والصناعة . وقد طالبت هذه اللجنة بتعديل نظام الجمارك وإعفاء الصناعات من الضرائب وفتح باب المدارس الصناعية والتجارية والتوسع فى خفض أجور النقل ومنح التسهيلات الخاصة بنقل المصنوعات المعدة للإصدار والاستهلاك المحلى .

وعلى الفور انتشرت فى مصر الصناعات المعدنية وصناعة الذهب والفضة وصناعة الأسرة وصناعة الساعات وصناعة الورق والصناعات الكيماوية وصناعة الصابون والكحول وصناعة الكاوتشوك وصناعة الأغذية والزيوت والبيرة والسمن الصناعى وصناعة الكازوزة وصناعة الجلود والأحذية وصناعة الطوب والأسمنت والفخار وصناعة الأخشاب وصناعة الغزل والنسيج والسجاجيد وصناعة الطرابيش وصناعة السجاير .

وقد صاحب ذلك زيادة الغلاء وارتفاع الأسعار . فالذرة ارتفع ثمنها إلى ٣٠٠ قرشاً رغم أن سعرها كان محدداً بسعر ١١٠ قرشًا ، وسعر العدس قد زاد إلى ٢٣٥ قرشًا للأردب بعد أن كان يباع بسعر ١٢٠ قرشًا ، والقمح زاد سعره بنسبة ٩٨٪ فى عام ١٩١٤

وبلغت هذه النسبة ٢,٢٤٪ عام ١٩١٨ ، وسعر الأرز قد زاد بنسبة ٩٣٪ فى عام ١٩١٤ وزادت هذه النسبة إلى ١٦٨٪ فى عام ١٩١٨ .

ويقول مندوب جريدة الأهرام فى ٢٢ أبريل١٩١٧ : مررت بأحد الأسواق فرأيت أرملة تحمل مقطفًا وحولها أولادها عائدة من السوق وهى تدعى على أصحابه بالموت . فسألتها عن السبب فقالت : إن أولادى سيموتون جوعًا . ولم أستطع أن أشترى حبوب لأن التجار قد أوصلوا كيلة القمح إلى ٢٧,٥ قرش .

وللعلم فإن لجنة التجارة والصناعة والغرف التجارية قد ساندت جشع التجار وممارستهم فى زيادة الأسعار بدعوة تجار الغلال فى ٨ يوليو ١٩١٧ لتشكيل نقابة توحد صفوفهم . وهكذافقد شكل تجار الغلال فى الإسكندرية والمدن الأخرى نقابات تدافع عن جشعهم وتحمى استغلالهم للفقراء والأجراء من العمال والفلاحين . . ثم تبعهم أصحاب المطاحن وأصحاب المخابز فى تشكيل نقابات تدافع أيضًا عن الجشع والاستغلال وتفشى الغلاء وزيادة الأسعار .

هكذا بدأت الرأسمالية المصرية ذات طبيعة طفيلية ، الأمر الذى أدى إلى زيادة رصيدها فى البنوك خاصة البنك الأهلى والبنك الإنجليزى المصرى . حيث زاد رصيدها فى سنة ١٩٢٠ إلى ٣٥,٥ مليون جنيه بعد أن كان ٦,٥ مليون جنيه فى عام ١٩١٤ .

ولكن هذا الرصيد لا يمثل مجمل التراكم المالى لدى الرأسمالية المصرية بعد الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩ . حيث كانت تملك ثروات أخرى هائلة تتمثل فى الأموال المكتنزة وفى السيولة النقدية وفى كميات البضائع وملكيات العقارات المبنية والأراضى الزراعية . ولهذا يمكن القول بأن هذه الرأسمالية المصرية وأشخاصها الذين قد تورط الكثير منهم فى نشاط السوق السوداء وفى ممارسة الاقتصادالطفيلى . قد حققت تراكمًا ماليًا هائلاً أدى إلى مضاعفة ثرواتها عشر مرات وأكثر خلال سنوات الحرب العالمية الأولى بواسطة الاستغلال الوحشى للعمال والفلاحين فى مواقع العمل ، حيث الأجور الضئيلة وساعات العمل الشاقة والطويلة ، وفى الشارع ومواقع السكن والإقامة حيث الغلاء الفاحش والارتفاع الجنونى للأسعار الخاصة بالقوت الضرورى لحياة العامل والفلاح وحياة الأسر العمالية والفلاحية .

وفضلاً عن هذا الاستغلال الوحشى وعلاقات الجشع الجنونى للرأسمالية المصرية الناشئة من أجل المزيد من التراكم الرأسمالى . فإن ذلك التراكم الرأسمالى قد دفع الشعب المصرى عماله وفلاحيه ثمنًا باهظًا من أجل تحقيقه فى سنوات معدودة ، بدأت من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٢٠ . وقد تجلى هذا الثمن الباهظ فى انتشار البطالة فى صفوف العمال وفى تسخير أكثر من مليون عامل وفلاح لخدمة الجيوش الإنجليزية أثناء عمليات الحرب العالمية الأولى ، مما أدى إلى موت الآلاف منهم فى ساحات الحرب وفى التضحية بالحياة وبالرزق وبالحرية التى قدمها العمال من خلال ممارسة الاحتجاج الاجتماعى بالإضرابات والمظاهرات العمالية ، ومن خلال مباشرة العنف الدفاعى ضد الاحتلال والاستغلال .

وفور تضخم التراكم الرأسمالى للرأسمالية المصرية . فقد أصبحت هذه الرأسمالية طبقة ذات مقومات تؤهلها للقيام بدورها فى المجتمع المصرى الذى تجلى فى هيمنتها على السوق المصرية ، بمافى ذلك سوق العمل وفى احتلالها الجانب الرئيسى فى مجال الإنتاج وفى امتطاء ثروتها الرأسمالية للحصول على السلطة .

وقد تحقق كل ذلك تقريبًا ، حيث تمكنت الرأسمالية المصرية من جمع ثروتها الرأسمالية على حساب العمال والفلاحين فى سنوات الحرب الأولى . ثم وظفت هذه الثروة فى الوصول إلى السلطة بعد ثورة ١٩١٩ على حساب الشعب المصرى أيضًا الذى قدم أكثر من ثلاثة آلاف شهيد من العمال والفلاحين والطلبة فى هذه الثورة ، بالإضافة إلى آلاف المسجونين ومن صدر ضدهم أحكام بالإعدام .

بهذه الكيفية السوداء استطاعت الرأسمالية المصرية أن تأكل الشوك بحنك غيرها . وبالتحديد فقد أكلت الشوك بحنك العمال والفلاحين المصريين للوصول الى الثروة ثم إلى السلطة . . حيث استوزرت أبناءها وبالتالى فقد سيطرت على الحكومة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والحقوقية والنقابية والمالية والثقافية بواسطة أشخاصها التى حددت هويتهم وصفاتهم الطبقية المميزة بألقاب الباشوات والبكوات .

أما الطبقة العاملة المصرية المنتجة والثورية وما قدمته من مواقف نضالية وتضحيات غالية فى خدمة الحركة الوطنية والثورة العصرية . فقد ضاعت أدراج الرياح لعدم حصولها على أية ثمرة من ثمرات الحركة الوطنية والثورة المصرية عمومًا فى المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية لاستبعادها عن الثروة والسلطة معًا والاعتداء على حريتها النقابية . . حيث بادرت الطبقة العاملة المصرية إلى تشكيل حزبها الاشتراكى فى سنة ١٩٢١ الذى كان يضم فى عضويته حوالى ثلاثة آلاف عامل ، والذى انبثق عنه الكثير من النقابات العمالية التى خاضت معارك النضال الاقتصادى والوطنى معًا بغية اقتسام ثمار الحركة الوطنية والثورة المصرية . ولكن الحكومة المصرية واجهت ذلك بصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ بمنع التنازل عن الأجور للنقابات العمالية بقصد منع الاشتراك فى عضوية هذه النقابات العمالية ، وهذا نص القانون :

نحن سلطان مصر . . بما أنه لا يوجد الآن تشريع يتضمن الأحكام الواجب مراعاتها فى تأليف النقابات . . وبما أنه على الرغم من وجود مثل هذا التشريع ، فقد حدث أخيرًا أن بعض الأشخاص اجتمعوا وكونوا نقابات خارجة عن دائرة أى تقنين .

وبما أن مثل هذه الحالة كانت فى الواقع مدعاة إلى سوء التصرف ، وبما أنه قد تبين على الأخص أن بعض أعضاء هذه الجماعات قد تنازلوا عن أجورهم تنازلاً لا رجوع فيه لمصلحة النقابة التى ينتمون إليها ، وبما أن مثل هذا التنازل مخالف للنظام العام والحالة التى تقتضى الإسراع فى اتخاذ التدابير الواقية لمصلحة العمال أنفسهم ، وذلك إلى أن يصدر قانون خاص عن النقابات .

وبناء على ماعرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء . . رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - المبالغ التى تؤول إلى العمال أو الخدمة أو الكتاب أو المستخدمين بمثابة أجور أو ماهيات أو مرتبات لا يجوز التنازل عنها كلها أو بعضها لا مباشرة وعن طريق وسيط إلى نقابة أو إلى شركة أو إلى أية جمعية صناعية أخرى مهما كان الشكل الذى تألفت تلك الجمعية بمقتضاه .

ويسرى هذا النص على أى توكيل صادر بقبض هاتيك الأجور أو الماهيات أو المرتبات .

مادة ٢ - على وزراء الداخلية والحقانية والمالية ينفذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويسرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بالأقصر فى ١٨ جماد الأول ١٢٣٩ - ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ .

وكانت المدن الصناعية المصرية وخاصة تنيس ودبيق وشطا ودميرة وأخميم مجالاً لنشر ذلك الفكر الاشتراكى القرمطى مما أدى إلى وقوع عدد من الثورات والقلاقل العلوية، وذلك بالإضافة إلى معاونة الفواطم فى حكم مصر ، حيث كان الفواطم والقرامطة فصيلان من فصائل المذهب الشيعى والعلوى(١٨) .

هكذا استطاعت الطبقة العاملة المصرية وصناعها دفع مصر أم الدنيا إلى جهة الإسلام اليسارى بهدف تحقيق العدل والحرية للشعب المصرى الكادح والأجير وهذا ما استفز واستنفر قوى اليمين الإسلامى التى وظفت الدين الإسلامى الحنيف فى الوصول إلى الثراء والسلطة مثل الأمويين والعباسيين وبعض القوى السلفية المحافظة ، فأعلنت النفير على مصر الفاطمية وصناعها بواسطة الأيوبيين أمراء الحرب ومحترفيها ، حيث غزا صلاح الدين الأيوبى مصر بجيش من المماليك المأجورين والجليان فأطاح بالنظام الفاطمى وبالعصر الذهبى للحرف والصناع فى مصر وشتت الصناع المهرة وسخرهم فى بناء قلعة باعتبارها كعبة للاستيراد وقتل منهم من قتل وأحرق الأزهر ومكتبته وحكم مصر وعسكرها بنظام الإقطاع العسكرى وفتح مصر للهجرة البشرية المغولية باعتبارها الهجرة البشرية الثانية التى أهلكت الحرث والنسل فى مصر بما فعلته من خراب ودمار بمصر الصناع والفلاحين .

وأخطر جريمة اقترفها الحكام الأيوبيون ضد الطبقة العاملة المصرية وصناعها تدميرهم المدن الصناعية الشهيرة فيها مثل تنيس ودميره ودبيق وشطا وإغراقها فى بحيرة المنزلة بقصد القضاء المبرم على الصناعة المصرية وصناعها وفكرهم الاشتراكى والثورى .

ولقد نجح محترفو العسكرة والحرب الأيوبيين فى تجريد الطبقة العاملة المصرية وصناعها من فكرهم الاشتراكى القرمطى فى حضورهم وغيابهم ، إذ ظل الأيوبيون يحكمون حكمًا دمويًا واستبداديًا وحشيًا من قبورهم بواسطة الهجرة المغولية وسلطتها المملوكية التى حكمت مصر مئات السنين بالسيف والدبوس والمشنقة ، ثم خلفهم العثمانيون فحكموا المصريين بالخازوق والخوزقة .

وفى ظل الحكم الظلامى الأيوبى والمملوكى والعثمانى انتشرت المجاعات وأكل الناس بعضهم بعضًا ولم يواجههم غير الصناع الحرفيين بثورات متفرقة وعقوبة لغياب

هكذا بدأت الرأسمالية المصرية فى محاربة الحريات النقابية للعمال المصريين حتى لا تحقق مضمونها الاجتماعى . . وفى نفس الفترة قد سمحت بقيام نقابات للرأسمالية المصرية . حيث أسس تجار الغلال وأصحاب المطاحن وأصحاب المخابز نقابات تدافع عن مصالحهم الاقتصادية ، كماسمح لتجار الأقطان وكبار ملاك الأراضى الزراعية بتكوين نقابات مماثلة كان يرأس بعضها عمر طوسون .

ولم تكتف الرأسمالية المصرية بخنق الحريات النقابية للعمال المصريين ، بل منعت منعًا باتًا أيضًا أية محاولة لزيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم . بدليل أن على ماهر باشا قد اقترح أن يتضمن الدستور المصرى نصًا عن حالة العمال يراعى فيه أن يكون العمل تحت حماية الدولة وإشرافها ، وأن تحددساعات العمل فى الصناعات المختلفة ، وكذلك طريقة تشغيل النسله والصبية ، فماكان من عبد العزيز باشا فهمى إلا أن نهض وطالب بألا يذكر هذا النص فى الدستور على الإطلاق . . وكانت حجته فى ذلك أن مسأله العمال لا تخصنا .

والجدير بالذكر أن عبد العزيز باشا فهمى هذا الذى كان أول رئيس لمحكمة النقض ووزير ورئيس لحزب الأحرار الدستوريين كان ينتمى إلى أسرة معدمة بقرية كفر المصيلحة منوفية ، حيث كان والده يعمل فقى فى القرية ، ثم أصبح من أقطاب الرأسمالية البيروقراطية فى مصر الحديثة .

إذن فقد خرج العمال المصريون من المولد بلا حمص ، على حد التعبير الشعبى ، حيث ابتلعت الرأسمالية فى جوفها كل الثمار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحركة الوطنية والثورة المصرية .

تلك إذن قسمة ضيزى - بشأن اقتسام هذه الثمار على الطبقات الوطنية . فالرأسمالية خرجت من هذه القسمة الجائرة بالثروة - كل الثروة - وبالسلطة -كل السلطة - وحصل العمال والفلاحون على الفقر والتسلط حتى وقتناهذا . وعلى الفور فقد تم تقنين حق الرأسمالية المطلق فى الثروة والسلطة بموجب الدستور والقوانين المصرية وبالتالى فلم يقنن أى حق للعمال والفلاحين باعتبارهم القوة الرئيسية المنتجة فى المجتمع المصرى وباعتبارهم أيضًا القوة الثورية الرئيسية والفعالة والمنفذة التى أوجدت ما يسمى بالحركة الوطنية وما يسمى بالثورة المصرية .

وكانت وما زالت الرأسمالية المصرية تبرر تلك القسمة الضيزى بقولها مثلاً :

ملك الملوك إذا وهب لا تسألن عن السبب

الله يعطى من يشاء فقف على حد الأدب

وتبررها كذلك بأن قيادة الحركة الوطنية والثورة المصرية الحديثة ، كانت معقودة لطبقة الرأسمالية المصرية من خلال شخصياتها المصرية ، بدءاً بالزعيم أحمد عرابى ومروراً بمصطفى كامل ومحمد فريد ، وانتهاءاً بالزعيمين سعد زغلول وجمال عبد الناصر .

ومع التقدير الكامل لهؤلاء الزعماء ، وخاصة أحمد عرابى وسعد زغلول وجمال عبد الناصر ، الذين أجمعت عليهم الأمة المصرية . فإن وجود هؤلاء وبروز زعامتهم الوطنية منبثقة من الحركة الثورية للعمال والفلاحين المضربين . هذه الحركة التى أهدرها التاريخ المصرى الذى تربعت على صفحاته طولاً وعرضًا طبقة الرأسمالية المصرية بعد أن أصبحت سلطة مطلقة وثورة غير محددة تهيمن على الزمان بمافيه وحاضره ومستقبله حتى يومنا هذا بفضل الجسور التى أقامتها مع الكثير من المثقفين والمؤرخين الذين صاغوا الزمان المصرى فى ماضيه القريب حسب الهوى ووفقًا للمصالح الطبقية للرأسمالية المالكة والحاكمة لكى تؤكد حقها المطلق فى الثورة والسلطة .

ولذلك فقد انعدمت الأمانة فى عرض ملامح الزمان الماضى فى مصر الحديثة ، مما أدى إلى تزييف التاريخ المصرى الحديث من خلال إبراز الطرف الإدارى فى الحركة الوطنية والثورة المصرية مشخصًا فى طبقة الرأسمالية المصرية ، ومن خلال طمس معالم الطرف التنفيذى والقتال فى هذه الحركة الوطنية والثورة المصرية ممثلاً فى العمال والفلاحين .

يؤكد ذلك حالة المرور التاريخى الساطعة التى حظى بها مثلاً عبد العزيز فهمى خلال ثورة ١٩١٩ على حساب الطبقة العاملة المصرية وقادتها ، مثل العامل النقابى الشاب إبراهيم موسى ، وعامل العنابر العجوز الحاج أحمد جاد الله ، والنقابى الحاج أحمد رمضان زيان وغيرهم من الزعماء العمال . حيث برز عبد الرحمن بك فهمى على أنه الزعيم الأسطورى للفدائيين المصريين الذين باشروا العنف السياسى والدفاعى ضد الاحتلال الإنجليزى وأعوانه من المصريين قبل ثورة ١٩١٩ وأثنائها . وعلى أنه أيضًا زعيم العمال المصريين ومحرك إضراباتهم ومظاهراتهم فى ثورة ١٩١٩ .

ولكن سيرة عبد الرحمن بك فهمى تنفى زعامته للعمل الفدائى والعمالى . فقد كان ضابطًا فى الجيش وخرج من الجيش برتبة يوزباشى فى سنة ١٨٩٨ وحصل على عدة أوسمة وميداليات ، ثم عين مأمورًا لمركز سمالوط ، ثم ياورًا لناظر النظار مصطفى باشا فهمى العميل الأول للاحتلال الإنجليزى وصهر سعد باشا زغلول . ثم وكيلاً لمديرية القليوبية والدقهلية ، ثم مديرًا لبنى سويف والجيزة ، ثم عين وكيلاً لنظارة الأوقاف . ولهذا كان من أهم شخصيات الرأسمالية البيروقراطية فى مصر الحديثة .

وتصنفه التقارير السرية الإنجليزية بأنه متكبر يكرهه الأهالى . فقد احترامه ومحبته فى بنى سويف . . وأنه قوى وذو إرادة ولكن ينقصه أن يكون ذا أخلاق حسنة وآداب . . يصح أن يكون مديرًا كفئًا ومسألته تتلخص فى أمرين . أولاً : اختلاطه الشديد بالنساء . والثانى : أخلاقه التى لا تطاق بالنسبة لأعيان وموظفى المديرية . وكانت علاقته بالنساء شائعة جدًا ، وقد تحصلت المعلومات من مصادر كثيرة ، حيث كان يسكن فى منزل محام متزوج وكانت له علاقة بزوجة محام آخر كان يزورها فى غيبة زوجها ، مما أدى إلى طلاقها . وأن زوجة أحد الأعيان كانت تزوره فى منزله . كما اشتكى القاضى محمد مصطفى بأن المدير عبد الرحمن فهمى كان ينظر بالمنظار المقرب على النساء فى البيوت المجاورة .

ومع هذا فقد استدعاه سعد باشا زغلول فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ليرأس الجهاز السرى ، وكانت ميزته فى نظر سعد باشا أنه كتوم وأنه قادر على ضبط عواطفه وكان يجتمع معه يوميًا على انفراد وكلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين تعاونوا مع الحركة(٣٦) .

وقد قبض على عبد الرحمن فهمى فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ ، وأفرج عنه فى فبراير ١٩٢٤ ، وقد هلل سائقو السيارات للإفراج عنه . حيث استمر ثلاث سنوات وسبعة شهور لم تتوقف خلالها مياه الثورة المصرية عن الفيضان والجريان ، وكانت التهم الموجهة إليه هى قيادة تنظيم الاغتيالات السياسية ضد الإنجليز وعملائهم من المصريين .

ولذلك فقد حوكم هو وعدد من الشخصيات الوطنية والفدائية أمام محكمة عسكرية مشكلة من الضباط الإنجليز وصدر حكمها بالإعدام على عبد الرحمن بك فهمى وعلى خمسة غيره من المتهمين . ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة ، ثم صدر قرار

بالإفراج عن عبد الرحمن بك فهمى ومن معه فى عهد أول حكومة وفدية برئاسة سعد باشا زغلول .

وكافأه سعد باشا زغلول بفرضه زعيمًا على حركة الطبقة العاملة المصرية فور حل حزبها الاشتراكى واتحادها النقابى . حيث طلب سعد باشا من الدكتور أحمد ماهر أن ينتخب العمال عبد الرحمن فهمى بك زعيمًا لهم ورئيسًا لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى الذى تم تشكيله فى عام ١٩٢٤ بفضل الزعيم العمالى إبراهيم موسى الخراط بالعنابر ، والذى انتخبه العمال وكيلاً للاتحاد النقابى الجديد . . ولقد دشن سعد زغلول مكافأته هذه فى خطابه الفياض الذى ألقاه فى يوم الجمعة ٢٤ يوليو ١٩٢٤ فى الحفل العمالى الذى أقامته نقابة عمال السكك الحديدية وواحة عين شمس وجاء فيه :

« ولقد شعرت بأن عبد الرحمن بك فهمى خدم وطنه(٣٧) فكرمتموه لأنكم تشعرون بأنه خدم المبدأ الذى تخدمونه وأعز القضية التى تقدسونها وتحمل الآلام فى سبيلها ، أردتم أن تعلوا شأنه وأن تكرموه فنعم مافعلتم » .

وبعد ثمانية أيام من هذا التكريم أطلق الرصاص على سعد زغلول فأصيب ونقل إلى المستشفى . وفى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ أغتيل السردار الإنجليزى بواسطة الفدائيين المصريين ، حيث قبض على عبد الرحمن فهمى بك للاشتباه فى صلته باغتيال سردار الجيش المصرى ، وقد أفرج عنه بعد شهرين من حادث الاغتيال . وخرج من السجن إلى سراى عابدين لتسجيل اسمه فى دفاتر التشريفات . ولم يذهب إلى بيت الأمة لمقابلة سعد باشا زغلول ، ثم قدم استقالته من حزب الوفد واختفى من الحياة السياسية .

كان الغرض من هذا السرد هو إثبات أن الطبقة العاملة المصرية قد مارست الإضرابات والاغتيالات التى انبثقت منها الحركة العمالية الوطنية فى العقدين الأول والثانى من القرن العشرين قبل الوجود السياسى لعبد الرحمن فهمى بك ، الذى استدعاه سعد زغلول فى آخر سنة ١٩١٨ لتوظيفه فى العمل الفدائى السرى باعتباره شخصية بيروقراطية وإدارية حازمة تتمتع بثقة منذ أن كان حارسًا خاصًا لصهره ناظر النظار .

ويبدو أن هذا قد حدث فى ارتباط سعد زغلول بالقيادات العمالية التى تقود عمليات العنف الدفاعى والشعبى السرى والعلنى . هذه القيادات التى لم تكن تسمح بوجود

عبدالرحمن فهمى بك إلا فى حدود العمل الإدارى والاتصال بسعد زغلول، وذلك لعدم درايته وعدم خبرته بهذا الشكل من النضال العلنى والسرى . . وفضلاً عن ذلك فإن سلوكه الشخصى وطبيعته البيروقراطية يحولان دون أن يكون زعيمًا فدائيًا ، ولكن يمكن أن يكون مسئول الاتصال الخاص بسعد زغلول وكاتب استخباراته الخاصة .

وإذا نظرنا إلى الفترة التى قضاها فى العمل الفدائى السرى ، فإنها لا تزيد أبدًا عن عام ونصف تقريبًا ، انتهت بالقبض عليه ، حيث برزت شخصية عامل العنابر العجوز الحاج أحمد جاد الله ، الذى كان يجتمع سرًا بسعد زغلول وأخذ منه كل الأوراق السرية دون أن تكشفه السلطات ، رغم أنه كان يشارك فى صنع الأسلحة الخاصة بحوادث الاغتيال ، ورغم أنه كان مناضل ميدانى يشرف على عمليات الاغتيال ويقوم بتنفيذها بنفسه . . كما برز أيضًا خراط العنابر الشاب إبراهيم موسى بطل النضال الجماهيرى والشعبى وبطل العمل الفدائى السرى ، مما جعله معبود الجماهير العمالية وغير العمالية ، التى كانت تتحاكى به وبرصاصاته التى لاتخطئ الأعداء . هذه الرصاصات التى كان يصنعها بنفسه باعتباره خراط ماهر بالسكة الحديد .

بعد هذا الذى قلناه فهل يستطيع الضابط والياور الخاص والمأمور ومدير المديرية ووكيل الوزارة عبد الرحمن بك فهمى أن يقود هذين النموذجين من الأبطال العمال ؟ وهل كانت تؤهله خبرته فى العمل السرى بنت العام والنصف أن تتجاوز خبرته التى يمتد عمرها إلى سنة ١٩١٠ تقريبًا ؟ طبعًا لا وألف لا .

ومع هذا يجب أن لا نقلل من شأن هذا الرجل كشخصية وطنية بارزة كانت تتعلق به بعض الجماهير العمالية ، بدليل أن مظاهرة من سائقى السيارات قد احتشدت بدار الأمة لمطالبة حكومة الوفد بالإفراج عنه . . هذه الحكومة التى أغفلت أمره وقتلت طموحه فى الحصول على منصب وزارى ، وكما بخلت عليه بالترشيح لعضوية مجلس النواب كمرشح للحزب السعدى والوفدى .

وتغطية لهذا الموقف الخاطئ لسعد زغلول وحزب الوفد . فقد تم تعيينه زعيمًا للعمال من خلال فرضه رئيسًا لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى . . وقد كان ذلك يعنى إهدار استقلالية الحركة النقابية المصرية وتدخلاً سلطويًا فى شئونها من قبل حكومة الوفد بإجبارها

على قبول زعامة عبد الرحمن بك فهمى زعيمًا للنقابات العمالية ترضية له وتعويضًا عن خسارته للمنصب الوزارى المرتجى .

ونتيجة لهذا التصرف غير الديمقراطى لحكومة الوفد وسعد زغلول . فقد توقف نشاط ذلك الاتحاد النقابى الوفدى . . كما توقف نشاط زعيمه السلطوى عبد الرحمن بك فهمى، الذى كان تعيينه بمثابة أول محاولة لعسكرة الحركة العمالية والنقابية المصرية لتحجيم نشاطها خدمة للرأسمالية المصرية ، وذلك فور مقتل السردار الإنجليزى ، وفى نفس العام الذى تأسس فيه هذا الاتحاد النقابى الوفدى ، أى فى عام ١٩٢٤ .

وبناء على ما سردناه . فلابد من القول بأن عبد الرحمن بك فهمى والنقراشى باشا وأحمد ماهر باشا. هؤلاء الأفندية السابقين والباشوات اللاحقين لم يكونوا زعماء فعليين للعمل الفدائى السرى قبل ثورة ١٩١٩ وبعدها، بل كانوا مجرد إداريين ومساعدين فى هذا المجال الثورى والخطر تحت قيادة عمالية يتزعمها العامل النقابى إبراهيم موسى الخراط بالعنابر ، والحاج أحمد جاد الله العامل بالعنابر أيضًا ، والنقابى السكندرى أحمد رمضان زيان وغيرهم من القيادات العمالية المجهولة .

وخير شاهد على ذلك ، ماكانت تردده قيادة حزب الوفد بقولها : « إن الجهاز السرى الذى يقود وينفذ الاغتيالات السياسية يتألف من عمال فقراء(٣٨) لديهم من الخبرة النضالية التى منعت الإنجليزمن معرفة أى شيء عن العمل الفدائى السرى » . فمنذ القبض على عبد الرحمن فهمى فى أول يوليو ١٩٢٠ إلى أبريل سنة ١٩٢٥ ، وذلك رغم النشاط البوليسى الكثيف للإنجليز وأتباعهم ، ورغم الإغراء بالمكافآت التى بلغت عشرة آلاف جنيه للحادثة الواحدة من حوادث الاغتيالات السياسية التى شاعت وانتشرت بعد القبض على عبد الرحمن فهمى . هؤلاء العمال البسطاء هم صناع ثورة ١٩١٩ ومقدماتها ، حيث حولوا ضميرهم إلى حركة عمالية ووطنية ورأيهم إلى فعل ثورى ، تجلى فى الإضرابات والمظاهرات والاغتيالات السياسية . . ومن خلال حركتهم هذه وأفعالهم ، ظهرت كل الزعامات الوطنية بمافيهم سعد باشا زغلول التى أجمعت عليها الأمة .

وللحقيقة فإن سعد زغلول بالذات قدلمح المعجزة العمالية وعبقرية فعلها الثورى فتعامل معها وأمسك بها باعتبارها عصا موسى فى الثورة الوطنية ، ولابد أن يعرف أن سعد زغلول كان يتمتع بخبرة تمتد إلى المدرسة الأفغانية والثورة العرابية . هذه الخبرة التى

اكتسبها كأزهرى ومحام وسياسى ووزير وبرلمانى منتخب وصديق للإنجليز واللورد كرومر ورأس المال الأجنبى وعدو للرأى والحرية الشخصية ومعارض فى النهاية .

ولقد وظف هذه الخبرة فى أمر شخصى تولدت عنه أمور بالغة الأهمية ويتجلى فى اختياره للسيدة صفية زغلول - أم المصريين - زوجة له . وهذه السيدة بنت الفريق مصطفى باشا فهمى التركى الأصل ، الذى تولى منصب رئاسة النظار ثلاث مرات ، بلغت مدتها قرابة خمسة عشر سنة . كما تولى نظارات مختلفة من سنة ١٨٨١ حتى سنة ١٩٠٨ . . ومن ثم فيعتبر أهم ناظر ورئيس للنظار عرفته مصر منذ عهد الخديوى توفيق حتى ثورة ١٩١٩ . . ولهذا كان هذا الصهر صديقًا حميمًا للاحتلال الإنجليزى فى مصر . وفى عهده الأسود وقعت مجزرة الفلاحين فى دنشواى ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية اختار أفرادها مع المدعى العام . ذلك الباشا الصهر الذى يقال عنه أنه كان بمثابة الرافعة التى رفعت سعد زغلول إلى منصب الوزارة فى عهد اللورد كرومر . كما وظف سعد زغلول هذه الخبرة فى مسألة عامة التجسير الخفى مع الجناح الثورى والفدائى فى الحركة العمالية الوطنية بعد تجميد نشاط الجمعية التشريعية مستفيداً من علاقته الانتخابية فى مدينة القاهرة . ومن جراء ذلك فقد تعرض للاشتباه بعد محاولة اغتيال السلطان حسين كامل وأطلق عليه لقب شيخ العصبة . هذا اللقب الذى حاول نفيه بشدة . ولقد ترتب على مسألة التجسير هذه مع الطبقة العاملة وقيادتها بروز زعامة سعد زغلول التى احتضنتها الأمة المصرية بالإجماع .

ومن هنا فإن كل ما استطعنا عرضه وقوله بشأن العمال المصريين كقوة منتجة وكقوة ثورية رئيسية فى الحركة الوطنية والثورة المصرية ، قدقوبل ومازال يقابل بالتعتيم المقصود لكى تضفى طبقة الرأسمالية المصرية على نفسها صفة الدوام والاستمرار ، قائلة وصارخة : أنا الماضى ، أنا الحاضر ، أنا المستقبل ، غير عابئة بدور الطبقة العاملة فى الإنتاج وفى النضال الوطنى ، وأنها لابد أن تجازى الجزاء الأوفى فى المستقبل القريب ، فور تزايد وعيها بمصالحها ومصالح الشعب المصرى الكادح والفقير ، وفور تحقيق وحدتها الاختيارية واستقلال نقاباتها العمالية وظهور حزبها ونهوض إحتجاجاتها الاجتماعية بالشكوى والإضراب والتظاهر من أجل حياة ديمقراطية حرة خالية من الاستغلال والاستبداد .

هكذا يجب أن تضاء لها المآذن وتدق لها أجراس الكنائس اعترافًا بفضلها فى النضال والإنتاج واحتفالاً بقدومها مصحوبة بمستقبل أفضل للشعب المصرى العظيم . . ﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ . . (صدق الله العظيم) .

العامل / عطية الصيرفى

ميت غمر فى أول مايو ١٩٩١

خلف عمارة غطاس بميت غمر

مراجع اللمحة الخامسة

١ - السخرة فى حفر قناة السويس ، مرجع سابق .
٢ - الثورة العرابية ، صلاح عيسى .
٣ - القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، د. لطيفة محمد سالم .
٤ - نفس المرجع .
٥ - شخصية مصر ، د. طاهر عبد الحكيم .
٦ - عبد الله النديم ، العودة إلى المنفى ، أبو المعاطى أبو النجار ، الجزء الأول .
٧ - نفس المرجع ، الجزء الثانى .
٨ - الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة منها ، دكتور سليمان التحنلى .
٩ - تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، أمين عز الدين .
١٠ - نفس المرجع .
١١ - أمين الرافعى رائد صحافة الرأى فى مصر ، صبرى أبو المجد .
١٢ - ملف محاكمة دنشواى ، مجلة المحاماة ، عدد مارس وأبريل ، ١٩٨٠ .
١٣ - إبراهيم الهلباوى ، أعلام المحاماة ، من منشورات نقابة المحامين .
١٤ - ملف محاكمة إبراهيم الوردانى ، مجلة المحاماة ، عدد أبريل ومايو ، ١٩٨٠ .
١٥ - تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها ، مرجع سابق .
١٦ - تاريخ الحركة الوطنية ، شهدى عطية .
١٧ - الحركة العمالية وموقف الصحافة وسلطانها ، مرجع سابق .
١٨ - نفس المرجع .
١٩ - تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها ، مرجع سابق .
٢٠ - الحركة العمالية ، موقف الصحافة منها ، مرجع سابق .
٢١ - نفس المرجع .
٢٢ - نفس المرجع .
٢٣ - الأحزاب المصرية ، د. لبيب يونان .
٢٤ - تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها ، مرجع سابق .
٢٥ - الطليعة ، عدد مايو ١٩٦٥ .
٢٦ - نفس المرجع .

٢٧ - الحركة العمالية والنقابية فى مصر ، عبد المنعم الغزالى .
٢٨ - د. لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية .
٢٩ - أمين الرافعى رائد صحافة الرأى ، مرجع سابق .
٣٠ - من ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق .
٣١ - تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها ، مرجع سابق .
٣٢- مصر وقضايا الاتصالات السياسية ، د. محمود متولى .
٣٣ - مجلة المصور ، عدد أبريل ومارس ، ١٩٧٩ .
٣٤ - الكتاب الممنوع ، الجزء الأول ، مصطف أمين .
٣٥ - نفس المرجع .
٣٦ - نفس المرجع .

* * *

الفكر الواعى والقيادة الثورية فى صفوفهم . فقد كان الفكر السائد بينهم هو الفكر الصوفى الساذج والبسيط ونقاباتهم الحرفية كانت فى خدمة السلطان ، ولذلك تعرضت الصناعات المصرية للخراب . يقول على باشا مبارك : وانعدمت الصنائع من القطر إلا الدنىء وانحصرت صنائعه بعد السعة فى قزازة أكليان وعمل الضبب ولم تزل الصناعة تتقهقر ويرحل الصناع لتسلطن الفقر وموت الصانع البارع جوعًا(١٩).

- شروق من الغرب :

خلال الظلام المملوكى والعثمانى الكثيف والمتراكم على مصر الصناع والفلاحين مصر الزرع والضرع والحرفة والصنعة ، طلع على مصر شروق من الغرب ممثلاً فى الحملة الفرنسية على مصر رغم اتجاهاتها الاستعمارية التى كانت أرحم بكثير من حكم المماليك والعثمانيين .

ولقد تجلى ذلك الشروق فى بعث الوطنية المصرية وطنية الصناع الحرفيين والفلاحين ومثقفى الأزهر فى صحوة واحدة فى الريف والمدينة .

فالصناع المصريين تفجرت ثوريتهم الكامنة فى ثورة القاهرة الأولى والثانية ضد الفرنسيين ، كما تفجرت طاقاتهم وخبراتهم المهنية والفنية فى صناعة السلاح وتمويلها بهدف تسليح الثورة ضد الفرنسيين .

ولقد ظهرت تلك المعجزة الوطنية لحظة فرار المماليك كالجرذان أمام جيوش الحملة الفرنسية تاركين الأرض والعرض بغير دفاع مما أدى إلى سقوط مثل الفارس المملوكى والطاووس المدرع الذى لا يهزم من وجدان المصريين وحل محله مثل الفارس المصرى الصانع والفلاح وشيخ الأزهر(٢٠) .

ولقد تجلى ذلك الشروق أيضًا فى بروز علاقات إنتاج رأسمالية جديدة ومتقدمة ، حيث سادت حرية العمل فى صفوف الصناع الحرفيين ونقاباتهم التى عرفت الانتخابات العمالية والنقابية لأول مرة وظهر العمل الحر والمأجور خاليًا من شوائب السخرة والعمل الإكراهى بتشغيل الكثير من العمال المصريين بأجور سخية وساعات عمل محددة تتخللها الراحة لتناول طعام الغداء وذلك بواسطة آلات تخفف عنهم مشاق العمل والتشغيل وذلك فى الصناعات الحربية والمدنية والإنشائية التى أقامتها سلطة الحملة الفرنسية والتى كان

العامل عطية الصيرفى فى سطور

- من مواليد ميت غمر عام ١٩٢٦ .
- حفظ القرآن وجوده وبدأ حياته صبى نحاس ثم صبى حدَّاد .
- اشتغل عاملاً فى شركة المحلة للغزل والنسيج ثم عاملاً فى الجيش البريطانى ثم عاملاً بوزارة الزراعة ثم عمل كمسارى أتوبيس بشركة أتوبيس وسط الدلتا .
- بدأ حياته النقابية والسياسية فى مايو ١٩٤٥ ، شغل العديد من المراكز النقابية .
- اختار طريق الفكر الاشتراكى واكتسب عضوية الحركة الديمقراطية .
- اعتقل فى العهد الملكى وفى عهد عبد الناصر والسادات ومبارك ، وبلغت سنوات سجنه قرابة ١٥ سنة ، كما بلغت سنوات تشريده ٢٠ سنة .
- فى عام ١٩٧٥ انتخب بالمجلس المحلى لمركز ميت غمر ورئيسًا للجنة القوى العاملة .
- فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ حصل على ٤٥ ألف صوت زورتها الحكومة إلى ٣٧ ألف صوت وانتفضت جماهير ميت غمر من أجل التزوير وقبض عليه مع المئات من المواطنين .
- عضو باللجنة المركزية لحزب التجمع .

كتب للمؤلف

- دور العمال فى المجتمع الاشتراكى والإنتاج .
- عمال التراحيل .
- نقاباتنا فى خدمة السلطان .
- عسكرة الحياة العمالية والنقابية .
- اشتراكية أفندينا والنشأة العمالية الحديثة .
- من يحكم مصر المحروسة ؟ .
- عديد من الدراسات والمقالات العمالية والاجتماعية والسياسية .

كتب تحت الطبع

- الحريات النقابية والمضمون الاجتماعى .
- الطريق إلى ثورة الريف .
- هتلر المصرى والفاشية المصرية الحديثة .
- الانتخابات المصرية بين الفاشية والمجتمع المدنى .

المحتويات

الموضـــوع صفحة

اللمحة الأولى : مصر هبة العمل والعمال :

- تاريخ الملوك والأشياء ٨
- العمل المأجور ظاهرة مصرية ٩
- رأسمالية الدولة الفرعونية ٩
- الوجود العمالى يعتنق المسيحية ١٠
- اللسان العربى لغة الصناع والإنتاج ١١
- الإسلام عدل وحرية ١٣
- الصناع الأقباط بناة مصر الإسلامية ١٤
- الصناع المصريون يتجهون يساراً ١٦
- شروق من الغرب ١٩
- اشتراكية أفندينا ٢٠
- النشأة العمالية الحديثة ٢١
- الطبقة العاملة تثبت وجودها ٢٤
- سقوط الثورة الصناعية وعمالها ٢٧
- مراجع اللمحة الأولى ٢٨

اللمحة الثانية : رأس المال الأجنبى وظهور الطبقة العاملة المصرية :

- المجاعة القطنية فى أوروبا ٣٠
- المزرعة القطنية مشروع استعمارى ٣١
- بنوك وخواجات ٣٤
- شركات أجنبية وعمال مصريون ٣٧
- امتيازات . استغلال . عربدة ٤١
- الرأسمالية البيروقراطية إدارة للصراع ٤٤
- مراجع اللمحة الثانية ٤٨

الموضوع صفحة

□ اللمحة الثالثة : السخرة .. تعميل رأسمالى بالإكراه :

- السخرة تعميل رأسمالى بالإكراه ٥٠
- التعميل الإكراهى للمزرعة القطنية ٥١
- مجاملة إنجلترا وفرنسا بالسخرة ٥٤
- سخرة رأس المال المباشرة ٥٥
- سوق العمل الإكراهى والحر ٥٨
- حشود العمال المسخرة ٥٨
- رجال الدين فى خدمة السخرة ٥٩
- جمع العمال بقوة الضبط والربط ٦٠
- سخرة الليل والنهار ٦٠
- الشركة تأكل الشوك بحنك غيرها ٦١
- العطش . المرض . الموت ٦١
- أجور هزيلة وإنتاج بالمقطوعية ٦٣
- عرائض عمالية تدافع عن شركة القناة ٦٤
- سخرة السادة والسيادة ٦٦
- عسكرة السخرة والعمل الإكراهى ٦٧
- قانون العونة يا بطالين ٧٣
- مراجع اللمحة الثالثة ٧٩

□ اللمحة الرابعة : الطبقة العاملة المصرية تتخطى مرحلة الفطام :

- طبقة جديدة فى المجتمع ٨٢
- الورشة مدرسة العصر ٨٥
- مصر الحديثة بعمالها ٨٨
- عطشجية وتملية وخطرية وأنفار ٨٨
- أسطوات وصنايعية ٩١
- العمال الأحرار فى حفر القناة ٩٥
- عمال المصانع الخديوية ٦٨

الموضـــــوع	صفحة
- عمـال وأفندية	٩٩
- عمـال الشركات والرأسمالية الكبيرة	١٠٢
- مظاهر علاقات العمل والعمال	١٠٣
- القصور الذاتى للطبقة العاملة	١١١
- مراجع اللمحة الرابعة	١١٤
اللمحة الخامسة : الطبقة العاملة المصرية صانعة ثورة ١٩١٩ :	
- الطبقة العاملة صانعة ثورة ١٩١٩	١١٦
- زعيم وطنى من العمال	١١٩
- النضال المطلبى والوطنى المبكر للعمال المصريين	١٢٣
- مولد حركة الاحتجاج العمالى	١٢٦
- مظاهر الاحتجاج الاجتماعى للعمال المصريين	١٣٢
- الاحتجاج بالشكوى والعريضة العمالية	١٣٣
- الاحتجاج بالإضرابات والمظاهرات العمالية	١٣٧
- الرصاص والمشانق والإضرابات الثقيلة	١٤٢
- الإضرابات العمالية حديث الناس	١٤٩
- إضراب عمال السكة الحديد فى ١٣ أغسطس ١٩٠٨	١٥١
- إضراب عمال ترام القاهرة فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٨	١٥٢
- إضراب عمال عنابر السكة الحديد فى ١٧ أكتوبر ١٩١٠	١٥٤
- إضراب عمال ترام القاهرة فى ٣٠ يوليو ١٩١١	١٥٦
- نقابات عمالية . أحزاب سياسية . جماعات سرية	١٦٩
- غياب العلاقات القانونية للعمل والعمال	١٧٥
- خطوة للخلف	١٧٨
- خطوتان للأمام	١٨٢
- الطبقة العاملة تحقق المعجزة الوطنية	١٨٧
- لمن تضاء المآذن المصرية ؟	١٩٣
- مراجع اللمحة الخامسة	٢٠٦
- **العامل عطية الصيرفى فى سطور**	٢٠٨

رقم الإيداع ٩٨/١٤١٣٩
الترقيم الدولي 977-221-087-8



هذا الكتاب

هـذا الكتاب الذى خطه العامل المصرى اليسارى عطية الصيرفى هو بمثابة صرخة للمثقفين المصريين الذين لم يأبهو بتاريخ مصر الطبقى والاجتماعى الذى لم يكتب بعد، حيث غفلوا تماماً عن إبراز تاريخ طبقات الشعب المصرى الكادحة والاجيرة والمنتجة بينما اهتموا بتاريخ الملوك والسلاطين والحكام من المصريين والغزاة وكأن هؤلاء الحكام كانوا بغير رَعِّيه من المصريين تكدح فى الزرع والضرع والحرفة والصنعة. كما اهتموا بتاريخ الاشياء وكأنها قد وجدت بغير صناع من المصريين.

ومن هنا فالتاريخ المصرى لم يكتب من منطلق صراع الطبقات الظالمة والمظلومة. ولكنه كتب بشكل وصفى عن حياة الحكام دون ذكر طبائع استبدادهم للشعب المصرى الذى لم يتخل عن المقاومة مما يعنى ان ذلك التاريخ قد كتب من طرف واحد لخدمة الحكام فقط.

● ولذلك جاءت كتب العامل المصرى اليسارى عطية الصيرفى التى تحاول بعث التاريخ الاجتماعى المصرى بعيداً عن المثقفين .. ففى ذلك الكتاب يثير ملامح الكيفية النضالية لولادة الطبقة العاملة المصرية الحديثة بين السخرة ورأس المال الاجنبى فى مواجهة الاقطاع والخواجات الأجانب .. فثارت خلال حفر قناة السويس وشاركت فى الثورة العرابية وتصدت للانجليز والأقطاع ورأس المال الاجنبى وأسست نقاباتها العمالية التى كانت مدارس حرب للعمال بدليل أنها أفرزت الحركة العدائية المسلحة والحركة الجماهيرية النشطة قبل ثورة ١٩١٩ وبعدها بقيادة أبطالها العظام مثل ابراهيم موسى البراد بالسكة الحديد والشيخ أحمد جاب الله الخراط بالسكة الحديد وغيرها. ان هؤلاء الابطال الذين فجروا ثورة ١٩١٩ من الناحية الفعلية قد راحوا نسياً منسياً من المؤرخين حيث حل محلهم عبد الرحمن بك فهمى. هكذا أثبتت البورجوازية المصرية وجودها على حساب الطبقة العاملة المصرية التى تشبه الأيتام على موائد اللئام فى مصر المحروسة.

العامل

عطية الصيرفى



يشرف الجنرال المهندس الفرنسى كفار بللى الذى أنشأ عدداً من الجسور والكبارى والقناطر فى قلب القاهرة منها قنطرة شبرا التى كانت تسمى بقنطرة الذى كفر .

وكان من أبرز تجليات ذلك الشروق مجىء المطبعة لأول مرة إلى مصر ونشر العلوم الحديثة وجمع الصناع ومشايخ الأزهر للإطلاع على الخبرات العلمية والعملية للعلوم والصناعات الحديثة دخول الحياة البرلمانية إلى مصر وما قام به الجنرال الاشتراكى كفار بللى فى مجال الدعوة إلى الاشتراكية فى مصر(٢١) .

- اشتراكية أفندينا :

انطفأ الشروق الآتى من الغرب وغامت مصر من جديد فى الظلام المملوكى والعثمانى فور رحيل الحملة الفرنسية من مصر ، وحيث عادت الوحشية الكئيبة للحكام المماليك والأتراك الذين أهدروا حياة المصريين بالحملة الفرنسية ونهبوا أرزاقهم وممتلكاتهم وفرضوا السخرة والضرائب المتعددة على الصناع والتجار والفلاحين من جديد .

ولكن فى وسط ذلك الظلام الدامى كان هناك من يحاول بجد واجتهاد تكرار الحملة الفرنسية وعودتها فى طبقة جديدة ، حيث استطاعت بعض القوى الوطنية - التى تشربت أفكار هذه الحملة التى كانت جزءاً من أفكار الثورة الفرنسية - هدم ومحو سلطة المماليك والأتراك باختيار محمد على واليًا على مصر بواسطة الجماهير المصرية وإرادتها الحرة ويبدو أن هذه القوى الوطنية قد تأثرت بالفكر الاشتراكى الذى أشاعه فى مصر الجنرال كفار بللى أحد قادة الحملة الفرنسية الذى مات فى مصر وكان من أبرز عناصر هذه القوى الشيخ محمد المهدى سكرتير الديوان الذى أنشأه نابليون بونابرت فى مصر وعضو اللجنة المالية للحملة الفرنسية وواضع الشروط الخاصة باختيار محمد على واليًا .

والوالى المختار بالشروط المصرية كان ظاهرة فى اختياره وفى سياساته قبل الولاية وبعدها . ففى ظاهر الأمر كان مقدونى الجنسية عثمانى التبعية يعتنق الإسلام دينًا واسمه محمد على ، وفى الباطن كان اشتراكيًا سان سيمونيًا ، وقد جاء إلى مصر فوجد فى انتظاره تلاميذ كفار بللى ، ذلك الجنرال الفرنسى الذى بذر بذور الاشتراكية فى مصر أثناء وجود الحملة الفرنسية - فقدموه للمصريين وجهزوا شخصيته حتى أصبح حاكمًا على مصر التى توافد إليها فى عهده العديد من الاشتراكيين الفرنسيين من أتباع سان سيمون للمشاركة فى بناء مصر الحديثة تنفيذًا لشعارهم « زواج الشرق من الغرب »(٢٢) .

وبناء مصر الحديثة كان مستحيلاً ما لم يتم تطبيق اشتراكية أفندينا ، أى اشتراكية سان سيمون الفرنسية ، بواسطة نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية . . هذا النظام الذى واجه الإقطاع المملوكى والعثمانى والمشيخى بتنفيذ الإصلاح الزراعى مرتين ونفى بعض الإقطاعيين المشايخ بالإضافة إلى مذبحة المماليك التى كانت أشبه بجراحة ناجحة لاستئصال المصران الأعور من جسد المجتمع المصرى .

وخلال المواجهة مع الإقطاع حققت اشتراكية أفندينا الثورة الصناعية والإنشائية وشيدت البنية الأساسية لمصر الحديثة وأسست جيشًا مصريًا لا نظير له فى الشرق .

وقد اشتق من ذلك ظهور طبقة عاملة حديثة ذات أصول فلاحية وذات أصول حرفية ، وذلك بجانب الأعداد الهائلة من فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين المسخرين فى أشغال السخرة العامة والسخرة الخاصة فى مزارع الحكام ووساياهم .

فالفلاحون المصريون قد ولوا وجوههم شطر المصانع والترسانات والمشاريع الإنشائية والعمرانية هربًا من السخرة والعمل الإكراهى السائد بمقتضى لائحة الفلاح والعمال والصناع الحرفيين اضطروا للعمل فيها بعد أن تعرضت الصناعات الحرفية للمصادرة والملاحقة من حكومة رأسمالية الدولة الاحتكارية فى عهد محمد على الذى كان يصف الإنتاج الحرفى بالإنتاج البرانى الذى يجب مصادرته .

- النشأة العمالية الحديثة :

كان أبرز مظاهر بناء مصر الحديثة بواسطة تطبيق اشتراكية أفندينا ونظام رأسمالية الدولة المشابه للنمط الفرعونى للإنتاج تتجلى فى حلول الآلة التى تدار بالقوة المحركة بدلاً من العدة ، مثل المنشار والمطرقة والسندان التى يعمل بها الصانع نفسه ، وفى حلول الصناعات الحديثة والثقيلة محل الصناعات الحرفية والتقليدية ، وفى حلول المصانع والترسانات محل الورش والدكاكين الحرفية الصغيرة ، وفى حلول العامل الحديث محل الصانع الحرفى ، وفى حلول التجمع العمالى فى المصانع والترسانات محل بعثرة الصناع الحرفيين فى الحرف المختلفة ، وفى حلول علاقات الإنتاج الرأسمالية محل علاقات الإنتاج الأموية ، وفى حلول العصيان العمالى محل الطاعة المشيخية والأبوية ، وفى حلول رأسمالية الدولة محل مشايخ الحرف ومعلمى الصنعة .

إن ذلك الحلول العظيم الذى اشتقت من خلاله طبقة رأسمالية الدولة والطبقة العاملة المصرية الحديثة ، قد أوجد مناخه الحضارى المنافى لمناخ الاستبداد الشرقى الذى يسود بلاد الشرق ، حيث انتشرت الكتاتيب والمدارس والبعثات العلمية والعمالية ، بالإضافة إلى الطباعة والمطبعة ، كما تم تصفية نظام الالتزام والملتزمين فى الريف وطرد النظام الإدارى الحديث فى الدواوين الحكومية وتأسيس البرلمان المصرى ممثلاً فى الديوان العمومى . وصعود القانون العام من خلال لائحة الفلاح وقانون السياستنامة . . وعلى رأس تلك المؤسسات الفوقية التى كانت تحكم المناخ المصرى الحديث ، تأسس الجيش المصرى الحديث والعظيم(٢٣) .

وبذلك لم تعد مصر بلد المساجد والكنائس فقط ، بل أصبحت أيضاً بلد المصانع والترسانات الصناعية ، حيث انتشرت هذه المصانع والترسانات فى طول البلاد وعرضها فى القاهرة والإسكندرية وكل المدن والبنادر المصرية تجاورها المشروعات الإنشائية والمعمارية الكبرى ، حيث أنشئت القناطر الخيرية والموانى البحرية فى الإسكندرية وأبى قير ورشيد ودمياط والعريش والقصير وسواكن ومصوع وعشرات من السفن التجارية ، ولهذا تدفق السياح إلى مصر . ففى سنة ١٨٣٧ وصل ١٠٧٦ سائح ، وفى سنة ١٨٣٩ وصل ١٥٠٦٦ سائح .

والأمر الذى ينبغى معرفته أن الذى حدث فى مصر فى هذه الفترة ثورة صناعية مماثلة للثورة الصناعية الأوربية ، حيث تجلت الخريطة الصناعية فى مصر وضمت الآتى :

مصانع الغزل والنسيج(٢٤)

١ - مصنع الخرنفش .
٢ - فابريقة مالطة ببولاق .
٣ - فابريقة إبراهيم أغا .
٤ - فابريقة السبتية .
٥ - مصنع نسيج البركال ببولاق .
٦ - مصنع أمشاط الغزل .
٧ - مصنع الجوخ ببولاق .
٨ - مصنع الحرير بالخرنفش .
٩ - مصنع الحبال .
١٠ - مجموعة مصانع الصوف والبطاطين .
١١ - كارخانة الطربوش بفوة .
١٢ - مصنع الغزل والنسيج بقليوب .
١٣ - مصنع الغزل والنسيج بشبين الكوم .
١٤ - مصنع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى .
١٥ - مصنع الغزل والنسيج بزفتى .
١٦ - مصنع الغزل والنسيج بميت غمر .

١٧ - مصنع الغزل والنسيج بالمنصورة
١٨ - مصنع الغزل والنسيج بدمياط .
١٩ - مصنع الغزل والنسيج بدمنهور .
٢٠ - مصنع الغزل والنسيج بفوة .
٢١ - مصنع الغزل والنسيج برشيد .
٢٢ - مصنع الغزل والنسيج ببنى سويف.
٢٣ - مصنع الغزل والنسيج بأسيوط .
٢٤ - مصنع الغزل بانتيا .
٢٥ - مصنع الغزل والنسيج بطنطا .
٢٦ - مصنع الغزل بجرجا .
٢٧ - مصنع الغزل بفرشوط .
٢٨ - مجموعة مصانع الكتان .
٢٩ - المبيضة وكانت تقع ما بين بولاق وشبرا .
٣٠ - مبيضة شبرا شهاب قليوبية .
٣١ - مبيضة شبين الكوم .
٣٢ - مبيضة المحلة الكبرى .
٣٣ - مبيضة المنصورة .

مصانع النيلة

١ - مصنع النيلة فى شبرا شهاب .
٢ - مصنع النيلة فى الفزازية .
٣ - مصنع النيلة فى ميت غمر .
٤ - مصنع النيلة فى المنصورة .
٥ - مصنع النيلة فى منوف .
٦ - مصنع النيلة فى ابيار .
٧ - مصنع النيلة فى الأشمونين .
٨ - مصنع النيلة فى بركة السبع .
٩ - مصنع النيلة فى المحلة الكبرى .
١٠ - مصنع النيلة فى أبو تيج .
١١ - مصنع النيلة فى ملوى .
١٢ - مصنع النيلة فى منفلوط .
١٣ - مصنع النيلة فى طنطا .
١٤ - مصنع النيلة فى أسيوط .
١٥ - مصنع النيلة فى الفشن .
١٦ - مصنع النيلة فى الجيزة .

مصانع الصناعات الغذائية والحضارية

١ - مصنع السكر فى الديدمون مركز ملوى .
٢ - مصنع السكر فى ساقية موسى مركز ملوى .
٣ - مصنع السكر فى الروضة مركز ملوى .
٤ - مصنع الصابون .
٥ - مصنع الزجاج .
٦ - مصنع الشمع .
٧ - مصنع الورق .
٨ - مصنع الزيوت .
٩ - مدبغة الجلود .
١٠ - مؤسسة المطابع وسبك الحروف .

مصانع الصناعات الثقيلة والاستراتيجية

١ - قسم الورش ببولاق .
٢ - معمل سبك الحديد .
٣ - مصنع ألواح النحاس .
٤ - سبك الحديد بقليوب .
٥ - مصنع الحدادة ولزوم السفن برشيد .

ترسانات ومصانع حربية

١ - ترسانة بولاق .
٢ - ترسانة السويس .
٣ - ترسانة الخرطوم .
٤ - ترسانة الإسكندرية .
٥ - مصنع أقمشة الشراع برشيد .
٦ - مصنع الحبال فى القاهرة .
٧ - مصنع ألواح النحاس بالقلعة .
٨ - مصنعان لعمل البنادق بالقلعة والحوض المرصود .
٩ - معمل البارود بالروضة .
١٠ - معامل لصنع ملح البارود .
١١ - معمل صب المدافع .
١٢ - مصنع الجوخ والصوف ببولاق والقاهرة ودمنهور لصنع ملابس العساكر والضباط .

فى هذه القلاع الصناعية الحديثة ظهرت النشأة العمالية الحديثة التى تمارس العمل المأجور حيث بلغ عددها حوالى ٤٠ ألف عامل يعملون فى المصانع و ٤٦٦٣ عامل بالترسانة وملحقاتها و ١٥٠٠ عامل فى المصانع الحربية وثمانية آلاف عامل فى صناعة السفن وقد أتقن الصنعة منهم ١٦٠٠ عامل .

هؤلاء العمال كانوا فى جملتهم عمالاً فنيين ومهنيين قد تعلموا الصناعات الحديثة فى مدارس التدريب المهنى التى أنشأها نظام محمد على وفى المصانع الحديثة وفى البعثات العمالية التى ذهبت للتدريب المهنى والفنى فى مصانع فرنسا وإنجلترا وإيطاليا .

- الطبقة العاملة تثبت وجودها :

إن الطبقة العاملة كقوة رئيسية منتجة فى الحياة والمجتمع تتجلى فى إثبات وجودها الاجتماعى والاحتجاجى الفعال ، حيث تصنع الخيرات المادية وتعارض الاستغلال لصالحها وصالح كل الكادحين ، فهى طبقة منتجة بطبعها معارضة بغريزتها . ولقد صدق مكسيم جوركى أديب هذه الطبقة عندما قال : لقد جئت إلى هذه الدنيا لأعترض .

ففى المجال الاقتصادى ظهر مردود الوجود المنتج للطبقة العاملة المصرية والحديثة ، حيث زادت إيرادات مصر من ٠٨٦ر١٦٠ جنيهاً فى سنة ١٧٩٨ إلى ١٠٠ر١١٤ر٣ جنيهاً فى سنة ١٨٣٥ وزادت الأرض المزروعة من ٠٠٠ر٩٢٠ فداناً فى سنة ١٨٢٠ إلى ٠٠٠ر٠٢٠ر٤ فداناً فى سنة ١٨٤٠ ، كما زاد عدد السكان من مليونين فى سنة ١٨٠٠ إلى أربعة ملايين وستمائة ألف نسخة فى سنة ١٨٥٠ .

وخلال هذه الفترة ازدهرت تجارة الترانزيت من السويس إلى الإسكندرية حتى بلغت أربعين مليوناً من الجنيهات . كما ازدهرت المواصلات النيلية فزاد عدد المراكب من ١٦٠٠ مركب فى عهد الحملة الفرنسية إلى ٣٣٠٠ مركب فى عهد محمد على وذلك بالإضافة إلى ٢٦ سفينة بحرية كبيرة لخدمة التجارة الدولية .

ذلك هو بعض ملامح الوجود الاجتماعى للطبقة العاملة الحرفية فى مجال إنتاج الخبرات المادية التى سيطرت ببضائعها وسلعها على السوق المصرية والسودانية والشامية واكتسحت أمامها السلع والبضائع الإنجليزية والأوربية وذلك فضلاً عن إمداد الجيش المصرى بحاجاته الحربية والمعيشية .

أما ملامح الوجود الاجتماعى فى مجال الاحتجاج الاجتماعى من أجل تحسين ظروف عمل العمال والحصول على مكاسب عالية جديدة فى إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية المتخلفة والمماثلة لعلاقات الإنتاج فى الدول الصناعية الأوربية ، فقد أثبت العمال المصريون من أبناء النشأة العمالية الأولى أنهم قوة احتجاجية معارضة لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان من خلال إضراباتهم العمالية فى مصنع غزل أسيوط وفى مصانع القاهرة ورشيد وفى الترسانة البحرية بالإسكندرية . هذه الإضرابات التى كانت تستهدف تحسين أحوال العمال ووقف إهاناتهم بالضرب بالسوط والنبوت بواسطة المديرين الأتراك من ممثلى رأسمالية الدولة الاحتكارية فى المصانع والترسانات الصناعية مما يؤكد على تفشى منازعات العمل والعمال فى عهد محمد على[٢٥] .

ولقد واجه نظام الوالى محمد على ذلك الوجود الاحتجاجى للعمال المصريين بالسيف والمشنقة لإجبار العمال على السكوت الجبان ، الأمر الذى أدى إلى هدوء وجودهم الاحتجاجى . . وبذلك خسر العمال من التردى الذى أصاب هذا الوجود

حيث توقف أى اعتراض على استغلالهم وإهانتهم وتوقفت أية مطالبة لتحسين ظروف عملهم على المدى القريب . أما على المدى البعيد فقد كانت خسارتهم ماحقة ومدمرة لعدم قدرتهم الدائمة على حماية الثورة الصناعية المصرية وما أوجدته من مصانع وترسانات عندما هاجمتها الثورة المضادة بقيادة الوالى عباس الأول الذى يسانده فى ذلك الإنجليز والأوربيون .

وفى هذا الصراع انتصرت الثورة المضادة ولكن انتصارها لم يكن انتصاراً فقط على الثورة الصناعية المصرية ، بل كان انتصاراً على الإمبراطورية المصرية التى اشتقت من قلب الثورة الصناعية وانبثقت من جهد الطبقة العاملة المصرية الحديثة التى كانت وراء انتصارات الجيش المصرى وجبرت كل كسر يعتريه وكل هزيمة تصيبه . فعندما تحطم الأسطول البحرى المصرى فى معركة نفارين البحرية ، قامت الطبقة العاملة المصرية بصناعة أسطول بحرى آخر أشد قوة وأكثر عدداً .

ولذلك أسرعت القوى الاستعمارية بتصدير الثورة المضادة لمحو الثورة الصناعية المصرية وإزالتها وتشريد عمالها حتى تفقد مصر الحديثة قواها المحركة فلا تستطيع النهوض كدولة صناعية كبرى وإمبراطورية عسكرية اقتصادية وحضارة عظمى فى الشرق ، ولهذا تحالفت القوى الاستعمارية لمنع ذلك النهوض حتى تستطيع غزو مصر بالأساطير الحربية ورأس المال الأجنبى .

وفى سبيل منع ذلك النهوض وخنق فاعليته ومضمونه ، فقد تم توقيع الاتفاقية التجارية بين إنجلترا وتركيا فى سنة ١٨٣٨ ، حيث تقضى هذه الاتفاقية على تحويل الإمبراطورية العثمانية بما فيها سوريا ومصر إلى مصدر لتزويد إنجلترا بالمواد الخام وبواسطة هذه الاتفاقية حاولت إنجلترا تجاوز نظام احتكار رأسمالية الدولة المصرية للتجارة بشراء القطن المصرى والصوف والحرير من سوريا بأسعار مخفضة ، ولكن محمد على اعترض على ذلك ورفض تطبيق هذه المعاهدة ، كما اعترض على إنشاء خط ملاحى للإنجليز فى نهر الفرات وهذا ما دفع إنجلترا وتركيا والدول الأوربية إلى تصفية الثورة الصناعية المصرية وتشريد عمالها بالقوة المسلحة .

- سقوط الثورة الصناعية وعمالها :

بواسطة القوة المسلحة سقط نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية دون سقوط نظام حكم محمد على وأسرته ، حيث أدركت القوى الاستعمارية وجوه الضعف فى هذا النظام السلطوى بقيادة محمد على محدداً فى ابتعاد الجيش المصرى بقيادة إبراهيم باشا عن قاعدته الرئيسية فى مصر ، حيث طالت خطوطه حتى ابتعدت من مشارف قاعدته الرئيسية فى مصر ، وحيث طالت خطوطه حتى اقتربت من مشارف عاصمة الخلافة العثمانية . ومحدداً أيضاً فى غياب الوجود الاحتجاجى والثورى للطبقة العاملة المصرية بسبب استبداد الوالى محمد على ، مما أدى إلى تقليص نفوذه الجماهيرى ، حيث وُصف بأنه بنى قصراً وهدم مصراً .

وقد بدأ تنفيذ السقوط بعقد اتفاقية لندن فى سنة ١٨٤٠ التى وقعت عليها إنجلترا والنمسا وروسيا وتركيا وتقضى بتسليم محمد على حكم مصر الذى يظل حكماً يتوارثه أبناؤه فى إطار التبعية للدولة العثمانية وقد رفضها محمد على ولم يوقع عليها إلا تحت تهديد مدافع الأسطول البريطانى . . هكذا استسلم محمد على للقوى الاستعمارية ، ثم استسلم للشيخوخة وأمراضها فتنحى عن إدارة شئون البلاد لولده إبراهيم الذى لم يحكم غير شهور معدودات ، ثم فارق الحياة فآلت السلطة إلى عباس الأول(٢٦) .

وعلى الفور بدأ سقوط نظام رأسمالية الدولة المصرية واشتراكية أفندينا محمد على السانسيمونية ، ثم سقطت الثورة الصناعية فى مصر الحديثة ومعها عمالها بتفكيك المصانع والترسانات وتشريد الطبقة العاملة الحديثة فى نشأتها الأولى . وبذلك تحقق الهدف الأول للاستعمار الأوروبى فى السيطرة على السوق المصرية والعربية ولم يبق غير هدف آخر أهم من الأول بكثير وتمثل فى تحويل مصر إلى مزرعة قطنية لصالح إنجلترا والدول الأوروبية .

* * *

لمحات من تاريخنا العمالي والنقابي

ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة
مـــن بين السُّخرة ورأس المال الأجنبي

العامل
عطية الصيرفي

دار الثقافة الجديدة

مراجع اللمحة الأولى

١ - استعمار مصر : تأليف بتموث ميتشل . ترجمة بشير السباعى وأحمد حسان .
٢ - عسكرة الحياة العمالية والنقابية فى مصر - عطية الصيرفى .
٣ - بدائع الزهور - ابن إياس .
٤ - نقاباتنا فى خدمة السلطان - عطية الصيرفى .
٥ - نفس المرجع .
٦- نفس المرجع .
٧ - نفس المرجع .
٨ - نفس المرجع .
٩- نفس المرجع .
١٠- نفس المرجع .
١١ - نفس المرجع .
١٢ - نفس المرجع .
١٣ - نفس المرجع .
١٤ - نفس المرجع .
١٥ -بدائع الزهور - مرجع سابق .
١٦ - نقاباتنا فى خدمة السلطان - مرجع سابق .
١٧ - نفس المرجع .
١٨ - الخطط التوفيقية - على باشا مبارك .
١٩ - اشتراكية أفندينا والنشأة العمالية الحديثة - عطية الصيرفى .
٢٠ - نفس المرجع .
٢١ - نفس المرجع .
٢٢ - نفس المرجع .
٢٣ - نفس المرجع .
٢٤ - نفس المرجع .
٢٥ - تاريخ الأقطار العربية : لوتسكى .

* * *

اللمحة الثانية

رأس المال الأجنبى

وظهور الطبقة العاملة المصرية

- الجماعة القطنية فى أوربا :

خلا الجو من صراخ العقاب واستراح الغاب من صوت الأسد ، حيث تفككت المصانع المصرية الحديثة وتوقفت عن الإنتاج والدوران فى كل المدن والبنادر المصرية . ولم تعد حشود العمال المصريين تتوافد إليها كل صباح وبالتالى فقد تفتت هذه الكتلة العمالية الحديثة وتبعثر أفرادها من العمال الفنيين والأسطوات المهنيين الذين كانوا يتجمعون وينتجون ويضعون الحياة تحت سقف المصنع تربطهم علاقات الأخوة وأعراف الزمالة وقيم العمل والإنتاج الرفيعة الشأن والمستوى .

هؤلاء الصنايعية الأفذاذ بناة مصر الحديثة قد حلت بهم كارثة التشرد وإهدار الرزق الحلال من جراء غلق المصانع والترسانات المصرية الحديثة بالضبة والمفتاح وتركها للصدأ والخراب ، فباتت مأوى للبوم والحشرات وسكنى للصوص والزناة واللوطين وتحول اسمها الشريف - الكارخانة - عنوانًا على محلات الدعارة وتجارة اللذة والأفخاذ والجريمة الأخلاقية(1) .

ونتيجة لعدم وجود سوق للعمل والعمالة فى مصر تمتص هؤلاء الآلاف من الصنايعية والعمال الفنيين المطرودين من صناعات مصر الحديثة ، تفشت البطالة فى المدن والبنادر المصرية ، مما اضطر العمال العاطلين إلى فتح ورش ودكاكين صغيرة للصناعات المختلفة أو العمل فى مزارع كبار رجال الدولة كعمال فنيين أو أسطوات فى مزارعهم ووساياهم لإصلاح آلات الزراعة وإدارة معداتها الحديثة .

تلك هى أحوال الطبقة العاملة المصرية الناشئة التى كانت أهم ثروة قومية وبشرية فى مصر الحديثة التى حكمها محمد على من سنة ١٨٠٥-١٨٤٨ وإبراهيم من ١٨٤٨-١٨٤٨ وعباس الأول من ١٨٤٨-١٨٥٤ وسعيد من ١٨٥٤-١٨٦٣ وإسماعيل من ١٨٦٣-١٨٧٦ وتوفيق من ١٨٧٩-١٨٩٢ وعباس الثانى من ١٨٩٢-١٩١٤ ثم السلطان حسين كامل والملك فؤاد والملك فاروق .

هكذا فقدت مصر الحديثة صناعاتها وعمالها الفنيين بسبب نشوء علاقة التبعية بين مصر وأوربا التى وظفتها إنجلترا والدول الأوربية لخدمة الطفرة فى صناعة وتجارة الأقمشة والملابس الجاهزة التى كانت تباع وتطرح فى المتاجر الكبرى والمعارض الصناعية . حيث

اكتشفت آلات حديثة للغزل والنسيج والخياطة والتريكو ، هذه الآلات التى كانت تعانى من المجاعة القطنية لسد حاجات المعارض والمتاجر والمخازن من الأقمشة والملبوسات ذات المقاييس الموحدة والمختلفة[٢] .

ومن هنا تولدت علاقات التبعية والاستعمار التى فرضت على مصر فى آخر عهد محمد على نتيجة المجاعة القطنية فى أوربا التى يمكن مواجهتها بإشباع مصانع الغزل والنسيج والتريكو والملابس الجاهزة بتحويل مصر إلى مزرعة قطنية .

وقد بدأت هذه العلاقات تتواجد بتنفيذ المعاهدة التجارية الإنجليزية لعام ١٨٣٨ التى قضت على نظام احتكارات محمد على وأصبح من ذلك الوقت باستطاعة التجار وأرباب العمل والصناعة الإنجليز شراء القطن المصرى بحرية وبصورة مباشرة من المنتجين بواسطة وكلائهم كما استطاعوا تصدير بضائعهم إلى مصر دون أن يدفعوا عنها إلا رسومًا ضئيلة جدًا . . ولذلك شغلت إنجلترا فى عام ١٨٤٥ المرتبة الأولى فى تجارة مصر الخارجية[٣] .

- المزرعة القطنية مشروع استعمارى :

لا أغالى إن قلت إن مشروع المزرعة القطنية الذى أشرف على قيامه ولاة مصر من أسرة محمد على وقبض على نواصيه وحصد ثماره الاستعمار الإنجليزى والأوربى هو أخطر مشروع استعمارى سخروى عرفته البشرية فى تاريخها وتبدو خطورته وأهميته فى الملامح التالية :

١ - أن السخرة فى مصر القديمة والوسيطة التى كانت تسمى بالعونة كانت لا تستغرق غير شهور معدودات من السنة الزراعية . أما سخرة المزرعة القطنية التى كانت تسمى بسخرة النيل والسخرة العامة أو سخرة السيادة والسخرة الخاصة فى مزارع الإقطاعيين ، فقد كانت تستغرق السنة كلها .

٢ - وقد بدأت هذه السخرة منذ حفر ترعة المحمودية قبل سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٩٣٥ ، حيث قررت الحكومة المصرية وقف سخرة النيل . أى أن سخرة المزرعة القطنية قد استمرت أكثر من مائة سنة ، مما يعنى أن الشعب المصرى كله قد تحول إلى قوة عمل مسخرة وإلى شعب من الفعلة المرغمين على العمل وغير المأجورين بأجر طوال

ما يزيد على قرن من الزمان ، وذلك بذريعة الضرورة الزراعية ومقابل ضريبة رأس على الأجراء والفلاحين .

٣ - وبسبب الجوع والمرض مات الآلاف من المسخرين ودفنوا تحت التراب فى مواقع الحفر والردم وقيام الإنشاءات ، حيث كانوا يجبرون على العمل بواسطة السياط أثناء المرض وأثناء الجوع الذى يسودهم فور انتهاء زواويد الخبز والمش التى كانت لا تكفيهم غير أيام معدودات .

٤ - ولذلك فإن سخرة المزرعة القطنية غير المأجورين بأجر والمصحوبة بالجوع والموت والعذاب ، كانت أشبه بالعمل العبودى الذى يزاوله العبيد الذين كانوا يعاملون معاملة حيوانات الجر ، ولهذا فإن السخرة فى حفر قناة السويس أرحم منها بكثير .

٥ - وبواسطة السخرة ، فقد تم حفر الترع والرياحات والقناطر والكبارى والسدود تنفيذاً لمشروع المزرعة القطنية .

٦ - وبسبب قيام هذه المزرعة القطنية تم الإطاحة بنظام رأسمالية الدولة واستقلاله الاقتصادى والسياسى ، وتبع ذلك تفكيك صناعات محمد على وتشريد عمالها .

٧ - وفى ظلها تدفق الأجانب ورءوس الأموال الأجنبية على مصر . . كما تدفقت عوايد القطن فأحدثت رواجاً ملحوظاً فى الريف والمدينة مما أدى إلى ظهور حراك اجتماعى فى قلب المجتمع المصرى برز من خلاله ظهور جديد للطبقة العاملة المصرية فى مواجهة طبقة الرأسمالية الأجنبية . . وذلك بالإضافة إلى بروز طبقة الإقطاعيين المصريين وبوادر الرأسمالية البيروقراطية والتجارية المصرية .

٨ - وفى سبيل المحافظة على المزرعة القطنية وجعل مصر بلداً زراعياً يعتمد على زراعة المحصول الواحد ولا يتجه صوب الصناعة ، فقد تم احتلال مصر عام ١٨٨٢ بواسطة الإنجليز بعد هزيمة الثورة العرابية المجيدة .

٩ - إجهاد الأرض الزراعية وتآكل خصوبتها بسبب عدم وجود نظام للصرف يقابل نظام الرى الدائم الذى تعتمد عليه المزرعة القطنية .

وقد ساعد على تحقيق هذه الثورة المعمارية حالة الرواج الاقتصادى التى ولدتها المزرعة القطنية بغير قصد من القوى الاستعمارية . فزادت مبالغ النقود المتداولة فى أيدى

المصريين نتيجة زيادة عوايد القطن التى ارتفعت من ٤٠ مليون جنيه فى سنة ١٨٦١ إلى خمسين مليون جنيه سنة ١٨٦٦ . كما بلغ صادراته فى سنة ١٨٦٤ إلى ٧٢ مليون دولار . ومجمل هذه المبالغ أنفقتها الطبقة الفقيرة والمتوسطة فى أغراض الاستهلاك والمشغولات المنزلية أو فى إقامة وتشييد المنازل وشراء الحرير والمشغولات الذهبية . أما الأغنياء والشباعى فقد أنفقوا هذه العوائد فى الاستهلاك الترفيهى وفى شراء السلع المستوردة تشبهًا بالأجانب ، ويتردد فى تلك الأيام أن الفلاح المصرى الفقير كان فى مقدوره أن يتزوج مرة ثانية تعبيرًا عن الرخاء الذى ساد فى تلك الأيام(٤) .

والغريب أن ذلك الرخاء قد صاحبته السخرة التى تفشت فى الحياة المصرية وامتصت فرع واحد من فروعها ، وهو تطهير الترع والرياحات وحفظ جسور النيل فى أيام الفيضان قرابة ٣٩ مليون يوم عمل إكراهى فى السنة(٥) .

وبجانب ذلك التعميل الإكراهى فى ظل المزرعة القطنية ، فقد أدى الرواج الاقتصادى الذى تولد عنها إلى عودة الصناعات المصرية فى شكل صناعات صغيرة ، وفى ورش ودكاكين حرفية ، وعادت أيضًا من خلال المصانع الحكومية ، مثل مصانع السكر والأسلحة التى تجددت فى عهد إسماعيل ، بالإضافة إلى الأشغال الفنية فى مشاريع المرافق العامة والمجال المعمارى ، حيث تم بناء وإعادة المدن والبنادر المصرية كمراكز للحياة التجارية .

وفى قلب هذه الأشغال المهنية والمجالات الفنية ظهرت الطبقة العاملة المصرية فى طبعتها الثانية بسبب الحراك الاجتماعى الذى سببته المزرعة القطنية كمشروع سخروى واستعمارى فى مصر الحديثة . . ولا يعنى ظهور الطبقة العاملة من خلال المزرعة القطنية غير أنها كانت تخص عوامل فنها وفئاتها فى حالة تطور ذلك الظهور وتعاظم شأنه دون أن يتعرض للإجهاض من جانب القوى الاستعمارية كما حدث للصناعات المصرية وعمالها فى آخر عهد محمد على . وكما حدث أيضًا بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، حيث تم تصفية الصناعة وعمالها للمرة الثانية ولم يبق غير العمال المصريين العاملين فى مؤسسات رأس المال الأجنبى والمؤسسات والمصالح الحكومية .

– بنـــوك وخـــواجات :

فى رحاب المزرعة القطنية تدفق الأوربيون إلى مصر فى هجرة بشرية هى الرابعة من نوعها . فالأولى الهجرة الإغريقية والثانية الهجرة العربية والثالثة الهجرة المغولية والرابعة هجرة الخواجات الأوربيين إلى مصر .

فعندما جاء نابليون إلى مصر سنة ١٧٩٨ كان يوجد فى مصر كلها أقل من مائة أوربى يشتغلون بالتجارة ويقيمون بالإسكندرية ودمياط . ولكن فى عام ١٨٦٢ دخلها ٣٢ ألف أوربى ، ثم ٣٤ ألف فى عام ١٨٦٣ ، ثم ٥٦,٥٠٠ ألف فى عام ١٨٦٤ ، ثم ٨٠ ألف أجنبى فى عام ١٨٨٥(١٠) .

وحسب إحصاء سنة ١٩٠٧ كان يتواجد فى مصر ٦٢,٩٧٣ يونانى ، و ٣٤,٩٢٦ إيطالى ، و ٢٠,٦٥٣ بريطانى ، و ١٤,٥٩١ فرنسى ، و ٧,٧٠٤ نمساوى ، و ١,٨٤٧ ألمانى ، و ٦٣٧ سويسرى ، و ٣٤٠ بلجيكى وسبعة آلاف أرمن .

هكذا توافد الخواجات إلى مصر فى هجرة بشرية مستمرة تلبية لنداء المزرعة القطنية التى كانت فى حاجة إليهم لتسكينهم فى مؤسساتها المالية والتجارية والصناعية والخدمية .

ففى الإسكندرية أنشئت بورصة العقود سنة ١٨٦١ ، وبورصة ميناء البصل فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٣ ، وبورصة إسكندرية الخديوية فى ٢٨ يناير ١٨٨٤(٦) . وأول بنك أجنبى فى مصر أسسه أحد الأرمن فى سنة ١٨٥٦ كفرع لأحد البنوك الإنجليزية فى لندن برأسمال قدره ٢٥٠ جنيه استرلينى ،ثم تأسست البنوك الأجنبية التالية :

١ – بنك باركليز ، إنجليزى تأسس فى سنة ١٨٦٤ .
٢ – البنك العثمانى ، إنجليزى تأسس فى سنة ١٨٦٤ .
٣ – بنك الخصم الأهلى الباريسى ، فرنسى تأسس فى سنة ١٨٦٩ .
٤ – بنك بوكاها ، يابانى تأسس فى سنة ١٨٧٠ .
٥ – بنك الكريدى ليونيه ، فرنسى تأسس فى سنة ١٨٧٤ .
٦ – البنك الإيطالى المصرى ، إيطالى تأسس فى سنة ١٨٨٠ .
٧– بنك سوارس موصيرى الإيطالى تأسس فى سنة ١٨٨٠ .
٨ – بنك سوارس ، أجنبى مختلط تأسس فى سنة ١٨٨٠
٩ – بنك الخصم والتوفير ، إيطالى تأسس فى سنة ١٨٨٧ .

١٠ - بنك أثينا ، يونانى تأسس فى سنة١٨٩٥ .
١١ - البنك الأهلى المصرى ، إنجليزى تأسس فيسنة ١٨١٨ .
١٢ - البنك التجارى المصرى ، فرنسى تأسس فى سنة ١٩٠٥ .
١٣ - بنك الكنتوار المالى والتجارى المصرى تأسس فى سنة ١٩٠٥ .
١٤ - بنك الشرق ، يونانى تأسس فى سنة ١٩٠٥ ٨
١٥ - البنك الشرقى الألمانى تأسس فى سنة ١٩٠٦ .
١٦ - بنك أيوبيان ، يونانى تأسس فى سنة ١٩٠٧ .
١٧ - البنك الفرنسى ، فرنسى تأسس فى سنة ١٩٠٧ .
١٨ - البنك البلجيكى والدولى بمصر ، بلجيكى تأسس فى سنة ١٩١٢ .
١٩ - بنك غرب أفريقيا البريطانية ، إنجليزى تأسس فى سنة ١٩١٦ .
٢٠ - بنك كوكى ليمتد ، إنجليزى تأسس فى سنة ١٩١٦(١٢) .

إن هذه البورصات والبنوك الأجنبية كانت تقوم بوظيفة المؤسسات الإدارية والمالية والتجارية الخاصة بالمزرعة القطنية فى مصر فضلاً عن أنها تعبر عن وحدة رأس المال الاستعمارى بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة . . ولهذا كانت تقوم برسم السياسة القطنية بقصد الهيمنة المطلقة على القطن المصرى باعتباره المحصول الزراعى الوحيد المتحكم فى رقاب المصريين وفى أرزاقهم وذلك من حيث الزراعة والتصدير وتقدير الأثمان والمضاربة على أسعاره صعوداً وهبوطاً بشكل احتيالى وطفيلى على حساب الشعب المصرى الكادح والأجير .

يقول د. نبيل عبد الحميد : يعتبر التمويل قصير الأجل لمحصول القطن وتسويقه أهم أوجه نشاط البنوك التجارية فى مصر . فكانت تلجأ إلى لندن وباريس لتحويل المبالغ فى تجارتها بالقطن المصرى فتصير وسيطاً من نوع خاص ، فهى بحكم وظيفتها فى التمويل حائزة للقطن دون أن تملكه ولكن يهمها صيانته وتصريفه(١٣) .

حتماً إن المزرعة القطنية وبورصاتها الأجنبية قد امتصت دم الفلاح المصرى ونهبت الشعب المصرى وسخرته طوال قرن وعدة عقود فى أشغال الحفر والردم الخاصة بنظام الرى وفى زراعة القطن ورعايته وجنى محصوله وتسليمه إلى الخواجات بأبخس الأثمان .

ولم تكتفى بذلك بل أغرقت الفلاحين فى أوحال الديون ، الأمر الذى اضطرهم إلى بيع أراضيهم الزراعية للبنوك والخواجات أو رهنها طول العمر .

كما أغرقت الحكومة المصرية أيضًا فى أوحال الديون التى استدانها سعيدثم إسماعيل وبلغ إجمالها واحد وتسعين مليون جنيه بفائدة قدرها سبعة فى المائة سنويًا لمدة خمس وستين سنة وبسببها فقدتم رهن ضرائب مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة وأملاك الدائرة السنية ثلاث مرات وإيرادات السكة الحديد والجمارك وعوائد الكبارى وإيراد الملح ومصايد الأسماك . . ورغم ذلك فلم تستطع الحكومة مواصلة السدادمما اضطرها إلى إعلان إفلاسها لعدم قدرتها على تسديد الدين العام فى ٧ أبريل سنة ١٨٧٦ . . ولهذا فرضت الدول الاستعمارية على مصر إنشاء صندوق الدين المصرى العام تحت وصاية لجنة من الخواجات الأوربيين لاستلام مبالغ الديون من مصادرها المرهونة(١٤) .

ولكن هذه البورصات والبنوك ونشاطها التجارى والطفيلى والربوى لا تستطيع وحدها إدارة شئون المزرعة القطنية وتوفير حاجات العاملين بها من الخواجات الأوربيين .

فالمزرعة القطنية تحتاج إلى ماكينات للرى فى بعض المناطق الزراعية وإلى صناعة لحلج القطن وكبسه وإلى وسائل حديثة لنقل القطن بواسطة السكة الحديد أو النقل النهرى والبحرى وإلى مشاريع ومرافق خدمية لآلات الخواجات العاملين فى نشاطها المباشر وغير المباشر ، وذلك فى مجال السكن الحديث والإضاءة ومياه الشرب والصرف الصحى وخلافه .

وإزاء هذه الحاجات الصناعية والخدمية والمعيشية ازدهرت الصناعات الصغيرة والحرفية فى الورش والدكاكين المنتشرة فى المدن والبنادر . كما تأسست العديد من الشركات الرأسمالية المملوكة لرأس المال الأجنبى ومن خلالها ظهرت الطبقة العاملة المصرية من جديد التى تحكم بالحديد والنار بواسطة البيروقراطية الأجنبية والمصرية على السواء .

فالخواجات الموظفون فى الحكومة المصرية قد بلغ عددهم فى مارس ١٨٨٢ حوالى ١٣٥٥ موظفًا بلغت مرتباتهم ٣٧٩,٠٥٦ جنيهًا ، فى حين أن أجور العمال والموظفين فى الحكومة ومصالحها والسكة الحديد ، وكذلك جنود الجيش والبوليس لا يتعدى ١,٦٤٨,٠٠٠ جنيهًا . . أما عدد الموظفين المصريين فقد كان ٩٢٠٠ موظفًا فقط .

- شركات أجنبية وعمال مصريون :

فتش عن المزرعة القطنية إذا أردت معرفة تاريخ مصر الحديث فى المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى . فقد اشتقت منها أحداث مصر الكبرى مثل الثورة المضادة التى قادها عباس الأول ضد نظام رأسمالية الدولة وصناعاته والمنشأة العمالية الحديثة ، ومثل النهضة الصناعية والحضارية فى عهد إسماعيل التى قد تم إجهاضها بإغراق مصر حكومة وشعبًا بالديون ، ومثل الثورة العرابية وهزيمتها وما ترتب على ذلك من احتلال الإنجليز لمصر .

كما انبثق عنها تحديد معالم طبقة الإقطاعيين المصريين وطبقة أغنياء الريف والمدينة ، أى طبقة الرأسمالية المتوسطة التى كان يتصدرها طبقة الرأسمالية الأجنبية وظهور الطبقة الرأسمالية البيروقراطية من كبار موظفى الدولة والحكومة ، وذلك بجانب وجود طبقة الرأسمالية الأجنبية وظهور الطبقة العاملة المصرية من جديد ، حيث كانت الشركات الأجنبية هى المحل المختار لتواجد هاتين الطبقتين المتضادتين والتى تتقابل يوميًا مع الأخرى وجهًا لوجه خلال العمل والإنتاج وأثناء منازعات العمل والعمال التى لا تتوقف .

ولقد تأسست الشركات الأجنبية فى مصر بهدف تقديم مساعدة خدمية وصناعية للمزرعة القطنية وبهدف تحقيق خدمات معيشية وأرباح مالية للخواجات الأوربيين وبهدف امتصاص عوائد القطن المصرى من الفلاحين واستردادها لصالح رأس المال الأجنبى وذلك بجانب ظهور الطبقة العاملة المصرية من جديد كهدف لم يكن مرغوبًا كسبه من قبل الرأسمالية الأجنبية على الإطلاق .

وفى سبيل تحقيق الأهداف الثلاثة المشار إليها فقد تأسست فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأس مال مدفوع وسندات قيمتها٥٧٥ ,١٦٧ ,٢١ جنيهًا منها ٤٥ شركة رأسمالها ٨٩٣ ,٢٨ ,١٩ جلبت من الخارج و ٢٣ شركة صغيرة رأسمالها لا يتجاوز ٦٨٢ ,٥٨ ,١٨ مليون جنيه(١٥) والتى تعتبر أقدم شركة أجنبية فى مصر .

وفى بداية ذلك القرن تواجدت فى مصر ٢٠١ شركة أجنبية منها ١٠٣ شركة مسجلة بالخارج . وفى سنة ١٩١٨ كان عدد الشركات المسجلة فى مصر ١٠٤ شركة وعدد الشركات المسجلة بالخارج ١٠٤ شركة وقد بلغ رأسمال هذه الشركات ٠٠٠ ,٠٣٩ ,٩٢

لمحات من تاريخنا العمالي والنقابي
(ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة)

عطية الصيرفي

الطبعة الثانية ١٩٩٨

دار الثقافة الجديدة
٣٢ ش صبري أبو علم
باب اللوق - القاهرة
ت: ٣٩٢٢٨٨٠

مليون جنيه . وكانت نسبة رءوس الأموال الأجنبية فيها ٩١٪[١٦] لا تتضمن رأسمال شركة قناة السويس .

وكانت جنسية هذه الشركات إنجليزية وفرنسية وبلجيكية وإيطالية وألمانية وسويسرية بالإضافة إلى شركات اليهود والمتمصرين والقليل من المصريين .

وقد انحصر نشاط هذه الشركات فى الرهن والتسليف والربا والتجارة وزراعة الأرض واستصلاحها وإقامة المبانى والمنشآت وبيعها ومقاولات البناء والحفر والردم وتعمير الطرق وإقامة مرافق المياه والنور والصرف الصحى والنقل النهرى والبحرى وبواسطة السكة الحديد والعربات التى تجرها الخيول وصناعة السكر وحلج القطن وكبسه بالإضافة إلى صناعة الغزل والنسيج .

فى سنة ١٨٥٦ رخصت الحكومة المصرية لبعض الأجانب بمد أسلاك التلغراف بين مصر والخارج . وفى سنة ١٨٨١ حصل أحد الأمريكيين على ترخيص بإنشاء أول خط تليفونى بين القاهرة والإسكندرية . وفى سنة ١٩١١ افتتح بعض الأجانب فى بورسعيد مكتبًا للتلغراف واللاسلكى لقبول وتوصيل الإشارات اللاسلكية[١٧] .

كما سبق أن صدر أمر عال للخواجة شارل نجار فى ٣١ يناير ١٨٨٤ بإدارة عربات أمينوس لنقل الركاب فى شوارع القاهرة وفق تعريفة أجور محددة وهذه العربات كانت تجرها الخيول[١٨] .

والجدير بالذكر أن مصر حققت طفرة ملحوظة فى مجال النقل عمومًا خلال القرن التاسع عشر بحيث سبقت بعض الدول الأوربية ، حيث أنشأت خطوط سكك حديد الحكومة المصرية وخطوط النقل النهرى والبحرى ، بالإضافة إلى تأسيس شركات النقل التالية :

- شركة عربات النوم الدولية الملحقة بمصلحة السكك الحديدية المصرية وهى شركة أجنبية تأسست سنة ١٩٠٠ .
- شركة سكك حديد الدلتا الضيقة وهى شركة إنجليزية تأسست فى لندن وزاولت عملها فى مصر سنة ١٨٩٧ .

- شركة سكك حديد الوجه البحرى وهى شركة بلجيكية باشرت أعمالها فى الدقهلية ودمياط سنة ١٩٨٥ .
- شركة سكك حديد الفيوم الضيقة وهى شركة أجنبية تأسست فى سنة ١٨٦٨ واشترك اليهود المتمصرين فى إدارتها .
- شركة ترام الإسكندرية وهى شركة بلجيكية تأسست في بلجيكا سنة ١٨١٨ ثم زاولت أعمالها فى مصر .
- شركة ترام القاهرة وهى شركة بلجيكية أنشئت سنة ١٨١٥ فى بروكسل وزاولت عملهافى القاهرة .
- شركة سكك حديد مصر الكهربائية كانت جزءاً من شركة ترام القاهرة(١٩) .

وفى مجال المرافق والخدمات البلدية ، فقد تأسست شركة مياه القاهرة فى سنة ١٨٦٥ وهى شركة فرنسية ، وتأسست شركة مياه الإسكندرية فى سنة ١٨٧٩ وهى شركة إنجليزية ، ثم شركة توزيع النور والقوة الكهربائية وهى شركة سويسرية باشرت أعمالها فى القاهرة سنة ١٩٠٦ .

ومن أهم شركات البناء والتشييد شركة عقارات الإسكندرية وهى شركة فرنسية بدأت نشاطها فى الإسكندرية سنة ١٨٧٤ ، ثم شركة مساهمة العقارات المصرية وهى شركة أجنبية تأسست فى سنة ١٨٨٤ ،ثم تأسست فى سنة ١٨٨٥ بالإسكندرية شركة إنجليزية لإدارة واستغلال العقارات .

وقد دخل رأس المال الأجنبى مجال الصناعة فتأسست الشركة المصرية للغزل والنسيج وهى شركة إنجليزية ، وقد صارت منذ سنة ١٩١١ تعرف باسم شركة الغزل الأهلية . . وقبل ذلك تأسست شركة المكابس والمخازن فى سنة ١٨٨٩ ، ثم تأسست شركة حلاجى الأقطان المصرية الإنجليزية فى سنة ١٩٠٥ . وفى الإسكندرية أنشئت شركة الأعمال الهندسية فى سنة ١٩٠٧ وهى استمرار لشركة واطسن للأعمال الهندسية وتصليح وتجهيز السفن .

وتحولت صناعة السكر المصرية إلى ملكية رأس المال الأجنبى ، حيث تأسست فى سنة ١٨٩٢ الشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلى وهى شركة فرنسية . كما تأسست فى سنة ١٨٩٩ شركة إنجليزية لملح الطعام .

كما سيطر رأس المال الأجنبى على صناعة السجائر وشركاتها التى انتشرت فى مصر فى نهاية القرن الماضى[٢٠] .

وحتى المجال الزراعى فقد سيطرت عليه الشركات الأجنبية ، مثل شركة كوم امبو التى تأسست سنة ١٩٠٤ ، وشركة الشيخ فضل الزراعية التى تأسست سنة ١٩٠٧ ، وشركة أبو قير التى تكونت سنة ١٨٨٨ ، وشركة البحيرة التى تكونت سنة ١٨٩٤ وغيرها من الشركات التى قامت باستصلاح الأراضى وزراعة الأرض بواسطة الميكنة الزراعية الحديثة .

هذا مجمل الشركات الرأسمالية الأجنبية التى ساهمت فى ظهور الطبقة العاملة المصرية من جديد ، حيث جذبت إلى ساحتها الكثير من العمال الفنيين فى مصانع محمدعلى ، ومن تلامذتهم الذين تدربوا مهنيًا على أيديهم .

وقد تجلى ظهور الطبقة العاملة المصرية من جديد فى مجال الشركات الأجنبية العاملة فى النقل والمياه والكهرباء والمرافق العامة والعاملة فى الصناعة والمعمار والعاملة فى الزراعة واستصلاح الأراضى ، وفى مجال القطاع الحكومى بوزارة الأشغال والمطبعة الأميرية ومصانع الذخيرة والسلاح وصناعة السفن ، بالإضافة إلى مصانع السكر المملوكة للخديوى إسماعيل وفى مجال الورش والصناعات الحرفية .

والظهور الجديد للطبقة العاملة المصرية قد قابل وجهًا لوجه رب عمل متعسف وجبار تمثل فى الشركات الأجنبية وفى الخديوى وحكومته الإقطاعية . فالشركات تتمتع بامتيازات أجنبية واستعمارية ، والخديوى وحكومته يتمتعان بامتيازات سيادية وسلطوية ، وهذه كلها امتيازات طبقية متخلفة ، مما جعل علاقات الإنتاج تتضمن مظاهر علاقات الإنتاج العبودية والإقطاعية والرأسمالية ، ولهذا تعرض العمال المصريون لاستغلال مكثف وشديد حيث الأجور الضئيلة وساعات العمل الشاقة والطويلة وحيث الإرهاب والإهانة خلال العمل والتشغيل ، وقد أصاب كارل ماركس عندما وصف هذا النوع من العمل الحر بعبودية العمل المأجور . هذه العبودية الحديثة التى تعنى استغلال الإنسان للإنسان وإهانة الإنسان للإنسان وتعذيب الإنسان للإنسان من أجل مزيد من الربح والكسب غير المشروع .

- امتيازات استغلال عربدة :

حدثت مجادلة شديدة بين أحد الإيطاليين والعربجية ، فالأول ضرب الثانى بموس عدة ضربات فكانت جروحات العربجى خطرة جداً .

وكان العمال المصريون الذين يعملون لدى الأجانب يتعرضون للامتهان . فرؤى أحد الخواجات يعاقب شيالاً يعمل فى مكبسه وذلك بعد أن جرده من الملابس وتركه على هذه الحالة من الغروب إلى صحوة النهار بلا ستر ولا غطاء والبرد يلعب به والأمطار تجلله بملابسها الثلجية فضج الشيالون إلى شيخهم فى استنقاذ أخيهم ، لكن الخواجة أقسم ألا ينزله إلا بعد ثمانية أيام(٢١) .

وفى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أصدرت نظارة الخارجية منشوراً وزعته على القناصل الجنرالية يقول :

« إن الحكومة المحلية متأسفة من كونها تحققت فى هذه الأيام الأخيرة أن الوطنيين فى غالب الأحيان عرضة للإهانة والتحدى من قبل بعض الأوربيين الذين لا يبالون بما عساه أن يترتب على عدم اعتدال سيرهم من العواقب المكدرة وحتى إنهم يتطاولون فى ذلك على مأمورى قوة الضبط والربط العمومية وأن الحكومة باذلة جهودها فى تسكين الخواطر من الهيجان الذى جعل لها من الحوادث المحزنة التى وقعت أخيراً وأنه وإن كانت [illegible] وجدت أن مرتكبى الجريمة عديدون وعوقب بعضهم وآخذة فى تعقب البعض الآخر لمحاكمته ، إلا أنه من المحقق أن الجانب الأعظم من الأهالى سلك كثير منهم مسلكاً يتوجب الثناء . وبناء عليه فليس من العدل أن يجعل هؤلاء بمنزلة أولئك وينظر إليهم بعين الاحتقار لكان فى ذلك من تعطيل مساعى الحكومة لتقرير الوفاق التام بين المصريين والأجانب وإعادة ماكان بينهما من الارتباط والالتئام ، وتود الحكومة المصرية من كل قلبها أن ترى هذا الاتفاق مستمر لما فيه من الفائدة من سائر الوجوه وهى من ناحيتها لا تتأخر عن إجراء ما فى وسعها وهى تعلم من أن حضراتكم تساعدونها . وبناء عليه ترجو من حضراتكم أن تنبهوا على رعاياكم فى أن يسلكوا فى معاملتهم مع الوطنيين سبيل الاعتدال والمسالمة » .

كما وزعت نظارة الداخلية منشوراً حررته الخارجية على القناصل فى ٧ أكتوبر ١٨٨٤ بعدم تأخير مساعدة البوليس عندما يلزمها الدخول بمنازل الأجانب والتفتيش عليها بناء على طلب المحاكم وجاء فيه ما يلى :

« أفادت محافظة مصر الداخلية بأن المحكمة الابتدائية كانت حررت للبوليس بتفتيش محل أحد تبعة دولة إيطاليا للاشتباه فى مسألة خنق رجل ولذلك طلب حكمدار بوليس مصر من قنصل إيطاليا يساقجى لهذا الصدد وأجيب فيها بأنه لاداعى أن يوم الطلب هو يوم أحد غير ممكن إعطاء يساقجى فيه وترتب على ذلك تأخير التفتيش المطلوب إلى صبح ثانى يوم ، وبناء عليه كتب من هنا لنظارة الخارجية بما لزم . . والآن وردت إلينا إفادتها بأنها حررت منشوراً لحضرات القناصل يطالب إعطاء التعليمات من طرفهم للجهات القنصلية بعدم تأخير مساعدة البوليس عندما يلزمه الدخول بمنازل الأجانب والتفتيش عليها بناء على طلب المحاكم للوقوف على حقيقة الجنايات والجنح التى يكونون متهمين بها أو مشتركين فيها » .

وفى ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٦ صدر أمر من ديوان عموم البوليس بمصر باستلفات ضباط البوليس إلى القوانين الخاصة بالرعاية الأجنبية . فإذا دعا الحال لضبط أحد رعايا الدول الأجنبية فيلزم إلزام قناصلهم حالاً بقطع النظر عن المادة التى يسمح بها القانون وعندما تدعو الحالة لإيقاف أحد المعتبرين منهم فيلزم أن ذلك معامل ما يمكن من الاحترام ، وقد جعل لسعادة قومندان العموم كدر عظيم من عدم ملاحقة هذا الأمر عند ضبط المسيو تستروفيس أحد رعايا دولة الروس أما المعاون الذى كان مناطًا به ذلك هو حسين أفندى محمد من بوليس مصر وحصل فيه قلة الاحترام فقد جوزى بالتوبيخ الشديد ونشر بموجب هذا الأمر(٢٢) .

وحتى عندما يتم ضبط الخواجات الأجانب فى تهم جنائية فيجب تسليمهم إلى قناصلهم ، حيث أصدرت نظارة الحقانية المصرية منشوراً لجناب النائب العام فى ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٠١هـ يوجب على وكلاء النائب العمومى أن يتحققوا من تبعية المتهم وان اتضح لهم أنه تابع لدولة أجنبية يحيلوا الدعاوى للقنصل المنتمى إليه .

ويقضى نظام السجون المصرية الصادر بالأمر العالى فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتحويل السجون المصرية الرهيبة إلى فنادق ضخمة للخواجات الأجانب حيث يعاملون معاملة خاصة فيما يتعلق بطريقة الحبس وتأثيث الغرف والملبس والغذاء والرياضة والزيارة والشغل والتأديب ، فى حين أن المصريين لا يصرف لهم فى السجون غير ثلاثة أرغفة ويربطون بالأغلال فى أرجلهم وفى أعناقهم ويجبرون على ممارسة الأشغال الشاقة(٢٣) .

هكذا كان يعيش رأس المال الأجنبى وخواجاته فى مصر ، حيث كانت محاكمتهم عن الجرائم التى يرتكبونها ضد المصريين تتم أمام القضاء القنصلى ثم القضاء المختلط وسجونهم فنادق ومعاملتهم تتم باحترام عظيم وذلك حماية لاستغلال رأس المال الأجنبى وعربدته ضد الشعب المصرى .

يصف الدكتور عبد الحميد بدوى امتيازات الأجانب فى المجال الحقوقى والقضائى فيقول : إنه ليبدو من الغريب أن يجر العمل على تشجيع الأجانب من جانب الحكومة المحلية بالسعى من جانب القناصل فى الاقتيات على سلطان القضاء المحلى وكان التوسع والاقتيات يوفر للقناصل جميعًا نفوذًا وللجاليات الأجنبية استقلالاً وبسطة يد فيما يليه من الشئون فجعلوا جميعًا يعضون على تلك الحالة بالنواجذ ويحرصون على دوامها . وإنما نجم عن توزع القضاء بين سبع عشر محكمة قنصلية عدا المحاكم المحلية بأنواعها المختلفة من أحوال الاقتناع عن الحكم أو تنازع الاختصاص ومن تعارض الأحكام وتناقضها ، كل أولئك كان خليقًا بأن يشيع فى مصر نوعًا من الفوضى القضائية لا تفى فيها الشكوى .

وبشأن القضاء المختلط يقول : ولقد كانت أحكام المحاكم المختلطة تعتدى على أعمال السيادة المصرية حماية للمصالح الأجنبية التى وجدت فى ظلها الحماية والتيسير أكثر مما تطمع فى بلادها . . وباسم الحقوق المكتسبة للأجانب تفشى دعوى إعفاء الأجانب من الضرائب يساندها فى ذلك قضاء المحاكم المختلطة(٢٤) .

هذه بعض ملامح الامتيازات الأجنبية التى لا تعنى غير الاستغلال البشع والعربدة الفاجرة والتى كانت تحظى بها الرأسمالية الأجنبية فى مصر وتمارسها عشرات السنين مما أدى إلى معاملة الطبقة العاملة المصرية الجديدة معاملة الأقنان فى مجال العمل الحر ومعاملة العبيد فى مجال السخرة والعمل الإكراهى نتيجة الامتيازات الأجنبية التى كانت ثمرة لتحالف الرأسمالية الأجنبية والاستعمارية من حكومة النظام الإقطاعى المصرى .

ذلك هو التحالف الأسود الذى تشبث بحالة استغلال العمال والفلاحين المصريين بشكل بشع وعض على تلك الحالة بالنواجذ على حد تعبير الدكتور عبد الرحمن بدوى باصطناع طبقة جديدة يواجه بها ظهور الطبقة العاملة المصرية والحديثة وجماهير الفلاحين .

والطبقة الجديدة والمصطنعة لم تفرزها الأصلاب الاجتماعية ولم تخرج من الرحم الاجتماعى ، بل أفرزها تحالف الإقطاع والاستعمار فى مصر وخرجت من الرحم السلطوى ومن ثم فقد كانت طبقة اجتماعية عدوانية تابعة للاستعمار والإقطاع .

وتتميز تلك الطبقة بامتلاك السلطة والثروة معًا أو العكس وجميع أفرادها من شاغلى الوظيفة العامة المنوط بها التصدى للوطنية المصرية الجديدة والصاعدة وما ينبثق عنها من مضمون اجتماعى للعمال والفلاحين والجنود والمثقفين الذين قاموا بالثورة العرابية وتعرف هذه الطبقة السلطوية بطبقة الرأسمالية البيروقراطية المصرية الجديدة .

- الرأسمالية البيروقراطية إدارة للصراع :

كان ظهور الرأسمالية البيروقراطية ضروريًا لمواجهة ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة . فالحكمة فى ظهور هذه الطبقة السلطوية تتجلى فى وجود إدارة للصراع الطبقى لصالح تحالف الإقطاع ورأس المال الأجنبى ضد العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين ، وهذا ما دفع تلك القوى الثورية إلى بروز قيادتها الوطنية والثورية مشخصة فى قيادة الثورة العرابية التى كانت تضم شخصية عمالية وثقافية هو البطل المناضل عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية ومشعلها .

هكذا ظهرت قيادات الوطنية المصرية فى مواجهة ظهور الرأسمالية البيروقراطية من المصريين والمتمصرين . هذه الطبقة التى فرضتها مدرسة باريس التى أنشأتها الحكومة المصرية بين عامى ١٨٤٤-١٨٤٩ ومدرسة الحقوق فى عهد الخديوى توفيق .

وقد تحددت وظيفة هذه الرأسمالية البيروقراطية فى إدارة شئون مصر لصالح تحالف الإقطاع ورأس المال الأجنبى ، ولهذا كان خطها السياسى والوظيفى يقول : نحن السادة يجب أن نستولى على رعايانا فى شبابهم المبكر . إننا سوف نبدل أذواق وعادات كل

الشعوب وسوف نعاود البناء بدءاً بالأسس نفسها ونعلم الشعب أن يحيا حياة مقتصرة بريئة عامرة بالنشاط وفق نمط قوانيننا(٢٥) .

وتنفيذاً لهذه السياسة ، فقد أصدر أحد وزراء الحكومة المصرية فى ابريل ١٨٤٤ إشعاراً إلى موظفى النواحى جاء فيه : إن الفلاحة والزراعة هما عماد راحة وسعادة ورفاهية السكان المصريين ووصولاً إلى ذلك فمن الضرورى بصورة مطلقة من كل الفلاحين الهاربين أن يعودوا إلى قراهم وقد انتهى الأمير بالإعدام شنقاً لكل من يأويهم مثلما حدث لسليمان بدر الدين من منية السيرج(٢٦) .

وبمقتضى هذه السياسة أيضاً فقد ارتفعت الضرائب على الفلاحين وتفشت السخرة وتزايد استغلال الطبقة العاملة الحديثة وقهرها فى ظل الرأسمالية البيروقراطية المصرية التى رسمتها هذه السياسة وقامت بتنفيذها .

وكان من أبرز رموز تلك الرأسمالية البيروقراطية فى عهد إسماعيل نوبار باشا ومصطفى رياض باشا وعلى باشا مبارك وإسماعيل صادق باشا وشهرته إسماعيل المفتش وإسماعيل بك حمدى ضابط الشرطة المسئول عن الأمن فى حفر قناة السويس .

وبعد الاحتلال الإنجليزى لمصر فى عام ١٨٨٢ زادت قبضة تحالف الإقطاع ورأس المال الأجنبى فى إدارة شئون مصر وفى سبيل تزايد هذه القبضة السلطوية والاستعمارية اضطرت إلى اصطناع المزيد من شريحة الرأسمالية البيروقراطية على أن يكون أفرادها من المصريين المتعلمين حيث يمكن تدعيم المزرعة القطنية وجباية الضرائب الباهظة من الفلاحين وتستمر السخرة العامة والخاصة وتصفية الصناعات المصرية التى تعاظم شأنها فى هذه الأيام بالإضافة إلى تحجيم الطبقة العاملة المصرية الحديثة التى أثبتت وجودها كحركة عمالية خلال الثورة العرابية ونموها وتطورها إلى حركة نقابية عمالية .

ومن أجل تحقيق هذا الغرض فتحت السلطة الحاكمة فى مصر مدرسة الحقوق لإشاعة الفكر الرأسمالى الحديث فى الحياة المصرية . فالقانون وعلم الحقوق ومدارس الحقوق كلها إفرازات الرأسمالية الحديثة . . كما أن القانون الحديث المنبثق من القانون الرومانى والشرع السكونى والشريعة الإسلامية هو جانبها الحقوقى ومن ثم فإن مدرسة الحقوق المصرية كانت هى مصدر إشاعة الفكر الرأسمالى فى مصر الحديثة .

وبفضل هذه المدرسة تمكن تحالف الإقطاع ورأس المال الأجنبى أن يصنع بنفسه شريحة من طبقة الرأسمالية المصرية هى الرأسمالية البيروقراطية التى تشربت الفكر الرأسمالى وتتميز بالتبعية للإقطاع ورأس المال الأجنبى ولهذا وضعت نفسها فى خدمة رأس المال الأجنبى ومزرعته القطنية وقدمت الحماية لامتيازاته وعربدته كما سبق توضيحه .

والأمر الذى لم يلتفت إليه أحد أن مدرسة الحقوق المصرية التى أفرزت مئات من الحكام وعناصر البيروقراطية المصرية قد فتحت أبوابها لأبناء الكادحين الفقراء من الشعب المصرى بالمجان ويؤكد ذلك جدول هذه المدرسة فى عام ١٨٨٦ الذى يوضح عدد التلاميذ الذين يأخذون من مدرسة الحقوق رواتب والذين يدرسون بالمجان ويوضح كذلك أوضاعهم الاجتماعية وهذه بعض الأسماء :

محمد عثمان أبوه خيمى - محمد على عزت أبوه فلاح - عبد اللطيف محمد أبوه فلاح - حسن الداوى والده عقاد حرير - فرج إبراهيم والده مرحماتى - محمد سعيد كامل والده قبانى - اسحاق إبراهيم والده مرحماتى - محمد سعيد كامل والده فلاح - عبد العزيز فهمى والده فقى - يوسف سرى والده فلاح - أمين رشدى والده معاون بوسطة - عبد الرحمن رضا والده مهندس(٢٧) .

وقد برز من هؤلاء التلاميذ بمدرسة الحقوق ابن الفقى - قارئ القرآن على المقابر وفى البيوت وأصبح اسمه عبد العزيز فهمى القاضى وقاضى القضاة فى مصر ورئيس محكمة النقض ووزير العدل ورئيس حزب الأحرار الدستوريين ورغم أنه من أصول اجتماعية وفلاحية فقيرة ، إلا أنه كان الممثل الحقيقى للرأسمالية البيروقراطية فى مصر ، فعندما كان عضواً فى لجنة وضع دستور سنة ١٩٢٣ تصدى بشدة للاقتراح الذى تقدم به على ماهر باشا بوضع بعض العبارات فى الدستور لضمان تحسين معيشة العمال المصريين فرفض قائلاً : « هل تريد أن تتحول مصر إلى الشيوعية » ؟ .

وإذا استعرضنا أبرز الشخصيات الهامة فى شريحة الرأسمالية البيروقراطية فى مصر الحديثة ، فسوف نجدهم من تلاميذ مدرسة الحقوق المصرية أو الفرنسية ، مثل حسين رشدى باشا ناظر الداخلية ، ومحمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية ورئيس الوزراء ، وأحمد زيور باشا وزير المواصلات ورئيس وزراء ، وسعد زغلول باشا رئيس وزراء ،

ومصطفى النحاس باشا رئيس وزراء ، وإسماعيل صدقى باشا رئيس وزراء ، وعبد الرحمن باشا رضا رئيس لجنة التوفيق والتحكيم العمالية(٢٨) .

هؤلاء هم رموز الرأسمالية البيروقراطية التى تكتسب صفاتها الطبقية ولم تولد بوضعها الاجتماعى من أصلاب اجتماعية ، بل جاءت من أصلاب سلطوية وهذا ما جعلها تفرض وجودها فى مجال المال والثروة ، حيث احتلت أغلب مجالس الإدارات فى الشركات والبنوك بعد ثورة سنة ١٩١٩ ومن هنا باتت الوظيفة والثروة وجهين لعملة واحدة فى الحياة المصرية . فالوظيفة تؤدى إلى الثروة كما أن الثروة تؤدى إلى الوظيفة بشكل جدلى وتبادلى .

ونتيجة لذلك ظلت هذه الرأسمالية البيروقراطية تابعة للأجنبى ورائدة وقائدة للرأسمالية المصرية عمومًا . . ومن ثم فهى أشد عداوة للطبقة العاملة والفلاحين وكل الفقراء والكادحين ، فهى وحدها التى تصدر التشريعات والقوانين وتنفذها فى إطار مصلحة الشباعى والأغنياء ، ولهذا فقد كان ظهورها مصاحبًا لظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة .

هكذا استطاع الاحتلال الإنجليزى أن يعيد صياغة المجتمع المصرى بهدف إبعاد مصر عن الهجنة العثمانية والأخذ بنمط الاستبداد الشرقى حتى تتهيأ لتصبح مستعمرة إنجليزية نموذجية ومزرعة قطنية أبدية للإنجليز تستمر فى تسخير العمال والفلاحين المصريين .

* * *

إهــداء

إلى شهداء الطبقة العاملة

المصرية

الذين راحوا نسيًا منسيًا ...

عطية الصيرفى

مراجع اللمحة الثانية

١ - اشتراكية أفندينا والنشأة العمالية - عطية الصيرفى .

٢ - استعمار مصر ترجمة بشير السباعى وأحمد حسان- تأليف تيموثى ميتشل .

٣ - تاريخ الأقطار العربية لوتسكى - دكتور أمين مصطفى عفيفى عبد الله .

٤ - دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى .

٥ - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث .

٦ - نفس المرجع .

٧ - الخطط التوفيقية - على باشا مبارك .

٨ - مصر وكيف غدر بها - تأليف البرت كارمان - ترجمة عبد الفتاح عنايت .

٩ - الخطط التوفيقية - على باشا مبارك .

١٠ - بنوك وباشوات - دافيدس لاندز - ترجمة عبد العظيم أنيس .

١١ - منشورات خديوية .

١٢ - النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى - دكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد .

١٣ - تاريخ مصر الاقتصادى والمالى - مرجع سابق .

١٤- نفس المرجع .

١٥- نفس المرجع .

١٦ - النشاط الاقتصادى للأجانب - مرجع سابق .

١٧ - منشورات خديوية سنة ١٨٨٤ .

١٨ - النشاط الاقتصادى للأجانب - مرجع سابق .

١٩ - نفس المرجع .

٢٠ - القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية - د. لطيفة محمد سالم .

٢١- منشورات خديوية سنة ١٨٨٢ و ١٨٨٤ .

٢٢- نفس المرجع .

٢٣ - استعمار مصر - مرجع سابق .

٢٤ - نفس المرجع .

٢٥ - منشورات خديوية - مرجع سابق .

٢٦ - تاريخ الوزارات- د. يونان لبيب رزق .

* * *

اللمحة الثالثة

السُخرة

تعميل رأسمالى بالإكراه

- السخرة تعميل رأسمالى بالإكراه :

﴿ وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضًا سخريًا ورحمة ربك خير مما يجمعون ﴾ (صدق الله العظيم) (سورة الزخرف : ١) .

كما وردت السخرة فى التوراة - العهد القديم - حيث جاء فى سفر الخروج : ثم قام ملك جديدعلى مصر لم يكن يعرف يوسف فقال لشعبه هو ذا بنو إسرائيل شعب أكثر وأعظم علم نحتال لهم لئلا ينسوا فيكون إذا حدثت حرب أنهم ينضمون إلى أعدائنا ويحاربوننا ويصعدون من الأرض . فجعلوا عليهم رؤساء تسخير لكى يدلوهم بأثقالهم فبنوا الفرعون مدينتى مخازن فيثوم ورعميس ولكن بحسبما أذلوهم هكذا نموا واقتدوا فاختشوا من بنى إسرائيل فاستبعد المصريون بنى إسرائيل بعنف ومرروا حياتهم بعبودية قاسية فى الطين واللبن وفى كل عمل فى الحقل .

وفى سفر الملوك الأول ورد أن الملك كان له اثنا عشر وكيلاً منهم وكيل على التسخير وجاء فى سفر أخبار الأيام الثانى : أن سليمان قام ببناء بيت الرب بواسطة تسخير سبعين ألف رجل حمال وثمانين ألف رجل نحات ووكلاء عليهم ثلاثة آلاف وستمائة[٢] .

وقبل ذلك بكثير ظهرت السخرة فى مصر القديمة باعتبارها تعميل إقطاعى بالإكراه فى مجال الزرع والضرع والحرفة والصنعة والحفر والردم والتشييد والبناء ، ومن ثم فقد كانت تمثل علاقات عمل متقدمة ومتطورة عن علاقات العمل العبودى التى كانت تعنى إكراه العاملين العبيد على العمل والإنتاج مثلهم مثل حيوانات الجر من حيث امتلاك كل وقتهم وطاقة عملهم بالإضافة إلى امتلاك كل إنتاجهم ونسلهم وذرياتهم وحياتهم المادية والروحية للحكام وطبقة الأسياد فى المجتمع العبودى ، فى حين أن السخرة لا تعنى غير امتلاك جزء من جهد ووقت القوى العاملة والمنتجة التى تتمثل فى العمال والصناع والفلاحين ، وكذلك امتلاك جزء من حريتهم العامة والشخصية دون امتلاك مجمل حياتهم المادية والروحية ودون امتلاك نسلهم للحكام وطبقة الإقطاع .

ونظراً لأن مصر لم تعرف النظام العبودى ، كما سبق شرحه ، فقد كانت ذات نظام إقطاعى وعلاقات إنتاج إقطاعية ، كانت السخرة والتعميل الإكراهى للصناع والفلاحين من أهم ملامحها .

وقد بقيت السخرة طوال عهد الغزاة الفرس والبطالمة والرومان والفتح العربى وطوال عهد الأيوبيين والمماليك والأتراك وملوك أسرة محمدعلى .

يحدثنا الشيخ يوسف الشربينى صاحب كتاب « هز القحوف » فى تفسير قصيدة ابن شادوف عن السخرة التى كانت تسمى بالعونة فى عهد المماليك والعثمانيين فيقول : ويوم تجىء العونة على الناس فى البلد . . تخبينى فى الفرن أم وطيف - وكان موسم العونة فى هذه الأيام هو وقت حفر السواقى ووقت فيضان النيل وجنى المحاصيل الزراعية . . فكان الملتزم بأمر المشد بتنفيذ العونة فيقع المشد بتكليف منادى القرية بالمناداة قائلاً :

- العونة يا فلاحين العونة يا بطالين[٣] . والعونة كانت نوعين : الأولى العونة العامة أو عونة النيل وكانت السلطات تبرر استخدامها فى مقابل ضرائب الرأس على الصناع والفلاحين تحت الضرورة الزراعية . . والثانية العونة الخاصة أو المعونة السيادية للعمل الإكراهى فى حقول الحكام والأغنياء والوجهاء .

وصف الإمام الشيخ محمد عبده السخرة فى العصر الحديث فيقول : « أما العام فهو إكراه الحكومة على العمل بغير أجر فى المصالح العامة كإقامة الجسور وحفر الترع وتشييد كل بناء يقام باسم الحكومة . وأما الخاص فهو أن يلزم الأعيان من دونهم من الأهالى بالعمل فى منافعهم الخاصة بغير أجر كالعمل فى المبانى والأراضى بجميع أنواعه ، فكان جميع الوجهاء وجميع موظفى الحكومة يرهقون الأهالى بهذه السخرة »[٤] .

- التعميل الإكراهى للمزرعة القطنية :

بدأت سخرة الموت والعذاب للشعب المصرى المقهور والمسكين فى رحاب مصر الحديثة من خلال التعميل الإكراهى الواسع النطاق للشعب المصرى بأسره لصالح مشروع المزرعة القطنية والاستعمارية ، حيث تم تسخير حوالى أربعمائة ألف عامل وفلاح فى إعداد جسور النيل شرقًا وغربًا وإقامة الإنشاءات فى عهد الوالى محمد على ، فى حين أن السخرة فى العهد المملوكى والعثمانى لم تستوعب غير ثلاثة عشر ألف شخص .

ومن أجل مصالح المزرعة القطنية وحاجتها إلى الرى الدائم والملاحة النهرية لنقل القطن من داخل مصر إلى ميناء الإسكندرية لشحنه إلى أوربا وإنجلترا ، أمر الوالى محمد على بحفر ترعة المحمودية التى انتهى الحفر فيها فى ٢٤ يناير ١٨٢٠ .

وقد كتب مانجان أحد شهود هذه الفترة فقال : إنه مات من الفلاحين الذين اشتغلوا فى حفر ترعة المحمودية اثنى عشر ألفًا فى مدة عشرة أشهر وإن الموتى من العمال دفنوا على ضفتى الترعة تحت أكداس التراب الذى كانوا يرفعونه من قاعها وإن معظمهم مات من قلة الزاد والمؤونة أو من الاعتات فى العمل ، وكذلك من سوء المعاملة التى كانوا يلقونها من الجنود القساة المنوط بهم حراستهم . فقد كانوا يرغمونهم على العمل المهلك بدون انقطاع ولا هوادة من الفجر إلى الليل ، وإن عدد من اشتغلوا فى حفر الترعة بلغ عددهم ٣١٣,٠٠٠ من الفلاحين من مديريات البحيرة والغربية والشرقية والدقهلية والقليوبية والجيزة .

ويصف الجبرتى أحوال العمال والفلاحين المسخرين فيقول : وكان الباشا قد سافر بسبب ترعة الاشرافية وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين للعمل فأخذ فى جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم إلى المراكب وتعطلوا عن زرع الدرارى الذى هو قوتهم وقاسوا شدة بعد رجوعهم من المدة الأولى بعد ما قاسوا . ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليه تراب الحفر ولو فيه روح(٥) .

ولكى تستمر هذه الترعة فى خدمة الملاحة النهرية أمر سعيد بتطهيرها ، فأرسل إلى المديريات بإرسال سبعين ألف نفر ، ولكن حكام المديريات أرسلوا ١١٥ ألف عامل تأكيدًا لولائهم للوالى ، وقد تم التطهير وشق طريق برى فى جانبها بواسطة السخرة التى مات وأصيب خلالها خمسة آلاف عامل .

وأجبر الخديوى إسماعيل تسخير مائة فلاح وعامل لمدة ست سنوات فى حفر ترعة الإسماعيلية ، وكان من بين المسخرين الكثير من الأطفال . . وكان المسخرون يعملون بأيديهم لملء المقاطف الصغيرة التى ينقلون بها الأتربة .

وخلال حفر ترعة الخطاطبة أبلغ القواص أن البرنس حسين كامل سيفاجئهم بالتفتيش ، فهرع الملاحظون إلى قطع الأغصان من الأشجار ونزلوا بها على أجسام الفعلة

العارية فلا تسمع إلا الأنات والصراخ والنحيب . ولا يظهر من هذه الأجسام الملطخة بالطين سوى مواضع السياط . . وكلما مر البرنس على مدير ورأى الأنفار تقع على الصخور وتغرق فى الوحل وتضرب على الوجوه قال للمدير برافو . . برافو ، فما انتهت الزيارة إلا وعدد الموتى قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط وغريق فى الوحل . ويقرر شاهد معاصر لهذه المأساة أنه رأى طفلاً يبلغ من العمر ٨ أو٩ سنوات قد وقف على الجسر يتفرج على موكب البرنس فتناوله أحد السياس من يده وألقاه فى الترعة فمات لوقته فتبسم البرنس استحسانًا لفعله .

ولذلك بلغ عدد المسخرين ٦٣٤,٠٠٠ عامل فى سنة ١٨٧٤ وبلغ عدد المسخرين فى عامى ١٨٧٩-١٨٨١ ما يقرب من ١٨٨,٠٠٠ . وفى سنة ١٨٨٢ كان عدد المسخرين ٣٧٦,٠٠٠ ، ويقرر على باشا مبارك ناظر الأشغال أن تطهيرات النيل وحفظ جسور النيل أيام الفيضان تحتاج إلى ٢٩ مليون ونصف يوم عمل سنويًا .

إن هذه الأرقام لا علاقة لها بسخرة رأس المال الأجنبى المباشرة التى سوف نتعرض لها ، ولكنها تخص سخرة المزرعة القطنية من خلال حفر شبكة الرى المصرى التى تضم مئات الترع والرياحات والقنوات والقناطر والكبارى والطرق البرية والنهرية لخدمة المزرعة القطنية .

وربما سأل سائل لماذا تراجعت السخرة فى عهد توفيق ؟

وسوف نقول إن هذا التراجع كان سببه الرئيسى هو استكمال البنية الأساسية لنظام الرى المصرى التى بدأ العمل فيها قبل سنة ١٨٢٠ واستغرقت أكثر من ستين سنة لاقى المصريون فيها عذابًا وموتًا بالجملة .

يقول عبد الله النديم عن أحوال العمل اليومى أثناء السخرة : يخرج القواص على حصانه يعلن المديرين والمأمورين بأن المفتش سيمر فلا تسل عن أتباع المديرين الذين يحملون الفروع الغليظة من الأشجار وينزلون بها على أجسام الفلاحين العراة فلا تسمع إلا البكاء أونحيبًا أو صراخًا .

ويتحدث يعقوب صنوع عن السخرة فيقول : يا عزيزى إذا رب العالمين عين موسى ناظر مالية وسيدنا عيسى ناظر خارجية وسيدنا محمد ناظر جهادية ، كن متيقنًا أن الفرعون إسماعيلسيقوم بعمل شغله بسخره ويضحك عليهم(٦) .

ويروى ادوارد ديس ما شاهده فى هذا الشأن فيقول : أتذكر أننى مررت بجماعة من المسخرين يعملون فى رصف طريق لا يبعد عن القاهرة بأكثر من نصف كيلو ، رأيت رجالاً ونساءًا وأطفالاً يعملون تحت إجبار السوط وعلى كل عشرة شغالة كان هناك خولى يمسك عصا يظل يضربهم باستمرار وبدون انقطاع بالرغم من أنهم منهمكين فى عملهم وريس الأنفار يحمل سوطًا يلهب به ظهر الخولى والمهندس يحمل كرباجًا ليعاقب به رؤساء الأنفار ، كان المنظر نموذجًا مصغراً للحياة الاجتماعية فى مصر وأبشع هذا النموذج أن الجميع كانوا ينظرون إليه على أنه مسألة طبيعية .

- مجاملة إنجلترا وفرنسا بالسخرة :

ولقد دخلت سخرة شعبنا المصرى مجال المجالات الدولية والاستعمارية ، فسحقًا لحكامنا ولعنة على عهودهم الغابرة لما قاموا به من تسخير وتحميل إكراهى للعمال والفلاحين المصريين مجاملة لإنجلترا وفرنسا بشكل مباشر ، حيث قام عباس الأول بإنشاء الخط الحديدى الذى يبدأ من الإسكندرية ويمر بالقاهرة وينتهى فى السويس لخدمة أغراض إنجلترا فى نقل القطن المصرى وشحنه لإنجلترا ولخدمة مواصلاتها الامبراطورية للوصول إلى الهند والشرق عبر الأراضى المصرية .

وتم تنفيذ ذلك الخط الحديدى بواسطة خمسين ألف عامل مسخر كانوا يعملون تحت إشراف ضباط مصريين .

يقول دى لسبس : قد طبق نظام السخرة بقسوة وعلى الأخص فى خط السويس الحديدى حتى يمكن القول أن القضبان الحديدية لهذا قد استقرت فوق الآلاف من جثث المصريين .

هكذا اعترف دى لسبس بوحشية سخرية المصريين مجاملة للمصالح الإنجليزية بعدأن هاجمته الصحافة البريطانية وشخصيات إنجليزية بشأن تسخير آلاف المصريين فى حفر قناة السويس .

ومجاملة لفرنسا تطوعت الحكومة الخديوية بحفر ترعة الماء العذب ، أى الترعة الحلوة من القصاصين إلى نفيشة ، ثم من نفيشة إلى السويس بواسطة ٥٥,٨٩٣ فى المرحلة الأولى بواسطة مائة ألف عامل فى المرحلة الثانية ، حيث وصلت مياه الترعة إلى السويس

فى النصف الثامن من ديسمبر سنة ١٨٦٣ . علمًا بأن حفر هذه الترع كان من مسئولية شركة القناة الفرنسية وفقًا لنص عقد حفر قناة السويس . . والأمر الغريب العجيب أن شركة القناة باعت مياه هذه الترعة للفلاحين المصريين[٨] .

- سخرة رأس المال المباشرة :

كانت وما زالت السخرة والتعميل الإكراهى والرأسمالى فى حفر قناة السويس ذات سمعة بغيضة وذات سيرة بشعة للغاية ، ولكنها كانت أقل ظلمًا من سخرة المزرعة القطنية من حيث علاقات العمل والعمال ومن حيث قصر مسافتها التى لم تزد عن أربع سنوات وذلك رغم ما تخللها من وحشية وقسوة وموت من العطش .

وقد بدأ التعميل الإجبارى فى حفر القناة فى ٢٥ أبريل ١٨٥٩ وتم الانتهاء من حفرها وافتتاحها فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ وذلك بناء على عقد الامتياز الذى وقعه سعيد فى نوفمبر ١٨٥٤ ، ثم تجدد فى ٥ يناير ١٨٥٦ بالاتفاق مع صديقه دى لسبس .

والعقد الذى وقعه سعيد باشا كان يطفح بالامتيازات على حساب الشعب المصرى ، ولهذا علق عليها كرايبتس المستشار السابق بمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية بقوله : من الغريب أن سعيداً لم يطالب صديقه دى لسبس بأى ثمن مقابل الامتيازات التى منحها إياه ، بل باع إرث الفراعنة لرجل فرنسى وقبض الثمن ابتسامة زائلة .

والغريب أن عقد هذه الشركة العالمية كان طرفه الأول نظامًا اقطاعيًا وطرفه الثانى رأس المال الأجنبى ، ولهذا كان العقد يحمل طبيعة إقطاعية وأخرى رأسمالية ، وبالتالى فقد كانت علاقات العمل والعمال نصفها علاقات إقطاعية ونصفها الثانى علاقات رأسمالية ، وذلك فى التعاقد المكتوب ، ولكن الواقع قد أثبت أن العلاقات الإقطاعية كانت لها السيادة والغلبة فى مجال العمل والتشغيل ، حيث كانت السخرة والتعميل الإكراهى للعمال والفلاحين المصريين هى الأسلوب المتبع فى حشد المصريين لحفر القناة .

وبناء على عقد شركة القناة وما ترتب من علاقات اجتماعية وإنتاجية وضعت لائحة استخدام العمال المصريين فى أشغال قناة السويس التى تقول نصها :

« نحن محمد سعيد باشا والى مصر . . رغبة منا فى ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية . . ولضمان معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك وفي نفس الوقت لمراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين .

فقرر بموافقة المسيو فرديناند دى لسبس بصفته رئيسًا مؤسسًا للشركة العالمية لتلك القناة ما يأتى :

المادة الأولى : تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة لطلبات كبير مهندسى الشركة وطبقًا لاحتياجات العمل .

المادة الثانية : تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع فى أعمال الغير . أى بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش فى اليوم بخلاف الجراية له من قبل الشركة وتقدر ثمنها بقرش صاغ واحد . . العمال الذين يقل عمرهم عن اثنى عشر عامًا تكون أجورهم قرشًا صاغًا واحدًا . ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة .

تصرف الجراية يوميًا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدمًا . وإذا طلب عمال أن تصرف لهم قيمة الجراية نقدًا ، فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراية إذا تأكدت أنه فى استطاعتهم تدبير غذائهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقدًا فى نهاية كل أسبوع . ومع ذلك فالشركة لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ احتياطى قدره خمسة عشر يومًا ، وعلى الشركة أن توفر للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة .

المادة الثالثة : لا تزيد المقطوعية المفوضة على العامل فى الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكبارى فى مصر والتى سبق تطبيقها فى تنفيذ مشروعات الرى الكبرى فى السنوات الأخيرة .

المادة الرابعة : أعمال البوليس فى ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر وطبقًا لتعليمات رؤساء المهندسين بالشركة وطبقًا للائحة خاصة تعرض علينا لاعتمادها .

المادة الخامسة : كل عامل لا يقوم بإنجاز نصيبه يخصم جزء من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلث أجره اليومى ويكون الخصم مناسبًا للجزء النهائى من عمله ، كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يومًا المحفوظة فى الشركة وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب المستشفى الذى ستتكلم عنه فى المادة التالية . . كل عامل يخل بالنظام فى ساحة الحفر يخصم منه كذلك الخمسة عشريومًا . كما يجوز فضلاً عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضًا .

المادة السادسة : تلتزم الشركة بإسكان العمال سواء تحت خيام أو فى عنابر أو بيوت ملائمة ، ويجب عليها إنشاء مستشفى ومركز إسعاف للعمال وتزويده بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو فى مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف قرش طوال المدة التى يكون فيها غير قادر على العمل ، وذلك فضلاً عن العناية الطبية التى تتطلبها حالته .

المادة السابعة : مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة .

المادة الثامنة : الصناع الفنيون مثل البنائين والنجارين ونحاتى الأحجار والحدادين ومن إليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذى تدفعه لهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال فى أشغالها وذلك خلاف الجراية .

المادة التاسعة : إذا استخدم العسكريون الذين فى الخدمة فى تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتازة . . مرتبًا عاديًا مضافًا إليه بدل إقامة مساويًا لأجر العمال المدنيين .

المادة العاشرة : على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأتربة والأدوات ، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المحاجر ، ويشترط أن يقدم الطلب قبل موعده بثلاثة شهور على الأقل .

المادة الحادية عشر : مهندسانا لبنان بك وموجل بك اللذان نضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتذليل الصعوبات التى قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بالمرسوم .

حرر بالإسكندرية فى ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ - ختم الوالى محمد سعيد(٩) .

إن هذه اللائحة العمالية التى انبثقت من العقد المبرم بين سعيد وشركة قناة السويس العالمية تعتبر الأولى من نوعها فى مصر وبلاد الشرق من حيث طبيعتها الاجتماعية والسلطوية وما تتضمنه من علاقات عمل إكراهى وعلاقات عمل حر وكلا العلاقتين لهما مظاهرهما وإن كانت مظاهر علاقات العمل الإكراهى لها الغلبة الفعلية من خلال المظاهر التالية :

- سوق العمل الإكراهى والحر :

هكذا انتصبت سوق العمل الإكراهى والحر فى مصر ، وإن كان العمل الإكراهى والسخروى له مستودعات وليس له أسواق . فقد تواجدت أسواقه فى مصر بفضل اللائحة العمالية والخديوية .

فالمادة الأولى من اللائحة تنص على التزام الحكومة المصرية بتقديم العمال التى تحتاجها الشركة العمالية لحفر قناة السويس ، وهذا التدخل السلطوى لا يعنى غير السخرة والعمل الإكراهى . . ولكنها فى الحقيقة سخرة مميزة لما بها من سمات علاقات العمل والعمال الرأسمالية من حيث الأجور النقدية والعينية وتحديد كميات الإنتاج وتوفير السكن ومصاريف الانتقال وبدلات إقامة وصرف جراية كاملة للعمال الأحداث . وبذلك يكون قد تواجد فى مصر الحديثة سوقًا للعمالة السخروية والإكراهية المميزة .

كما أن المادة الثامنة من اللائحة بشأن معاملة العمال والصناع الفنيين من بنائين ونجارين ونحاتى الأحجار والحدادين كانت بمثابة إعلان رسمى عن افتتاح سوق العمل الرأسمالى والحر .

- حشود العمالة المسخرة :

تنفيذًا لهذه اللائحة فقد بلغ عدد العمال المصريين الذين أُكرهوا على الحفر خلال عام ١٨٦٢ - وهى السنة التى شهدت أكبر حشد للسخرة - ربع مليون مصرى ، وهو عدد رهيب بالنسبة لتعداد مصر الذى بلغ فى تلك السنة ٤,٨٣٣,٠٠٠ نسمة .

وكان يتم تغيير العمال شهريًا بمعدل ٢٠ ألف عامل وفى تقديرات ٢٥ أ
ومن ثم فإن العمال والفلاحين الذين يتغيبون عن أعمالهم وحقولهم يتراء

ألفًا و ٧٥ ألف عامل وفلاح ، ثلثهم يكون بالعمل والثلث الثانى فى طريق العودة إلى قراهم والثلث الأخير يتأهب للترحيل إلى ساحات حفر القناة ، وبذلك يتراوح عدد المسخرين سنويًا ما بين ٧٢٠ ألف و ٩٠٠ ألف عامل من جملة عدد الشعب المصرى الذى يقل عن خمسة ملايين رجالاً ونساءًا وأطفالاً وشيوخًا[١٠] .

إن شهرًا يقضيه الفلاح فى الصحراء وفى العمل كان كافيًا لاستنفاد قواه ، وإن نجاح الشركة فى أعمالها كان نتيجة تغيير العمال شهريًا . هذا ما قاله مهندس فرنسى فى بحث ألقاه أمام جمعية المهندسين المدنيين فى باريس فى ٧ أكتوبر ١٨٦٤ . ويشهد كرابيتس فيقول : كانت الشركة تستخدم الفلاح حتى يصبح عديم النفع فتلقى به جانبًا كما يلقى الإنسان علبة الثقاب .

وبعد أن تولى إسماعيل حكم مصر بأربعة شهور قال : إن أعمال القناة وحدها تقتضى تجميد ستين ألف رجل شهريًا والاستياء اليوم جدى وقد يثير القلق غدًا . فإن جميع الأسلحة التى كانت مودعة فى ترسانات الحكومة ومخازنها وباعها سعيد باشا قد ظلت فى البلاد . وإنى أعلم أن عددًا كبيرًا من الفلاحين قد اشتروا بثمن بخس عددًا يصل إلى ثلاث بندقيات لكل فرد كى يستطيع أن يحتفظ بواحدة منها يوم يجرد من السلاح .

- رجال الدين فى خدمة السخرة :

وحاول دى لسبس توظيف الأنبا كرلس الرابع بطريرك الأقباط الأرثوذكس للتأثير على الفلاحين والعمال الأقباط ولكنه لم يتعاون مع شركة القناة ، وخلال انتخابات البطريرك الجديد دخل دى لسبس فى هذه الانتخابات لنفس الغرض . وعلى العموم فالأقباط قاطعوا العمل الإكراهى والحرفى فى ساحات حفر القناة .

وقد بذل دى لسبس نشاطًا ملحوظًا فى استغلال الدين الإسلامى لخدمة السخرة فشيد المساجدفى ساحات الحفر وعين إمامًا فى الحى العربى ببورسعيد ، وإمامًا آخر فى منطقة عتبة الجسر قام بتزكيته الشيخ رفاعة الطهطاوى الذى كان من المؤيدين للسخرة فى حفر القناة وصديقًا للخواجة دى لسبس . ولهذا فقد نظم قصيدتين فى مدح شركة القناة ، وخلال احتفالات الشركة كان يتم دعوة المفتى وكبار رجال الدين الإسلامى الذين كانوا يباركون عمل الشركة وسخرتها للمصريين[١١] .

- جمع العمال بقوة الضبط والربط :

لما كانت شركة القناة فى حاجة إلى عدد من العمال المسخرين يتراوح ما بين ٢٠ إلى٢٥ ألف ، فقد كان يتم جمعهم بقوة الضبط والربط ، حيث كان عمد البلاد ينفذون أوامر سعيد وإسماعيل بضبط العمال وجمعهم فى دوار العمدة حتى يتكامل عددهم وتفرض عليهم الحراسة حتى يصلون إلى المركز فيؤلفون فرقة عليها شيخ يتمتع بالسلطة على رجال الفرقة فى أثناء السفر وخلال ساحات الحفر التى يذهبون إليها بالقطارات أو السفن الشراعية إلى أقرب مكان من ساحات الحفر . ومن ثم يسافرون أفواجًا سيرًا على الأقدام حتى يصلوا إلى مكان العمل والتشغيل .

ويروى سائح انجليزى قد زار ساحات حفر القناة خلال شهر ديسمبر ١٨٦١ أنه شاهد فى فرع دمياط عند بابها ما يقرب من عشرين سفينة مكتظة بالفلاحين المسخرين فى حفر القناة ، وكانت رحلة المسخرين تستغرق بين ستة أيام واثنى عشر يومًا فى الذهاب ومثلها فى العودة .

وكان يتم تسليم العمال المسخرين فى منطقة الوادى بالشرقية ثم أبو حماد ثم الزقازيق ، حيث يوجد مندوبو الشركة لاستلام العمال بالعددكأنهم أشياء ، ثم يقومون بفرزهم فيستبعد هزيلى الأجسام ويأخذون الشباب الأقوياء الأصحاء(١٢) . وهكذا تحول الإنسان المصرى إلى ما يشبه حيوان الجر .

- سخرة الليل والنهار :

لقد قرر ثلاثة من أعلام القانون فى فرنسا فى سنة ١٨٦٣ : أنه ليس لسعيد باشا أن يبيع رعاياه لشركة القناة ، وأنه إذا كان فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ قد منح الولاة من أسرة محمد على حق حكم المصريين ، فإن هذا الفرمان لم يعطهم الحق فى امتلاك المصريين كما يمتلك الإنسان قطيعًا من الغنم أو عقارًا تنتقل ملكيته من شخص إلى آخر .

وكان ذلك على ما يبدو ردًا على موافقة سعيد باشا بتسخير الفلاحين فى حفر القناة على العمل الإكراهى الليلى أثناء رمضان عام ١٢٧٨هـ فى ٢ مارس ١٨٦٢ حرصًا منه على عدم تعطيل عمليات الحفر . . حيث أصدر أوامره إلى مديرى الأقاليم بالمضى فى جمع العمال وترحيلهم إلى ساحات الحفر خلال شهر رمضان ، وقد بلغ عدد المسخرين

فى هذا الشهر ١٩٦٨٧ ألف نفر ، وكانت الشركة قد اشترت مشعل من القاهرة استخدمته فى إنارة ليالى رمضان ساحات الحفر أثناء عمل العمال طوال ليالى رمضان .

وكانت ساعات العمل الإكراهى شاقة وطويلة تمتد من قبل الشروق إلى الغروب ، ووصف أحد العائدين إلى أوربا من ساحات الحفر فقال : إنه لمنظر عجيب أن يرى الإنسان هذه الجموع من العمال أشبه ما تكون بأسراب من النمل متجمعة فى ذلك المكان وهى تعمل وتتحرك وتتلاقى باستمرار فى صفين أحدهما يصعد نحو المرتفعات والآخر يهبط(١٣).

- الشركة تأكل الشوك بحنك غيرها :

من أجل تكثيف العمل الإكراهى فى حفر القناة لجأت الشركة إلى إرهاب العمال وتخزينهم وتعذيبهم وسجنهم بواسطة ضباط متمصرين كان على رأسهم ضابط الشرطة إسماعيل بك حمدى ، وفى الوقت نفسه حظرت على مستخدميها الأجانب ، مهما كانت مناصبهم ، ضرب العمال المصريين ، ولكنها أجازت ذلك للقواصين المصريين ورؤساء العمال ومشايخهم .

وبدأ الضابط إسماعيل حمدى عمله فى ساحات الحفر والقبض على زعماء العمال ووضعهم فى سجن أقيم فى ساحات الحفر ، كما استخدم عقوبة الضرب بشكل علنى ، حيث كانت تفرش الأرض بقطعة من جلد البقر يجلس عليه العامل وينهال عليه الشيخ ضربًا بالكرباج أو العصا ، وبفضل إرهاب ذلك الضابط التركى اللعين استطاعت الشركة أن تنتهى فى المرحلة الخطية فى حفر القناة فى طول هضبة عتبة الجسر بأدوات بدائية هى الفؤوس والقفف والمقاطف على أكتاف ما يقرب من مائة وثمانين ألف عامل حفروا هضبة الجسر فى أقل من عشرة أشهر .

- العطش ، المرض ، الموت :

منذ بدء حفر القناة كانت مشكلة مياه الشرب تعتبر من أبرز مشاكل العمال المسخرين . فقد كانت الشركة تجلبه وتشتريه من الإسكندرية ودمياط والمنزلة ، بالإضافة إلى تقطير مياه البحر بالمكثفات التى كانت تتزايد أعطالها . . وكان نصيب العامل لترين من الماء لمدة ثلاثة أيام ، وما إن وصلت القوارب حتى هجم العمال عليها وفتحوا براميل الماء واستولوا عليها ولم تبق منها جرعة واحدة .

ورغم أن الشركة قد استخدمت أيضًا ١٥٠٠ جمل لنقل المياه ، فقد كان الموت يحصد العمال حصدًا بسبب العطش ، ولهذا يقول فارمان : إن العمال كانوا يموتون كالذباب ، أما دى لسبس فيقول أنهم كانوا يموتون كالماشية .

وكان الكثير من العمال يهربون من ساحات الحفر بسبب الخوف من الموت عطشًا ، ومن المحزن أنهم كانوا يموتون عطشًا أثناء اجتيازهم صحراء السويس وتظل جثثهم فى العراء على رمال الصحراء تنهشها الذئاب والغربان .

وفى مجال الرعاية الصحية ، فقد كانت الشركة تهتم بالمحافظة على صحة العمال والمستخدمين ومع الأجانب دون المصريين .

وقد تعرض العمال النوبيون للموت بالجملة ، فقد كانت الأمراض تفتك بهم بسبب ضعف بنيتهم ومعاناتهم فى السفر من بلادهم . ويقول أطباء الشركة إنهم كانوا يجدون هؤلاء العمال جثثًا هامدة بعد مرضهم بثمانية وأربعين ساعة .

ومن جراء عدم العناية الطبية بالعمال المصريين ، فقد انتشرت فى صفوفهم أثناء عملهم فى حفرا القناة النزلات الشعبية والرمدية وحالات الإسهال الشديد والدوسنتاريا وأمراض الكبد .

ففى منطقة الشلوفة التى كان يعمل بها فى النصف الأول من عام ١٨٦٤ مجموع ٤٧,٧٨٠ عامل مرض منهم ١,٤٨٠ وتوفى منهم ١٧٤ عاملاً .

وانتشرت الأوبئة بين العمال فى ساحات الحفر ، حيث التيفود والتيفوس والجدرى والكوليرا والحمى الراجعة كانت تختفى وتعود مرة ثانية أكثر عنفًا وأشد فتكًا ، إلى حد أن طبيب أوربى وآخر مصرى - الدكتور الشباسى - قد توفيا أثناء علاج العمال .

وقد ساعد على انتشار الأمراض والأوبئة نوم العمال المصريين فى العراء ، فى حين أن العمال الأجانب كانت لهم أكشاك خشبية ولهذا كانت حالة الإصابة بينهم خفيفة . ففى شتاء عام ١٨٦٨-١٨٦٩ انتشرت الدوسنتاريا بين العمال المصريين والأجانب ، فمات من العمال المصريين ٤٤٩ عاملاً من العاملين فى منطقة الشلوفة وعددهم ٦,٩٥٦ عاملاً، فى حين أن عدد العمال الأجانب كان ٦,١٢٨ مات منهم ٤٤ عاملاً فقط(١٤) ، ولهذا فقد كانت الشركة لا تجد رجالاً لنقل الموتى من العمال المصريين .

- أجور هزيلة وإنتاج بالمقطوعية :

تتميز السخرة فى حفر قناة السويس بصرف الأجور للعمال المسخرين مما يجعلها تعميل رأسمالى مباشر بالإكراه ، هذا التعميل الذى عاملته الشركة بأبخس الأجور ، حيث ألغت نظام الأجر اليومى واستبدلته بنظام صرف الأجور بالمقطوعية . كما كانت تتوقف عن صرفها حتى تأخر عليها مبالغ طائلة قدرتها لجنة التحكيم الفرنسية بأربعة ملايين فرنك ونصف ، أى ما يوازى مبلغ ١٧٣,٢٥٠ جنيهاً بالإضافة إلى أنها كانت تصرف فلوساً ورقية لا تنفع ولا تشفع أو صكوكاً يتم صرفها بصعوبة .

وبذلك فقد ألغت الشركة لائحة استخدام العمال المصريين فى حفر القناة وحددت أجوراً هزيلة تصرف للعمال على أساس الإنتاج المكثف والمقطوعية المضاعفة بدلاً من صرف الأجور على أساس أيام العمل ، وقد أدى ذلك ربط الأجور بالإنتاج على الأساس التالى :

أولاً : أرض ترعة الماء العذب وكان يسهل حفرها وكان الأجر عن المتر المكعب من الأنقاض المتخلفة من الحفر هو ١١,٥٤ مليم والإنتاج الشهرى ٥٠ قرشاً والأجر الشهرى باعتبار الشهر ٣٠ يوماً هو ٥٧٧ مليماً .

ثانياً : أرض قناة السويس وجعلتها الشركة ست فئات :

١ - أرض يسهل حفرها وترفع منها الأنقاض إلى جسور عالية
الأجر عن المتر المكعب من الأنقاض هو ١٣,٥٤ مليم والإنتاج الشهرى ٤٥ متراً والأجر الشهرى ٦٠٩ مليماً .

٢ - أرض تبدو بعض الصعوبة فى حفرها
الأجر عن المتر المكعب ١٥,٤٠ مليماً والإنتاج ٤٠ متراً والأجر الشهرى ٦١٦ مليماً .

٣ - أرض تربتها أكثر صعوبة
الأجر عن المتر المكعب ١٧,٣١ مليماً والإنتاج الشهرى ٣٥ متراً والأجر الشهرى ٦٠٦ مليماً .

٤ - أرض تربتها من رمال متحجرة
الأجر عن المتر المكعب هو ١٧,٣١ مليماً والإنتاج الشهرى ٢٥ متر والأجر الشهرى ٤٣٢ مليماً .

٥ - أرض تربتها حجرية وترتفع أنقاضها إلى جسور عالية

الأجر عن المتر المكعب من ١٩,٢٣ مليمًا إلى ٢١,١٥ مليمًا والإنتاج الشهرى ٥٠ مترًا والأجر الشهرى من ٤٨١ مليمًا إلى ٥٢٩ مليمًا .

٦ - أرض تربتها صخرية يصعب حفرها وترفع أنقاضها إلى جسور عالية

الأجر عن المتر المكعب من ٢٣,٠٨ مليمًا إلى ٢٥ مليمًا والإنتاج الشهرى ٢٥ مترًا والأجر الشهرى من ٥٧٧ مليمًا إلى ٦٢٥ مليمًا[١٥] .

وعلى أساس تلك الفئات كان متوسط الأجر الذى يتناوله العامل عن عمله ٥٧ قرشًا ونصف إذا اشتغل شهرًا كاملاً فى حفر ترعة الماء العذب ، أما إذا عمل فى حفر القناة البحرية طوال شهر كامل ، فإن أجره يصل فى المتوسط إلى خمسين قرشًا ، بينما حددت استخدام العمال الأجر اليومى للعامل بأربعة قروش بمافى ذلك الجراية .

هكذا هبطت أجور العمال المسخرين فى حفر القناة ، مما دفع ضابط الشرطة إسماعيل بك حمدى إلى الاعتراض وقدم إلى الشركة مطلبين برفع أجور العمال واحتساب الأجور وفقًا لعدد أيام العمل ، ولكن رفض كلا المطلبين . ولا يعنى هذا غير المزيد من استغلال العمال المصريين لحساب شركة القناة العالمية ، وهذا ما استقر عليه مدير أمن القناة مطالبًا بإيقاف العمال رغم قسوته الشديدة فى معاملته لهم فى ساحات الحفر .

- عرائض عمالية تدافع عن شركة القناة :

قوبلت السخرة والعمل الإكراهى فى حفر قناة السويس بالفضح والتنديد فى الصحافة الفرنسية والبريطانية وفى مجلس العموم البريطانى ، وتدخلت دولة الخلافة العثمانية أكثر من مرة لوقف تسخير ستين ألف عامل مصرى شهريًا يتم انتزاعهم من مجالات الزراعة والصناعة والتجارة لصالح شركة القناة العالمية ، الأمر الذى اضطر الحكومة المصرية إلى وقف تقديم عمال السخرة لحفر القناة ، وذلك بخطاب الخديوى إسماعيل إلى نظارة الخارجية الجليلة بالقسطنطينية جاء فيه : « سبق أن أخبرنا المسيو دى لسبس برقيًا أن الشركة وافقت على عدم تكليفها الناس بالعمل طبق قواعد السخرة » .

وإزاء كل هذا تحايلت الشركة على الرأى العام المصرى والعالمى بإصدار عدة عرائض موقعة من العمال فى ساحات الحفر يشهدون فيها بمعاملة الشركة الطيبة للعمال أثناء العمل والتشغيل وقامت بطبعها وتوزيعها فى مصر وأوربا ، وهذه عريضة من هذه العرائض المصطنعة :

« نحن الموقعين على هذا أدناه أعيان ومشايخ العمال الذين يعملون فى الأشغال القائمة فى برزخ السويس ، نقر ونشهد على هذه العريضة التى ذيلناها بأختامنا أن :

أولاً : نحن والعمال الذين تحت أوامرنا نعمل فى أماكن حفر قناة السويس برغبتنا التامة ولكى نكسب ما يقيم أودنا .

ثانياً : يجلب لنا الماء بكثرة ويزيد عن الحاجة .

ثالثاً : توزع الأغذية فى الحال على العمال كلما طلبوا ذلك ويخصم ثمن هذه المأكولات من قيمة الأجور التى سبق تحديدها فى الاتفاق .

رابعاً : يقوم العمل على أساس المقطوعية ووافق العمال على ذلك وتدفع إليهم الأجور بانتظام .

خامساً : يؤدى العمل بالاختيار ويوزع على العمال بحضورنا ولم تثر مطلقًا مناقشات ولم تحدث مشاكل من جانب موظفى الشركة أو من جانب العمال .

سادساً : لا يوجد إلى هذا اليوم أى عامل مريض ولم يتوفى أحد منهم ونحن العمال الذين تحت إشرافنا نثنى على هذا المركز الذى وضعنا فيه . ونحن لهذا ختمنا على هذه الشهادة - أول نوفمبر ١٨٦١ - يلى ذلك أسماء ٣٥ شيخًا من رؤساء العمال من مديريات الدقهلية والقليوبية وروضة البحرين - الغربية والمنوفية وكفر الشيخ »(١٦) .

إن هذه العريضة وغيرها من العرائض المشابهة التى وزعتها القناة تثبت عكس ما ورد فيها لأنها صادرة عن مشايخ العمال الذين كانوا جميعًا سوط عذاب للعمال فى ساحات الحفر لأنها صادرة حيث يقومون بضربهم وإهانتهم وإرهاقهم أثناء العمل والتشغيل ولأنها موقعة بأختام بدليل أنهم لم يقرأوا ما تضمنته هذه العرائض الكاذبة وذلك بالإضافة إلى شهادات الأوربيين والأجانب الذين نددوا بالسخرة فى حفر قناة السويس من منظور إنسانى .

- سخرة السادة والسيادة :

لم تتعرض قوى عاملة ومنتجة فى العالم مثلما تعرضت القوى العاملة والمنتجة فى مصر حتى فى العصر الحديث ، حيث تسلطت عليها السخرة والعمل الإكراهى طوال القرن الماضى بالإضافة إلى عدة عقود من القرن العشرين تفشت خلالها السخرة وتعددت أشكالها فى إطار التعميل الجماعى والإكراهى للقوى العاملة المنتجة لصالح تحالف الإقطاع ورأس المال الأجنبى .

وكان من بين أشكال هذه السخرة ، سخرة السادة والسيادة ، أى السخرة الخاصة بالحكام والملاك . فشيخ البلد والعمدة والمأمور والمدير والوزير والباشا والبك من الملاك من السادة كان لهم حق تسخير العمال والفلاحين المصريين بقوة سيادتهم السلطوية والمالية .

فالإقطاع المملوكى والتركى والملتزمين التابعين له من حقهم تسخير الفلاحين والعمال فى مجال الزرع والضرع والحرفة والصنعة والبناء والعمارة . . وقد ورث هذه الميزة السلطوية والاستغلالية أصحاب العهد من الحكام والملاك فى عهد سعيد الذين حلوا محل الملتزمين وقاموا بوظائفهم فى حيازة الأرض الزراعية وقراها وجباية ضرائبها والإشراف على ملاحتها .

يقول الكاتب الأرضى هيكيكيان إنه فى قرية المنصورة وطوال فترة حكم سعيد ، كان هناك دائمًا ألف من السكان البالغ ٥,٢ ألف يجتهدون للعمل فى مشاريع السخرة وبالذات فى أراضى الخديوى والعائلة الخديوية ومشايخ البلد . . وفى تقرير لأحد المسئولين الإنجليز فى الزقازيق يقول فيه إنه رأى بعينه ثمانية آلاف رجل جمعوا من الزقازيق يجمعون الأحجار والطين وينقلونها لأرض أمين بك الشمسى ليحولوا مستنقع إلى مبانى ، قد راعته وأقامة قمينة كبيرة كان يحرق فيها ثلاثين ألف طوبة .

وفى عهد عباس الأول أصبحت الدولة هى التى تتولى تدبير الفلاحين للعمل فى مديريات كبار الملاك . ففى خطاب مؤرخ ١٠ شوال ١٢٦٨-١٨٥٢ إلى وكيل مجلس التجار وصادر من المعية جاء فيه : بناء على مقتضى إرادة حضرتكم رقم ٩ رمضان سنة ١٢٦٨ الواردة بخصوص مخاطبة مديرية المنيا وبنى مزار بإعطاء الأنفار المقتنية لزراعة أبعادية حضرتكم بواقع التخصص قد تحرر للمديرية المذكورة عن ذلك والآن وردت الإفادة

رقم ٣ شوال سنة ١٢٦٨ نمرة ١٣١ حاصلها أنه أعطى الأنفار اللازمة بواقع التخصيص ' ركيل الأبعادية ولزم تحريره بالإحاطة .

وقد أرغم الفلاحين المدينون للحكومة على البقاء فى قراهم على أن يعملوا لدى المتعهدين فى أراضى العهدة التى عجز أصحابها عن زراعتها كعمال مياومة أو على أساس المشاركة .

يقول آرتين إنه كان للمتعهدين بصفتهم دائنين لواضعى اليدعلى الأطيان التى دخلت فى عهدتهم أن يجبروا مدينيهم على العمل لحسابهم والاشتغال لذمتهم .

هكذا فقد الفلاحون والعمال الزراعيون حريتهم العامة والشخصية فى ظل نظام العهد بسبب تفشى السخرة مما دفع نواب مجلس شورى القوانين إلى المطالبة بوقف السخرة والمطالبة أيضًا بفك العهد .

فالعضو يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة قال : إن بعض المتعهدين تعهدوا بنواح لم يكن لهم بها زرع وإنما تعهدوا بها لأجل تشغيل أهاليها فى زراعتهم الخاصة بجهات أخرى . . وتكلم العضو عمر يحيى مطالبًا بأن يصير فك العهد واستخدام الأهالى فى زراعة المتعهدين يكون برغبتهم بالأجرة كالجارى بين الأهالى وأيده فى ذلك العضو محمد أغا شعير . هكذا بدأت المقاومة ضد سخرة السادة والسيادة التى استمرت حتى بعد القرن العشرين . وإن تسمية العمال الزراعيين بالتملية والخطرية والترحلجية كانت خير شاهد على استمرار هذه السخرة البغيضة .

- عسكرة السخرة والعمل الإكراهى :

ويأتى القرن العشرين ولم تتوقف السخرة والعمل الإكراهى للقوى العاملة المصرية من عمال وفلاحين ، بل زادت إكراهًا وتعسفًا ووحشية من خلال عسكرتها بواسطة السلطة العسكرية البريطانية التى تحتل مصر بعساكرها مما يجعلنا نتذكر قول شاعرنا المتنبى :

كم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

تقديم

لا يملك القارئ لهذه الصفحات إلا الإعجاب بالقدرة الفذة لكاتبها على البحث الدءوب فى كم هائل من المراجع التى تشمل كتبًا وصحفًا ومجلات وأوامر حكومية وفرمانات خديوية . . بحث دافعه الحب الشديد والولاء الذى يرقى لدرجة التقديس للكادحين من عمال مصر وفلاحيها الذين هم العمود الفقرى لتاريخ مصر قديمًا وحديثًا .

وكاتبنا عطية الصيرفى عامل وفي من أبناء الطبقة العاملة المصرية . . يقيم فى مدينة ميت غمر حيث القلب من الدلتا المصرية منبع الخصب والإلهام والحب للوطن والشعب ، حيث يختلط عرق العمال والفلاحين وحيث يتعايش أحفاد الذين أداروا أول آلات الرى اليدوية والبخارية والصناع الذين يتعاملون مع تكنولوچيا العصر ، وحيث مرت جحافل الجنود الذين ذهبوا إلى المشرق لتأمين مستقبل النهضة المصرية الحديثة وانتزعوا لوطنهم استقلاله فى عهد محمد على ، وكذلك تلك الجموع المهيضة الجناح التى سيقت بالقهر لحفر قناة السويس وترع ورياحات الدلتا العظيمة .

إذ أن السخرة فى حد ذاتها تعتبر أقصى حالات التجبر وفرض الإجبار على الغير بقوة السلطة وبأسها الشديد ورغم ذلك تتعرض للعسكرة بقصد تكثيف ممارستها وإشاعتها فى صفوف الشعب المصرى الكادح والمنتج والأجير .

وقد بدأ عسكرة السخرة والعمل الإكراهى فى مصر خلال الحرب العالمية الأولى بتكوين فيلق من العمال والجمال الملحق بالجيوش البريطانية أثناء هذه الحرب ومعاركها الضارية .

ففى ١٤ من أغسطس سنة ١٩١٤ دخلت بريطانيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا وروسيا ضد ألمانيا وتركيا . ولذلك فقد أصدرت الحكومة المصرية قانونًا بمنع التجمهر واعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى الطريق أو فى محل عمومى تجمهرًا يعاقب عليه بالحبس لمدة أقصاها ستة شهور أو بغرامة أقصاها عشرين جنيهًا ، ثم أعلن قائد جيوش الاحتلال الإنجليزى فى مصر الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ لأول مرة فى مصر . وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر . وقد صدر بلاغ بريطانى نشرته الوقائع الرسمية فى عدد ٧ نوفمبر ١٩١٤ جاء فيه أن بريطانيا تحارب من أجل الدفاع عن مصر وحريتها التى كسبها محمدعلى فى ميدان القتال وأن إنجلترا أخذت على عاتقها أعباء هذه الحرب وأنها لا تطلب من مصر سوى الامتناع عن الأعمال العدائية ضدها .

وقبل ذلك أصدرت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٠٩ قانون المطبوعات لخنق الصحافة المصرية والتعبير عن الرأى . كما أصدرت قانون النفى الإدارى لنفى المغضوب عليهم من المصريين .

ومن جراء هذه الحرب ارتفعت الأسعار وزادت البطالة مما أدى إلى تظاهر العمال العاطلون عن العمل فى ١٤ سبتمبر ١٩١٤ ، فقبضت عليهم الحكومة وحاكمتهم وشكلت لجنة عليا لحل مشاكل البطالة بالطرق الخيرية . فقد نشرت المقطم فى عدد ١٤ أكتوبر ١٩١٤ خبر تشكيل لجنة إعانة للعمال بدار المحافظة لمساعدة العاطلين وعائلاتهم بإعطائهم مقررات من الخبز مرتين فى الأسبوع بموجب قسائم . كما قررت نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية توزيع الخبز مرتين على العمال العاطلين بموجب سراكى منذ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ (١٧) .

وبسبب تفشى البطالة وانعدام فرص العمل أمام العمال المصريين ، فقد توجه الآلاف منهم للعمل فى أشغال السلطة البريطانية فى الأعمال الفنية والمهنية وأشغال الحفر والردم وبناء الاستحكامات والمخابئ ونقل المعدات الحربية والمعيشية للجيوش البريطانية . وبجانب هؤلاء الآلاف من العمال فقد تطوعت الحكومة المصرية بقرابة ١٧ ألف رجل من عساكر الرديف للعمل فى خدمة الجيوش البريطانية وهؤلاء انتظموا فى فيلق عسكرى اسمه فيلق العمال والجمال وكان مقسم إلى قسمين ، قسم للعمال وآخر للجمال ، فقسم العمال كان يقوم بخدمات الورش والصيانة الميكانيكية للجيش وتعبيد الطرق والأسلاك التليفونية وحفر الآبار وبناء الخنادق والاستحكامات بالإضافة إلى مد الخطوط الحديدية ، والقسم الآخر كان يقوم بنقل مهمات الجيش .

ولقد كانت مهمة فيلق النقل بالجمال تنحصر فى خدمة الجيوش البريطانية فى مصر المكلفة بالمهمات القتالية فى سيناء وفلسطين ، أما فيلق العمال المصريين فقد اتسعت دائرة استخدامه لتشمل كافة الجبهات استجابة لإلحاح القادة العسكريين الإنجليز الذين طالبوا بأن يكون لهم نصيب من الأيدى العاملة المصرية . ففى الفترة من بين خريف ١٩١٥ وربيع ١٩١٦ حشد فيلق العمال ٨٥٠٠ عامل للعمل فى خدمة الحملة الهندية فى العراق و ١٥ ألف عامل وراء خطوط القتال فى الجبهة الغربية بفرنسا(١٨) .

والحشود العمالية المشار إليها قد تكونت من العمال العاطلين الذين تقدموا للعمل فى أشغال السلطة البريطانية باختيارهم . وقد نشرت الأهرام فى مارس ١٩١٦ تقول : وجد العمال العاطلون وغيرهم من الأشخاص الذين ألقوا العمل الفرصة سانحة للالتحاق بخدمة السلطة العسكرية التى تعطى العامل أجرة فى اليوم لا تقل عن سبعة قروش فقدموا طلباتهم فقبلتها السلطة وكشفت عليهم فى قسم الخليفة وبلغ عدد الذين كشف عليهم نحو ستمائة شخص وصرفت لهم المرتبات مقدمًا على يد ضابط وسيسافرون إلى الاسكندرية ومنها إلى الجهة التى تحددها لهم السلطة العسكرية .

يقول أمين عز الدين : أن الإنجليز قد تنبهوا على أن مصر ليست فقط مزرعة للقطن ، بل هى أيضًا مزرعة للرجال القادرين على أداء أكثر الأعمال صعوبة ومشقة . ففى أغسطس ١٩١٥ طلبت قيادة الجيوش البريطانية نحو ٥٠٠ عامل مصرى من أبناء الصعيد للعمل بجزيرة مدؤرس ، وقد أثبت هؤلاء العمال جدارتهم فى العمل مما دفع قيادة الحملة

العسكرية إلى المطالبة بالمزيد حتى بلغ عددهم ٣٠٠٠ عامل ، وقد وصفهم الكولونيل البريطانى ب . ج . ايلجود فى كتاب مصر والجيش فقال : إن الصعيد ينتج رجالاً ذوى بناء جسمانى رائع ولا يضارعهم إنسان آخر فى قدرتهم على الاحتمال . إنهم يؤدون كافة الأعمال اليدوية فى يسر وسهولة . ولكنهم يبلغون حد الإعجاز فى أعمال الحفر .

ومع تطور العمليات العسكرية لصالح الجيوش البريطانية فى سينا تزايد الطلب على العمال المصريين لمد الخطوط الحديدية والتلغرافية ، ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض العملى من جانب العمال والفلاحين ، بعد أن أثبت فيلق العمال المصريين الذى كان يتصدر الخطوط الأمامية للقتال من أجل تغطية القوات الإنجليزية وحمايتها أثناء القتال ولهذا كان يسميه المصريون فيلق الموت ، وخاصة بعد أن قتل الآلاف من العمال المصريين أثناء الهجوم التركى فى عام ١٩١٦ بقنابل الجيش التركى . وفى تقديرى أن انتصارات الجيوش الإنجليزية فى الحرب العالمية الأولى كان بفضل الفيلق العمالى الذى كان أفراده يتصدرون للأعمال القتالية ويتعرضون للضربات الأولى خلال المعارك الحربية وهذا ما دفع الإنجليز إلى محاولة تسخير أكثر من مليون عامل مصرى .

ثم طالبت هذه السلطة العسكرية بجعل الخدمة فى فيلق العمال إجبارية على أفراد الأمة المصرية . . كما طالبت بتسخير جميع المقترعين للتجنيد ولم يصبهم الدور وكان عددهم ١٢٠ ألف شاب . . ولكن الحكومة المصرية رفضت هذه المطالبة ولكنها تعهدت بتوفير العدد اللازم من العمال بوسائلها الخاصة ، سواء قبل المصريون العمل أم لم يقبلوا ، ولما كان ذلك يتوافق مع رغبة السلطة العسكرية فقد رحبت به ووافقت عليه .

وحتى تطمئن السلطة البريطانية على تنفيذ ذلك التعهد الحكومى ، فقد لجأت إلى عسكرة جميع العمال بتعيين ضابط إنجليزى بجانب كل مأمور من مأمورى المراكز للمشاركة فى جمع العمال بالقوة الإجبارية .

يقول أمين عز الدين : إنه فى صيف عام ١٩١٧ بدأت أوسع وأبشع عملية لحشد العمال والفلاحين قهرًا للعمل فى السلطة .

وكانت عملية جمع الأنفار باستدعاء عمدة القرية وإبلاغه بالعدد المطلوب من قريته ، ويعود العمدة إلى قريته ليعقد اجتماعًا غريبًا لشيخ الخفراء والخفراء يقسمون فيه على المصحف بأنهم لن ينذروا أحد من أهل القرية بما سيحل بهم من نكد فى هذه الليلة ،

وعندما يعود الفلاحون إلى دورهم الطينية والحزينة ويأتى الليل بظلامه . يبدأ الخفراء ورجال البوليس بالهجوم عليهم لجمع العدد المفروض على القرية أن تجمعه . وبين صراخ الأطفال وولولة النساء يجمع الرجال الذين وقع عليهم الاختيار فى دوار العمدة تحت قوة من بوليس المركز .

وفى الصباح يساق الجميع وهم موثوقون بالحبال إلى المركز حيث يتسلمهم الضابط البريطانى ليشحنهم بالسكة الحديد إلى كمب التوزيع فى الإسماعيلية فيتم تقسيمهم إلى مجموعات كل ٥٠ رجة - فى كله - بلغة العصر .

ولم يفلت بيت واحد فى الريف المصرى وقراه من المداهمة الليلية لخطف بعض أفراده وترحيلهم للسخرة فى فيلق العمال ، ولم تترك أسرة واحدة دون انتزاع ولد من أولادها لهذه السخرة العسكرية ، ولا توجد أرقام بعدد العمال والفلاحين المسخرين ، وإن كان أمين عز الدين يقدرهم تقديراً متواضعًا بحوالى مائة ألف رجل ، ولم يقل إن هذا التقدير سنويًا أو شهريًا . . أما الأرقام المؤكدة فتشير إلى وجود٧٢ ألف جمل يقودها ويخدمها١٧٠ ألف جمّال ، وأن معدل الطلبات الشهرية فى فيلق العمال المصريين فى مايو سنة ١٩١٧ بلغ ١٧ ألف رجل ارتفع عددهم إلى ٢٦ ألف رجل فى يونيو ١٩١٨ .

وكانت مدة الدفعة من العمال المسخرين ثلاثة شهور ، ثم زيدت إلى أربعة شهور وأكثر ، أما ساعات العمل فقدكانت غير محدودة وذلك مقابل أجور تتراوح ما بين سبعة وستة قروش يوميًا للعامل ، وفى مجال الجزاءات فقد كانت عقوبة الجلد هى العقوبة السائدة ، ولهذافقد كتبت جريدة رائد العمال الإنجليزية فى ٢ أبريل تقول :

« كان الكرباج كفيلاً بتسخير العمال من غير حساب فى الأعمال الشاقة وأصبح الجلد من الأعمال اليومية وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى فى مكان واحد حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد» .

وقد عاش العمال المسخرون فى سيناء بالعراء ولم يكن يعرف لهم من الملابس والخيام ما يكفى لحمايتهم من الحرارة والبرودة . فقد كان يصرف للعامل بطانية واحدة وخيمة غير محكمة لكل خمسين رجلاً ، والغذاء اليومى كان يتكون من الفول النابت والخبز الجاف وبعض البقول المطهوة .

وقالت جريدة رائد العمال الإنجليزية فى ٣ أبريل ١٩١٩ : إن سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء . فضلاً عن عدم وجود خيام ، حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون العراء ، جعل هؤلاء الآدميين فريسة الأمراض الوبائية كالتيفوس وغيره وضاعف من تأثير الجوع والبرد ، فكانوا يموتون كالذباب فى الصحراء .

ويصف الضابط إيجلود ظروف العمل فى فيلق النقل بالجمال فيقول : فى الشهور الأولى من عام ١٩١٦ لم يكن لسائقى الجمال لباس خاص بهم وإن كانت قد صرفت بطانية واحدة لكل منهم . ثم قال : إن فلسطين فى الشتاء ليست بالبلد التى ييسر القيام بحملة مريحة فى أراضيها . وعمليات النقل بالدواب فى مثل هذا الجو الذى لا يرحم تتم فى أقسى الظروف ، فالوحدات المقاتلة يمكنها أن تتوقف لتأخذ قسطًا من الراحة .

وقد قدرت خسائر فيلق الجمال من الرجال بنحو ٥٦٢٠ حالة ، منهم ٢٢٠ قتلوا بسبب العمليات الحربية ، و ١٤٥٠ جرحوا بسبب العمليات الحربية أيضًا ، و ٤٠٠٠ ماتوا على الطريق أو فى مستشفى الميدان . . كما مات الكثير من العمال الذين عملوا بالفيلق فى فرنسا فى الثلوج ، كما يقول الأسطى إبراهيم ، أسطى وابور الطحين فى قرية هلا مركز ميت غمر .

ويعلن الشاعر الشعبى بيرم التونسى على أحوال السخرة فى فرنسا فى قصيدته « الصعايدة فى باريس » فيقول :

أبكى عليك يا معوض مسكين والله مسكين

وحدك جاعد وحبايبك فى البلدان مزغوطين

إذا عاندك زمانك اللى حايحامى مين

والسلطة العسكرية قطعت ايدى اليمين(٢)

ويقول العقاد : لم يمض أشهر على إعلان الحماية على مصر حتى كانت السلطات الإنجليزية قد نقضت كل ما عاهدت عليه الأمة ، فأطلقت يدها فى كل دواوين الحكومة جميعًا ، وأمعنت من جهة التضييق على أعداء الاحتلال ، ثم احتاجت إلى العمال فجمعت منهم نحو مليون ومائتى ألف من الفتيان الأشداء فرقتهم فى ميادين القتال وأهملتهم أسوأ إهمال ، فكانوا يتساقطون كالذباب وتتقطع أخبارهم عن أهلهم فلا يسمع

عنهم خبر بمرض أو وفاة ، ولهذا عبرت المصرية عن ذلك بقولها : ولدى يا ولدى والسلطة خدت ولدى .

ويحكى سلامة موسى فيقول : ورحلت إلى الريف ورأيت كيف يسلط الإنجليز علينا الموظفين المصريين من مأمورين ومديرين وحكمداريين وشرطة لخطف محصولاتنا ، وكانت الجمال والحمير ، بل والرجال يخطفون كما لوكانوا فى قرية زنجية . وكان المنظر يهين النفس ويفتت القلب ، فكان الرجل يربط بالحبل الغليظ من وسطه وخلفه أمثاله . ويسيرون على هذه الحال صفًا إلى أن يبلغوا المركز فيحبسون فى غرفة المتهمين ثم يرحلون إلى فلسطين . . وكنت أفجع أحيانًا بالرشوة فى استخلاص بعض هؤلاء المساكين . وذات مرة وأنا بالمنزل سمعت صراخًا ودخلت علىّ نسوة فى فزع ونحيب وعرفت أن ثلاثة ممن يزرعون أرضنا ألقى القبض عليهم وهم يحرثون فى الحقل . فخرجت ووجدتهم مربوطين بالحبال الغليظة بحراسة أحد الشرطة . أما سائر الشرطة فقد تركوهم كى يغزوا قرية أخرى واستطعت بمساومات مع الشرطة أن أحصل على الإفراج عنهم .

ومن نوادر خطف الرجال للسخرة البريطانية أن أحد عمد قرى مركز ميت غمر قد ضاق ذرعًا بشقى من أشقياء القرية اسمه إبراهيم أبو كيلة الذى كان يرأس عصابة لنقب البيوت وسرقة المواشى . ولجأ العمدة إلى حيلة لاستدراج إبراهيم أبو كيلة إلى فخ السخرة فأبلغه بخبر ترشيحه للخفراء وأمتعه بلبس أفخر ثيابه لمقابلة المأمور ، وفور دخولهما على المأموز فى ميت غمر انقض رجال البوليس على إبراهيم وقيدوه بالحبال ليرحل إلى فيالق العمال بفلسطين . . وعلق على ذلك الشاعر الشعبى بالقرية فقال :

قلت لك يا أبوكيلة . . امشى متقوحشى . . لحسن العمدة مبيحبكشى . . ومال شيخ الخفر فى يافا . وماهية ولا تقبضشى(٢٢) .

- قانون العونة يا بطالين :

تعودت القرى والبنادر المصرية على سماع صوت ينادى القرية والبندر ينادى ويقول : العونة - السخرة - يا بطالين العونة يا فلاحين . وذلك بأجر من المشد الذى صدرت إليه الأوامر من المأمور والعمدة بجمع العمال والفلاحين للعونة والسخرة التى أصبحت ظاهرة مصرية فى العمل والإنتاج .

ففى مصر الحديثة تواجدت خمسة مؤسسات للسخرة - العونة- والعمل الإكراهى مما أدى إلى تحويل الشعب المصرى كله إلى قوة عمل منتجة ومرغمة بقوة السلطة ونفوذ السيادة على العمل الإكراهى فى مجال الزرع والضرع والحفر والردم والبناء والتشييد بواسطة خمسة مؤسسات أولها مؤسسة المزرعة القطنية . وثانيها مؤسسة السادة والسيادة . وثالثها مؤسسة حفر قناة السويس . ورابعها مؤسسة الاحتلال الإنجليزى والسلطة العسكرية البريطانية فى مصر . وخامسها مؤسسة نظارة الأشغال العمومية .

ومن هنا فلابد أن يكون لنداء العونة - السخرة - يا بطالين . العونة يافلاحين قانونه الخاص ممثلاً فى الأمر العالى رقم ٢٥ يناير ١٨٨١ الذى أصدره الخديوى توفيق بناء على التقرير المقدم من محمد مرعشلى باشا ناظر نظارة الأشغال العمومية ونصه كالآتى :

البند الأول

الحكومة مكلفة بالأعمال النيلية العمومية الآتى ذكرها وهى :

أولاً : الأعمال الصناعية التى تنتفع بها مديرية واحدة أوجملة مديريات سواء كانت منشأة أو ستنشأ على النيل وفروعه وجسوره وعلى الترع العمومية وعلى جسور حيضان الوجه القبلى وغيرها من الجسور ذات المنفعة العمومية .

ثانيًا : أعمال التطهير بالكراكات بما فى ذلك مشترى الآلات ومصاريف إدارتها وتعميرها وصيانتها .

ثالثًا : تأديةالأدوات التى تستدعيها المنفعة العمومية من أحجار وأخشاب وشنف ونحو ذلك ، سواء كانت لحفظ الجسور والقناطر أو لقفل قناطر السد وأحمام الترع وكذلك نقلها إلى محلات لزومها .

البند الثانى

الأعمال والأدوات المكلفة بها الحكومة يتعين مقدار قيمتها فى كل سنة على حسب اللوائح والأوامر التى تقررت أو التى ستقرر فى شأنها وقيمتها تدرج فى ميزانية الأشغال العمومية أما ما يختص بأعمال الترعة الإبراهيمية ، فإن أرباب الأطيان المنتفعة يكونون إلى أن تنتهى عمليات التوسيع ملزمين بأن يسددوا إلى الخزينة ما تصرفه من المبالغ فى إجراء تلك الأعمال .

البند الثالث

ما هو موجود أو سيوجد على الترع أو الجسور من الأعمال الصناعية التى تعود منفعتها على قرى من مركز أو جملة مراكز تكون مصاريفها على الذين تنتفع أطيانهم بها من أهل تلك القرى ، وأما الأعمال التى لا تنتفع بها سوى قرية واحدة أو ملك خصوصى فيكون مصاريفها على الذين تنتفع أطيانهم بها من أهل تلك القرية أو على المالك الخصوصى .

البند الرابع

أهالى النظر مكلفون بالأعمال الآتى بيانها وهى :

أولاً : أعمال الحفر والردم والتطهير باليد ، سواء كانت منفعة هذه الأعمال على مديرية أو على جملة مديريات أو قرى من مركز أو جملة مراكز أو على قرية واحدة أو على ملك خصوصى .

ثانيًا : حفر الجسور والقناطر مدة زيادة النيل .

ثالثًا : ما يتعلق بالأدوات المعدة لحفظ الجسور والقناطر والسدود من رفعها ووضعها وإلقائها فى محلات لزومها .

جمعيات الأشغال العمومية ترتب تلك الأعمال إلى أعمال ذات منفعة عمومية وذات منفعة مشتركة وذات منفعة خصوصية وتوزعها على أهالى المديريات والمراكز ، ثم إن الأعمال ذات المنفعة العمومية والأعمال ذات المنفعة المشتركة هى التى يشملها اسم العونة - السخرة - دون غيرها .

البند الخامس

العونة - السخرة - واجبة على كافة أهالى القطر الذكور السليمى البنية البالغ سنهم خمسة عشر سنة فما فوقها إلى خمسين سنة ماعدا الأشخاص الذين تشملهم دواعى المعاناة المبينة فى البند الآتى .

البند السادس

يعفى من العونة - السخرة :

أولاً : العلماء والفقهاء والأشخاص المختصون بالتعيم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن بالمحلات الخيرية كالتكايا والأديرة والمستشفيات .

ثانيًا : خدمة المساجد والمقابر والأضرحة متى كانت لهم شهادات مستوفاة .

ثالثًا : القسس والرهبان والحاخامات وخدمة الكنائس والمعابد والجبايات من سائر الأديان الذين لهم شهادات مستوفاة .

رابعًا : أرباب الصنائع والحرف القائمون بأداء الوبر والمشتغلون بحرفهم وصنائعهم وصيادو السمك والمراكبية .

خامسًا : خفراء البلاد والكنوز وغيرهما المعلومون لدى المديرية .

سادسًا : أهالى المدن الشهيرة الذين لا يملكون أرضًا ولا يشتغلون بزراعة .

سابعًا : الأشخاص المصابون بأمراض عضالية .

البند السابع

كل شخص مكلف بالعونة - السخرة - يمكنه أن يتخلص منها بتقديم شخص بدلاً عنه ويسوغ للأشخاص الآتى ذكرهم أن يتخلصوا من العونة - السخرة - بدفع بدل نقدى وهم :

أولاً : أهالى العزب غير المقررة من البلاد الأصلية المجاورة لها وغير داخلين فى تعداد هذه البلاد .

ثانيًا : العربان المعافون من العونة إلى الآن سواء كانوا أرباب أطيان أو مزارعين .

ثالثًا : المشتغلون فى أراضى قومسيون الأملاك الأميرية وأراضى الدائرة السنية من أهل البلاد التى لهاتين المصلحتين فيها زيادة عن مائة فدان بالوجه البحرى على شرط أن لا تكون تلك الأراضى مؤجرة وأن يكون عدد الأشخاص الذين يدفعون البدل فى كل قرية على قد راحتياجات الزراعة فقط .

وأما القرى التى أغلب زرعها الأرز وتعامل بسبب ذلك معاملة خصوصية فيما يتعلق بمواعيد الضرائب ، فلا تزال العونة - السخرة الشخصية عليها إلزامية ، إنما عندما تقسم على أهالى المديريات والمكعبات اللازم إجراؤها سنويًا لا يفرض على كل شخص من أهالى تلك القرى سوى نصف المكعب الذى يفرض على كل شخص من أهالى القرى الأخرى .

البند الثامن

مقدار بدل العونة - السخرة النقدى من سنة ١٨٨١ فى الأحوال التى يجوز فيها قبوله هو مائة وعشرون قرشًا على كل شخص فى مديريات الوجه البحرى وثمانون قرشًا فى مديريات الوجه القبلى . أما ابتداء من سنة ١٨٨٢ فمقدار البدل يتعين سنويًا ويعلن للمديريات بمعرفة ناظر الأشغال العمومية قبل مباشرة الأعمال بشهر ويكون تقديره على حسب كمية الأعمال اللازم إجراؤها ، نوعها والمدة التى يجب إجراؤها فيها .

البند التاسع

ناظر الأشغال العمومية له أن يوقف جواز دفع البدل المنصوص عنه فى بند ٧ فى الجهات التى يرى ذلك الإيقاف لازمًا فيها ناظرًا إلى المنفعة العمومية التى تعود من الأعمال وله أيضًا فى الحالة التى يمكن أن تقوم فيها الأعمال الميكانيكية أو المقاولات مقام أعمال العونة - السخرة - الشخصية ، أن يجيز على الإطلاق دفع البدل النقدى فى مديرية واحدة أو فى جملة مديريات .

البند العاشر

المبالغ التى تتحصل فى كل مديرية برسم بدل العونة - السخرة تقيد فى دفتر مخصوص وتوضع فى خزينة المديرية تحت طلب نظارة الأشغال العمومية ولا يجب صرف تلك المبالغ إلا فى الأعمال التى يكون الغرض منها تقليل العونة - السخرة - الشخصية أو إبطالها .

البند الحادى عشر

ما يلزم اتخاذه من الإجراءات المؤدية إلى جمع أنفار العونة - السخرة - وحضورهم إلى محلات العمل مختص بنظارة الداخلية(٢٣) .

إن هذه اللائحة التى وصفها ناظر الأشغال العمومية بأنها دستور مؤقت للعمل ، قد أجازت وقننت وفرضت السخرة والعمل الإكراهى المفروض على الشعب المصرى الكادح والأجير ، سواء كانت سخرة عامة أو سخرة خاصة . وذلك بقوة الضبط والربط البوليسى والعسكرى ، حيث نصت على أن جمع أنفار السخرة من اختصاص نظارة الداخلية .

وعطية الصيرفى . . هنا وهو يعيد كتابة تاريخها ليستنقذه من براثن كتبة الملوك فهو يلقى الضوء على كم العطاء الذى أعطاه العمال للوطن فى هذا الزمن البعيد - حيث سبقه بإبلاغنا بهذا الكم المعطى فى الزمن القريب من خلال كتابه « من يحكم مصر المحروسة ؟ » ، وقد نتفق أو نختلف مع عطية الصيرفى فى بعض الرؤى أو مفردات لغته الخاصة الحريفة المذاق ، ولكننا لا نملك إلا الإعجاب بقدرته الفذة على إلقاء الضوء على بطل طليعى للطبقة العاملة المصرية هو « عبد الله النديم » الذى حرص كتّاب التاريخ على حرمانه من شرف الانتساب للطبقة العاملة وحرمان الطبقة العاملة من ضياء أحد شموسها الساطعة ، كما أن جرأته تبلغ مداها حينما يضع « عبد الرحمن فهمى » فى مكانه الحقيقى من ثورة ١٩١٩ مبرزاً لدور الأبطال الحقيقيين من العمال «إبراهيم موسى ، أحمد جاد الله» وإخوانهم الذين شرفت بهم أعواد المشانق .

ويتقدم عطية الصيرفى خطوات بعيدة حيث يعيد قراءة السبب فى صدور العديد من القوانين المقيدة للحريات فى عهد الاحتلال وهو مواجهة التصاعد السريع للحركة العمالية التى أعطت الحركة الوطنية قوتها واندفاعها .

وأخيراً فإن ما بدأه عطية الصيرفى فى هذا الكتاب يدعونا إلى إعادة قراءة تاريخ الطبقة العاملة المصرية بمزيد من البحث والتدقيق والجهد ، وبروح الصدق والالتزام حتى يمكن للأجيال أن تتزود به فى رحلة الأيام الصعبة التى مازال يواجهها هذا الجيل المجيد من أجيال الطبقة العاملة بالكتابة والنضال والصدق مع النفس .

عبد الرحمن خير

ولقد استمرت هذه اللائحة سارية المفعول حتى نهاية الثلث الأول من القرن العشرين ، حيث كتبت الأهرام فى ٨ أغسطس ١٨٩٠ تقول : لا يمكننا الجزم بإلغاء السخرة تمامًا فى مصر ونحن تحت رحمة زيادة النيل وقطع سدوده . ولكن نحسب جمع ألوف لسد هذا القطع من قبيل السخرة المعروفة . لأنها تكون مؤقتة فلا تسمح لأولى الغايات باستخدام الفقراء وظلمهم كما كان جاريًا فى السابق . . ولكن إذا تهاون المهندسون ورجال نظارة الأشغال فى أمر المقاولات وأهملوا مراقبة الأعمال كانت الأشغال غير مستوفية وزاد قطع الجسور زيادة عظيمة مما اضطرنا إلى أن نقول لم تلغ السخرة بسبب كثرة المقطوع .

هكذا استمرت السخرة المقننة باعتبارها دستوراً للعمل والعمال ، حيث انبثق عنها نظام المقاولات والتراحيل الذى تولدت عنه ظاهرة عمال التراحيل التى انتشرت فى الريف المصرى ، مما أدى إلى ظهور سوق لعمال التراحيل لسد احتياجات الزراعة والرى وتعبيد الطرق من الأيدى العاملة الريفية الحرة .

* * *

مراجع اللمحة الثالثة

١ - القرآن الكريم - سورة الزخرف .
٢ - التوراة - العهد القديم - سفر الخروج وسفر الملوك الأول وسفر أخبار الإمام الثانى .
٣ - هز القحوف فى تفسير قصيدة ابن شادوف للشيخ يوسف الشربينى .
٤ - القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية - د. لطيفة محمد سالم .
٥ - الإصلاح الزراعى تاريخًا وفلسفة ومنهاجًا - سعد هجرس .
٦ - القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية - د. لطيفة محمد سلام .
٧ - نفس المرجع .
٨ - نفس المرجع .
٩ - نفس المرجع .
١٠- نفس المرجع .
١١ - نفس المرجع .
١٢ - نفس المرجع .
١٣ - نفس المرجع .
١٤ - نفس المرجع .
١٥ - نفس المرجع .
١٦ - نفس المرجع .
١٧ - المصور عدد خاص عن ثورة ١٩١٩ - دراسة أمين عز الدين بعنوان الشغل فى السلطة .
١٨ - نفس المصدر المصور عدد خاص عن ثورة ١٩١٩ .
١٩ - نفس المصدر .
٢٠ - نفس المصدر .
٢١ - نفس المصدر .
٢٢ - نفس المصدر .
٢٣ - منشورات خديوية صادرة فى سنة ١٩٨١ .

* * *

اللمحة الرابعة

الطبقة العاملة المصرية تتخطى مرحلة الفطام

- طبقة جديدة فى المجتمع :

من خلال السخرة ورأس المال الأجنبى تخلفت طبقة اجتماعية جديدة فى المجتمع المصرى تتميز بأنها طبقة منتجة تصنع الحياة وبأنها طبقة معارضة بالغريزة . هذه هى الطبقة العاملة المصرية الحديثة فى طبعتها الثانية . فقد ظهرت طبعتها الأولى ممثلة فى النشأة العمالية الحديثة فى صناعة الوالى محمد على .

والطبقة العاملة الجديدة قد برزت ملامحها الاجتماعية وتخطت مرحلة الفطام بدون حضانة اجتماعية مناسبة ، حيث جاءت من أصول فلاحية وريفية خالية من الخبرات العمالية ومن بقايا النشأة العمالية الأولى التى ولدتها ثورة مصر الصناعية التى حققتها اشتراكية أفندينا محمد على . هذه النشأة التى لم يكن لديها غير خبرات فنية ومهنية مثل خبرات الحدادين والسمكرية والورشجية . وذلك دون الخبرات والتجارب الاجتماعية التى تتجلى فى ممارسة علاقات الزمالة العمالية ومعرفة أساليب وأشكال التعبير عن الحس الطبقى للعمال .

وأكثر من هذا فقد تواجدت تلك الطبقة العاملة فى مناخ اجتماعى شاذ نتيجة لأن المجتمع المصرى كان فى مرحلة التكوين الحديث . كما أن سلطتها العامة التى تنتمى إلى نظم الاستبداد الشرقى كانت حديثة التنظيم . . أما طبقاته فكانت تتمثل فى طبقة الرأسمالية الأجنبية تتحالف معها طبقة الملاك الإقطاعيين ويخدم ذلك التحالف طبقة من الرأسماليين البيروقراطيين والمتمصرين والأجانب العاملين فى الحكومة ووزاراتها ، وتحت هذه الطبقات الحاكمة والسائدة تتواجد طبقة الفلاحين والطبقة العاملة الحديثة .

ذلك هو المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن الماضى الذى ظهرت فيه الطبقة العاملة فى طبعتها الثانية كطبقة دنيا محكومة بفكرة السيادة دون فكرة الحرية . رغم أنها طبقة منتجة لا تعيش إلا فى ظل حرية العمل ، وكان ذلك أول تناقض يجابه الطبقة العاملة المصرية الحديثة . وقد أدى ذلك إلى غربتها واغترابها عن الحياة والمجتمع ، ولكن وحدة هذه الطبقة المنتجة وانكماشها الاجتماعى قد تواريا إلى حد ما فور تصاعدها العددى والنوعى وزيادة جسمها المهنى والفنى طولاً وعرضًا وتزايد الحاجة إلى إنتاجها الذى بات ضرورة اقتصادية ومعيشية وحضارية بالإضافة إلى زمالة العمال الأوربيين والأجانب ومعايشتهم قد أدى كل هذا فى خروج الطبقة العاملة الحديثة من أغوار غربتها الاجتماعية

وتنمية الحس الطبقى فى صفوفها مما جعلها تقف على عتبات الوعى الاجتماعى ، يؤكد ذلك ولوجها إلى مجال الاحتجاج الاجتماعى من خلال مطالبها العمالية التى تركزت أساسًا فى مطلب زيادة الأجور ومطلب الراحة الأسبوعية .

ولكن المحامى جان فاليه الذى قدم رسالة للدكتوراه سنة ١٩١١ عن أوضاع عمال الصناعة الكبرى فى القاهرة يقول : لايتعدى عمر الطبقة العاملة المصرية للصناعة الكبيرة أكثر من ٢٥ عامًا . وينتمى هؤلاء العمال إلى أكثر الطبقات فقرًا وأقلها تعليمًا . فالذين منهم فى مقتبل الحياة لم يتلقوا أى تعليم عام . ولا يتوفر فيهم إلا قدر ضئيل من التعليم المهنى . إن احتياجات هؤلاء العمال قليلة ونفقاتهم المعيشية متدنية وهم لا يتمردون إلا إذا ضاقت بهم أشكال الإذلال الرخيصة . فالاضطرابات التى ثارت فى السنتين الماضيتين من أجل الراحة الأسبوعية لم تكن من فعلهم . بل كانت فى غالبها من فعل العمال الأجانب وكل ما قام به العمال المصريون هو الانضمام إلى تلك الحركة .

ويسأل قائلاً : هل يعنى ذلك أن العمال المصريين سعداء بالوضع المفروض عليهم ؟ إنه لا يمكن تحديد نفسيتهم بدقة إلا بالاتصال المباشر بهم فى الورشة أو فى منازلهم ، إلا أن ما يعوق ذلك عاداتهم وتربيتهم الطبيعية . إلا أنه يمكن القول مع ذلك بأن سعادتهم النفسية تتمخض فى غالبها من قدريتهم وجهلهم . فهم لا يعرفون شيئًا عن الظروف التى يعيش فيها عمال الأمم الأخرى . وهم بالتالى ليس بمقدورهم إجراء أية مقارنة بين مصيرهم ومصير هؤلاء العمال وغير قادرين على التعبير عن الرغبة فى تحسين تلك الظروف . إن هذا الموضوع لم يطرح قبل اليوم ، بينما طرح بعض الكتاب مشاكل الفلاح المصرى وكذلك الحرفى فى الصناعات المحلية ، فى حين أن عامل الصناعة الكبيرة لم يكن محل دراسة خاصة أو دراسة عامة فى مصر ، وذلك بسبب أن الاقتصاديين كلهم أوربيون ، بينما أغلبية العمال من المصريين ، كما أن الرأسماليين الأوربيين كانوا يتابعون الوضع الاقتصادى والمالى فى مصر ولا يتابعون أوضاع العمال المصريين .

والحقيقة أن المحامى جان فاليه الذى عاش بالقرب من هذه الفترة قد اعترف بعدم وجود أية دراسة عن أحوال الطبقة العاملة الحديثة فى مصر . ومن هنا فقد فتح لنا مجال الاجتهاد الذى تسنده بعض الوثائق والمعلومات التاريخية .

فالمعروف أن صناعات محمد على كانت مدرسة للصناعات الحديثة وأن عمالها وصناعها قد أشاعوا المعرفة الفنية والمهنية فى الحياة المصرية ، حيث تعلمت على أيديهم أجيال من العمالة الفنية الحديثة . . وكذلك البعثات العمالية إلى أوربا قد ساهمت فى نشر الصناعة الحديثة . . هذه الصناعة التى كان لها مدارسها ومراكز التدريب الخاصة بها التى أنشأها الوالى محمد على ، ثم جددها الخديوى إسماعيل وتخرج من فصولها العديد من العمال الفنيين .

ولذلك فقد حل الميكانيكيون المصريون محل الميكانيكيين الأوربيين فى مصلحة السكك الحديدية المصرية عندما كان تومار باشا مديراً لها . وذلك بعد الإضراب الذى قام به الميكانيكيون الأجانب فى عهد سعيد .

وجاء فى تقرير على باشا مبارك المحرر فى أول يوليو ١٨٨٩ أن مدرسة الصنائع ظلت منذ تأسيسها فى عام ١٨٣٩ تطعم المصالح الحكومية وأصحاب المشروعات الصناعية الخاصة وورش السكة الحديد بعمالها المدربين المؤهلين . ومن الأمثلة على ذلك أنه فى الفترة من عام ١٨٨٧ حتى عام ١٩٠٣ تخرج ما لا يقل عن ١٠٦٩ تلميذاً من هذه المدرسة التحق منهم ٢٧١ عامل بمصلحة السكة الحديد و ٢٥٥ عامل بمصلحة التلغراف و ١٥٤ عامل بنظارة الأشغال العمومية و ٨٨ عامل فى نظارة الحربية و ٣٨ عامل فى مصالح أخرى و ٧٢ عامل فى حكومة السودان . ولهذا فإن قول المحامى جان فاليه بأن العمال المصريين لا يتوفر فيهم إلا قدر ضئيل من التعليم المهنى قول يجافى الحقيقة . حيث ثبت أن الوجود المهنى والفنى للعمال فى الصناعات الحديثة فى مصر كان وجوداً فعالاً ومنتجًا ، مما اضطر السلطة الخديوية إلى الاعتراف بهم من خلال إصدار لوائح العمل وتشريعات العمل ، مثل لائحة استخدام العمال المصريين فى حفر قناة السويس ونشر إعلان بشأن طلب عمال للعمل فى حفر القناة بالتعاقد الحر ، ومثل إصدار كادر ليعظم أجور العمال فى عهد إسماعيل ، وإصدار لوائح خاصة بالأجازات والمعاشات وتأديب العمال والموظفين .

إن هذه التشريعات الخديوية المعبرة من علاقات العمل والعمال الحرة تؤكد أن الطبقة العاملة المصرية الحديثة قد عرفت نفسها وازدادت وعيًا بذاتها فأثبتت وجودها الاجتماعى والوطنى فى نزاعات العمل والعمال وفى المكان الذى اختارته فى الثورة العرابية وفى هديتها العظيمة لها ممثلة فى التلغرافجى عبد الله النديم . أما وجودها الإنتاجى والمهنى ،

نفذ على كل مجالات الحياة فى مصر من خلال تواجدها فى قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والمرافق العامة والصناعات الصغيرة ومن خلال تحويل الورشة إلى مدرسة عصرية .

- الورشة مدرسة العصر :

لا تتواجد طبقة من الطبقات الاجتماعية ، سواء كانت سائدة أو مسودة ، إلا بعد أن تتعلم حرفتها فى الحياة ووظيفتها فى المجتمع . . فطبقة الإقطاع قد تواجدت بعد أن تعلمت حرفة الفروسية جريًا وراء التحكم والسيطرة ، وطبقة الرأسمالية تواجدت بعد أن تعلمت حرفة النقد والعد واستثمار كيس النقود وكيفية استغلال العمال . . وكذلك الطبقة العاملة ، فقد تواجدت فور أن تعلمت الصناعة الحديثة وإنتاج الخبرات المادية . . وعلى هذا فالطبقة تتعلم وظيفتها فى المجتمع قبل أن تهتدى بذاتها إلى أيديولوجيتها وفلسفتها فى الحياة .

وعلى هذا النحو اكتسبت الطبقة العاملة المصرية معارفها الصناعية والمهنية الحديثة بفعل الضرورة الاقتصادية التى أجبرت رأسمالية الدولة الاحتكارية فى عهد محمد على على استيراد المعارف والخبرات المهنية والصناعية الحديثة من أوربا ، ثم العمل على نشرها وإشاعتها فى مصر من خلال البعثات العمالية إلى أوربا ومن خلال فتح المدارس الصناعية بالإضافة إلى الورش الفنية الحرة .

ولذلك تعددت مصادر المعرفة المهنية والصناعية الحديثة للعمالة المصرية الجديدة ، حيث تعلمت وتدربت مهنيًا وصناعيًا فى الورش والمصانع الأوربية التى استقبلت العشرات من العمال المصريين فى عهد محمد على بالذات . . كما تعلمت فى ورش المدارس الصناعية التى نشأت منذ بداية القرن الماضى وذلك بجانب مئات الورش الصناعية الحرة التى قامت بدور مدرسة العصر .

فالبعثات العمالية التى سافرت إلى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا والنمسا عادت إلى مصر بخبرات ومعارف صناعة الساعات وبصم الشيت والصباغة والصياغة والجواهر وطبع السيوف وإنشاء السفن وصنع آلات الجراحة وصناعة الجوخ والبنادق والطبنجات والسباكة

والمعادن والميكانيكا . ومن هذه البعثات ظهر الرعيل الأول من العمالية الفنية والصناعية الحديثة التى كانت تضم العشرات من العمال المصريين[1] .

ولقد ساهم ذلك الرعيل العمالى فى إنشاء المدارس الصناعية التى كانت مجموعة من الورش الصناعية . فقد كانت المدرسة الصناعية البحرية تضم ورشة التيالة لصناعة الحبال وورشة الحدادين وورشة القلاع وورشة السوارى وورشة البصر والنظارات وورشة الدكمخانة لصب الآلات وورشة البوية والدهانات وورشة الترزية وورشة الفلانك لصنع الزوارق وورشة النجارين وورشة الطلمبات وورشة القلافطية . وقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدرسة ٢٣١ تلميذاً فى عام ١٨٤٦[2] .

وكان من أهم هذه المدارس مدرسة العمليات التى كانت تسمى بالورشة والمدرسة معًا وقد تأسست فى ١٣ سبتمبر عام ١٨٣٦ وكان بها خمسون تلميذاً يتعلمون الصناعات الميكانيكية . وكانت مواد الدراسة تشمل الخراطة والحدادة والنجارة ، وقد ظهرت نتيجة امتحان هذه المدرسة فى عام ١٨٤٢ . فظهر أن تلميذاً واحداً من تلاميذ الفرقة الأولى التى كانت تضم ٣٧ تلميذاً كانت درجته فى الاستحكامات القوية أعلى الأعلى وخمسة درجتهم أعلى وثلاثة درجتهم عال . وفى المعادن تلميذ درجته أعلى وثمانية درجتهم عال . وفى صناعة النجارة ثلاثة درجتهم أعلى . وفى صناعة الخراطة تلميذان درجتهما أعلى[3] .

ولقد أمر عباس الأول بتحويل هذه المدرسة إلى ورشة ، ثم قرر إلغائها فى عام ١٨٥٤ ، وذلك ضمن حملته التخريبية ضد الصناعة المصرية . . ولكن هذه الورشة العظيمة عادت إلى النشاط الصناعى والتعليمى فى عام ١٨٦٤ ، وتم إلحاقها بديوان الفابريقات والوابورات ، وبدأت الدراسة بها فى مايو ١٨٦٨ ، وكان تلامذتها يمارسون بعد الظهر التمرينات العملية فى خمسة معامل أولها معمل تركيب الآلات وتصليحها ، والثانى معمل الحدادة ، والثالث معمل السباكة ، والرابع معمل الخراطين والنجارين ، والخامس معمل قدور خزانات الحديد والنحاس .

وظلت هذه المدرسة فى تأدية رسالتها حتى سنة ١٩١٠ ، وكانت تشتمل على ورشة للبرادة والخراطة والآلات التى تدار بقوة البخار ، وورشة الحدادة والبرشمة ، وورشة سبك الحديد وصهره ، وورشة الأورانيك الميكانيكية .

وحتى الرأسمالية الأجنبية فقد أسست عدداً من المدارس الصناعية ، منها مدرسة الصنائع الإسرائيلية التى كان بها ٩٣ تلميذاً ، ومدرسة الفرير الصناعية بالإسكندرية وكان بها ٦١ تلميذاً ، ومدرسة سلفاجو الصناعية اليونانية وكان بها ٦٥ تلميذاً ، والمدرسة الإيطالية الصناعية بالقاهرة ، وهذه المدارس تأسست ما بين عامى ١٨٩٧-١٩٠٦ . وفى عام ١٩٠٢ تأسست مدرسة أبى تيج الصناعية التى أنشأها محمود باشا سليمان ، ومدرسة الفجالة الصناعية التى أقامتها الجمعية الخيرية للأقباط الكاثوليك(٤) .

هكذا كانت الورشة مدرسة للعصر ومدرسة للطبقة العاملة المصرية التى اكتسبت معارفها الصناعية فى رحاب هذه المدارس العملية التى أنشأتها الحكومة والرأسمالية الأجنبية والمصرية . . ولكن هذه المدارس الصناعية لم تكن وحدها فى مجال التعليم الصناعى ، بل تواجدت بجانبها الورش الأهلية التى كانت أيضاً من خيرة المدارس الصناعية فى مصر . فهذه الورش الصناعية قد أسسها العمال الفنيون الذين تشردوا بعد تفكيك مصانع محمد على . ففى القاهرة كان عددها ٨٥ مسبكًا و ٧٣ معملاً للنحاس و ٨٠ محلاً للتبييض و ٥٤٠ محلاً للصباغة وعدة معامل للحدادين والسلحدارية . أما فى الإسكندرية فيوجد ٦ مسابك للحديد و ٤٣ محلاً للحدادة و ٢٠ معملاً للنحاس و ٩٣ معملاً للصباغة وذلك بخلاف المعامل والورش الصناعية المنتشرة فى المدن والبنادر المصرية التى تعلم فيها الآلاف من صبيان الطبقة العاملة المصرية(٥) .

من هذه المنابع المتعددة ظهرت الطبقة العاملة المصرية الحديثة فى طبعتها الثانية ، ولا يعنى هذا غير أن مصر الحديثة قد حققت ثروة بشرية لا تقدر بمال بحصولها على قدر عظيم من العمالة الفنية والصناعية التى تضاهى العمالة الفنية فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، يؤكد ذلك أن مرافق النقل البحرى والنهرى وخطوط السكك الحديدية والتلغرافية تزيد على مثيلتها فى الدول الأوربية .

ويسأل سائل من المصريين المعاصرين فيقول : لماذا لم توظف هذه الثروة البشرية الهائلة من العمالة الصناعية فى نهضة مصر وجعلها دولة صناعية عظمى ؟ . ونرجئ الجواب على ذلك حتى نستعرض مفردات الثروة فى مجالات العمل والإنتاج فى مصر الحديثة .

اللمحة الأولى

مصر
هبة العمل والعمال

- مصر الحديثة بعمالها :

لولا الطبقة العاملة المصرية ما كانت مصر الحديثة ، أى مصر رأسمالية الدولة الاحتكارية ومصر رأس المال الأجنبى ومصر الرأسمالية البيروقراطية من الحكام والموظفين . . فالطبقة العاملة ومصر الحديثة تربطهما علاقات سببية وتبادلية . فمصر الحديثة هى السبب فى وجود الطبقة العاملة ونتيجة لوجودها أيضًا ، كما أن الطبقة العاملة المصرية هى سبب ونتيجة لمصر الحديثة .

وقد احتلت الطبقة العاملة مكانها الطبيعى فى المجتمع المصرى ، حيث الإنتاج وصناعة الحياة وكافة الخبرات المادية . ومع هذا فإن مكانتها الاجتماعية والسياسية كان محلها المختار فى القاع الاجتماعى باعتبارها طبقة دنيا وتحتية ، مما يعنى وجود تناقض ملحوظ بين مكانها الإنتاجى فى صدارة المجتمع ، ومكانتها الاجتماعية فى قاع المجتمع بسبب المناخ الشاذ فى الحياة المصرية التى كانت تحكمها وتتسلط عليها قوى ثلاث هى :

١ - قوى الإقطاع التى كانت قوى شاذة وغير أصيلة تتكون من بقايا المماليك والأتراك والشراكسة وقليل من المصريين .

٢ - قوى رأس المال الأجنبى ممثلة فى سبعة عشر قنصلاً جنراليًا من مختلف الدول الأوربية .

٣ - الرأسمالية البيروقراطية من الحكام وكبار الموظفين المصريين والأجانب .

والقوى الثلاث الحاكمة والمالكة كانت تستغل الفلاحين والطبقة العاملة المصرية التى تضم غالبية الشعب المصرى الكادح والأجير ، وتنقسم إلى قسمين : الأول رهين السخرة وعلاقة العمل الإكراهى ، والثانى يتبع العمل الحر . وقد سبق الحديث عن الطبقة العاملة فى مجال السخرة العامة والخاصة والسخرة العسكرية وسخرة رأس المال . . ولم يبق غير استعراض الطبقة العاملة فى مجال العمل والتشغيل الحر وقطاعاته المتعددة نوعيًا وفنيًا وصناعيًا .

- عطشجية وتملية وخطرية وأنفار :

ينبغى أن لا ننسى المزرعة القطنية وما ولدته من مزارع إنتاجية كبيرة تمثلت فى الوسايا والأبعديات الزراعية المملوكة لكبار الملاك المصريين والمتمصرين والأجانب وما ولدته أيضًا من شركات زراعية سبق الإشارة إليها . وقد قامت هذه الوسايا وتلك الشركات بتطوير

طريقة رى القطن المصرى باستخدام الآلة البخارية بدلاً من الساقية بحيث تتضاعف مرات الرى ثلاث مرات تقريبًا ، مما يؤدى إلى زيادة محصول القطن خمس مرات . وقد قدر بعض الماليين الأجانب أن استخدام وابور المياه فى الرى يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة قطنًا فى الصعيد(٦) .

ولذلك قام الخديوى إسماعيل باستيراد المضخات البخارية وبيعها لكبار زواع القطن، ثم تأسست الشركة الزراعية المصرية سنة ١٨٦٤ برأسمال فرنسى وأوربى وقامت باستيراد المضخات والآلات الزراعية . . ولذلك استخدم وابور المياه بكثرة . فعلى ترعة الباجورية وحدها وفى مركز سبك وحده ، كان هناك أربعة وابورات للمياه قوتها ٤٨ حصانًا . وفى مركز بيلا كان عدد الوابورات ٩ تبلغ قوتها ١٠٢ حصانًا . ذكر هذا على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية . وعلى العموم فقد بلغ عدد الماكينات البخارية فى هذه الفترة ٤٧٦ ماكينة يعمل عليها وعلى غيرها من أدوات الرى ١٥٨ ألف عامل كل مائة وثمانين يومًا ، وبوجود هذه الآلات الزراعية وانتشارها فى الريف المصرى تواجدت مهنة العطشجى كعامل زراعى حديث يقوم بإدارة هذه الآلات وإصلاحها ، وقد تدرب مثل هذا العامل فى صناعات محمد على أو تتلمذ على الرعيل الأول من العمالة الفنية والصناعية فى هذه الصناعات التى تفككت وتخربت على أيدى الإنجليز والخديوى عباس الأول . . وللأسف لا توجد دراسات بشأن أحوال هذه الشريحة من العمال الزراعيين .

وبشأن العمال الزراعيين بصفة خاصة ، يذكر الدكتور لهيطة أن عددهم فى مطلع القرن العشرين كان يبلغ ٦٥٩,٨٨٢ عاملاً زراعيًا ، متوسط أجر الواحد منهم ثلاثة قروش . أما أنور عبد الملك فيقدر عدد الفلاحين العاملين فى الزراعة ولا يملكون أرضًا بأنه كان يتراوح بين ٧٥٥,١٤٩ فلاحًا بين أجراء وعمال مستديين وعمال تراحيل . ففى كل الملكيات الزراعية الكبيرة توجد طبقة من الفلاحين المعدومين هم فى حقيقة الأمر من العمال الزراعيين الذين يتقاضون أجورًا نقدية أو عينية على شكل حصولهم على قطعة أرض لزراعتها مقابل العمل فى الوسايا والأبعديات .

ولذلك فقد كانت توجد قرى بأكملها يملكها مالك واحد وكل سكانها عمال زراعيون، مثل قرية مشال بمديرية الغربية البالغ زمامها ١٩١٥ فدانًا مملوكة كلها لعلى باشا شريف ، وكان عدد العمال الزراعيين الموجودين بها ٩٨٥ عاملاً زراعيًا(٧) .

ويذكر كرومر أن عدد الفلاحين العاملين فى أراضى كبار الملاك بمديرية الغربية سنة ١٨٨٥ بلغ ١٧ ألف إلى جانب ٤٠٠٠ فلاح كانوا يعملون فى أراضى الأوقاف .

وفى نهاية القرن التاسع عشر كانت العزب تغص بأعداد كبيرة من العمال الزراعيين يقومون على زراعتها . ففى مركز قويسنا بمديرية المنوفية كان عدد العمال الزراعيين المقيمين بقرية محمد بك الشنوانى ٣٥٥ عامل ، وفى عزبة إبراهيم عمر الملوانى ٤٩٠ عامل زراعى، وفى عزبة القمص يوحنا غطاس ٤٢٤ عامل زراعى ، وفى عزبة راتب باشا ٣٨٠ عامل ، وفى عزبة محمود بك عبد الغفار ٢٦٦ عامل ، وفى عزبة يوسف علما ٨٢٢ عامل[٨] .

هؤلاء العمال الزراعيون المقيمون فى العزب والوسايا كان يطلق عليهم تسمية التملية ، وكانت علاقتهم وثيقة بالملاك بسبب أن الملاك كانوا فى حاجة شديدة إليهم للقيام بأعمال الزرع والضرع . ولهذا كانوا يتعرضون لحمايتهم من العونة والسخرة بفضل نفوذهم أو بدفع بدل العونة والسخرة الذى كان مقرراً بمبلغ ١٢٠ قرشًا فى الوجه البحرى ومبلغ ٨٠ قرشًا فى الصعيد[٩] .

ونظراً لنمو سوق العمالة الزراعية ظهر نظام المقاولات عمومًا ومقاولى الأنفار خصوصًا المخصصين فى حشد العمال الزراعيين وتوريدهم فى أشغال الجيرة بالمزارع الكبيرة أو فى المحالج أو معاصر السكر وحقول القصب والمخصصين أيضًا فى حشد عمال التراحيل الذين يطلق عليهم عمال التراحيل أوعمال الخطرية . ويشير ألبرت فارمان إلى أن عددهم فى سنة ١٨٧٣ فى أربع مديريات كان يبلغ ٨٠٥٣٦ عاملاً وأنهم كانوا أكثر الفلاحين تعاسة ، فإلى جانب انخفاض أجورهم لم يكن الواحد منهم أمام عمل مستديم ، فهو يعمل باليومية بحسب ما يتطلبه العمل ، كما كانت تفرض عليه ضريبة شخصية تتراوح قيمتها ما بين أجر عشرة أيام و ٢٥ يومًا فى العام . وكان بعض الملاك يعتمدون على هذا النوع من العمال الزراعيين . ففى تقرير عن قرية خلوة القلبان يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر جاء فيه : إن أراضى هذه القرية يملكها ثلاثة ملاك هم اليونانى ينى الذى يملك ٤٥١ فدانًا والمدعوة كلفدان وتملك ٦٦ فدانًا والمدعو أحمد إبراهيم البدرى ويملك ٥٩ فدانًا . وورد بالتقرير أن السكان بها أجرية وجارى إحضارهم بمعرفة الملاك من جهات متفرقة لتأدية شئون الزراعة .

- أسطوات وصنايعية :

تعتبر مصر الوطن الأول فى التاريخ للأسطوات والصنايعية والطبقة العاملة والمهنية والحرفية . فالأجيال العمالية متوالدة من بعضها البعض تباعًا بغير توقف أو أفول أو موت، رغم ضربات الغزاة ولطمات الحكام واكتشاف رأس الرجاء الصالح كطريق للملاحة البحرية بعيدًا عن مصر . فالطبقة العاملة المصرية كانت تضعف فى بعض الأحيان المظلمة ، حيث يختفى الصناع ويتوارى الحرفيون ، ولكن سرعان ما تزدهر ، ولهذا فهى طبقة خالدة وولود وقديمة قدم المجتمع المصرى .

ولما ظهر نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية فى مصر خلال حكم محمد على ، تعرضت لضربات الحكومة ومنع إنتاجها الحرفى من البيع والتداول واعتبر إنتاجًا بدائيًا لا يباع ولا يشترى ، وذلك لصالح الصناعات الحديثة التى أوجدتها رأسمالية الدولة الاحتكارية ولكنها نهضت من جديد نهوضًا ملحوظًا بعد تفكيك صناعات الرأسمالية الاحتكارية وتشريد العمال الفنيين الذين ولوا وجوههم شطر الحرف والمهن والصناعات الصغيرة التى عادت سيرتها الأولى فى شكل حديث وجديد كان يغلب عليه طابع الصناعات الحديثة ، وقد ساعد على ذلك الرواج الاقتصادى الذى حققته المزرعة القطنية ، كما سبق شرحه ، ونتيجة لذلك فقد زاد عدد العمال فى الصناعات الصغيرة حيث بلغ عدد الفرانين والخبازين فى مصر ٢٣٠٠ خبازًا منهم ألف خباز فى القاهرة و ٤٩٠ خبازًا بالإسكندرية . وفى الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك ورد أن عدد صناع الطوائف والصنائع بالمحروسة والمشتغلين بها قد بلغ ٦٣٤٨٠ صانعًا يعملون فى ١٩٨ حرفة وصناعة وبلغ عددهم بالإسكندرية ٢٦٩٠٠ صانعًا يعملون فى ١٤٢ مهنة وصناعة .

ويقول إلياس الأيوبى إن تعداد الصناع المصريين فى عام ١٨٧٧ هو كالآتى :

نوع الصنعة	عدد العمال	نوع الصنعة	عدد العمال
صانع أسلحة	٣٧١	حجار	١٤٠٤
حداد	٢٦٠٥	خياط	٢٥٢٠
صانع طوب	٤٣٤	دباغ	٩٧١
نشار ونجار	٦٤٧٣	مبيض نحاس	٥١٥
فحام	٣٢٠	سمكرى	٤٣٦
صانع ملابس	٧٧٠	منجد	٥٨٢

نوع الصنعة	عدد العمال	نوع الصنعة	عدد العمال
شيماسى	١٢٩٦	قلفطى	٩١٠
صباغ	٥٠١٩	سباك	٣٥
مطرز	١٨٧١	عامل حبال	١٩
حفار	٣٢٠	نساج	١٠٦٠١
عامل زجاج	٨٦	ساعاتى	٧٧
جواهرجى	٢٦٣٠	نقاش	٦٨٦
حراق جير	٢٤٨٢	مبيض	٥٣٠
قاطع رخام	٢٨٥	خيال	١٩٠
بناء	٤١١٣	مطبعجى	٣٠٠٠
خضرى	١٤٦٣	صانع ورق	٢٠١
صانع مواسير	٢٥٧	صانع زجاج	٢٥٠
فخرانى	٨٣٤	صائد سمك	٩٦٠٠
سروجى	٧٧٠	مراكبى فوقى	٣٦٠٠
صانع أحذية	٢٢٧٥	مراكبى مزاريب	٣٥٠(١٠)
مغربل	٥٩٨		

ومن هذا التعداد يتضح أن مجموع المشتغلين فى الحرف والصنائع مائة ألف وأكثر أى بنسبة ١-١٢ من جملة الذكور البالغين فى القطر المصرى ، ويتضح أيضًا من خلال هذه المهن بروز صناعات حديثة مثل صناعة الطباعة والساعات وصناعة الورق والزجاج والسمكرة .

ولذلك أعلن الإنجليز الحرب على هذه الصناعات الحديثة حتى لا تتطور وتنبثق منها رأسمالية حديثة ، بالإضافة إلى تعاظم شأن الطبقة العاملة المصرية التى تعيش فى مرحلة الحس الطبقى المحدود ، وخاصة بعد أن زاد عمالها كمًا وكيفًا وشيدوا كل المبانى والعمارات الحديثة فى رأسمالية عقارية وثروة عقارية وبعد أن شاركوا بصناعتهم المصرية فى معرض باريس الدولى لعام ١٨٦٧ .

ولقد بدأت الحرب على الصناعات المصرية وعمالها بواسطة الانفتاح الجمركى غير المحدود وإغراق الأسواق المصرية بالسلع والبضائع الأوربية ومضاعفة الضرائب ، ثم تتويج ذلك بالاحتلال الإنجليزى لمصر بهدف الحفاظ على المزرعة القطنية وتدمير الصناعات المصرية ، وقد مهد الإنجليز لذلك فى المعرض الدولى بباريس لعام ١٨٧٨ بإعلان صدر فى دليل إرشادى بالفرنسية يقول : لا يجب للمرء البحث عن الجناح المصرى فى معرض باريس مما يعنى أن هذا البلد لا يملك صناعة على الإطلاق .

وقد اعترف القنصل البريطانى فى هذه الفترة فقال : كم كانت الضريبة الأخيرة مجحفة بطائفة الفحامين . . وإن قزازية الحرير كان المربوط عليهم كل ألف درهم عوائد مقدارها ٢٠ قرشًا ثم تزايدت .

ويقول رود ستين فى سنة ١٩١٠ : إن الإنجليز فى الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يكتفوا بعدم إنشائهم ولو صناعة واحدة فحسب ، بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز يفضلون شراء السلع البريطانية ، بل كان المكتب الرئيسى لمشتريات الحكومة المصرية قائمًا فى لندن وليس فى القاهرة ، وأما موظفوه فإنجليز وليسوا بمصريين(١١) .

وفتح الاستعمار أبواب الجمارك المصرية على مصراعيها للسلع الأجنبية لا لتحطم كل صناعة قائمة فحسب ، بل لتحطم كل صناعة يمكن أن تقوم . لقد قالها ملنر - إن السوق المصرية هامة لتصريف البضائع الإنجليزية بسبب المنافسة المتزايدة لبضائعنا فى التجارة الدولية .

ولم ينكر كرومر نتيجة سياسته الاستعمارية فى مصر ، فكتب تقريرًا جاء فيه :

« من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ ١٥ سنة ، يرى فرقًا ضخمًا ، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعى أحذية ، قد أصبحت مزدحمة بالقهاوى والدكاكين المليئة بالبضائع الأوربية . أما الصانع المصرى فقد تضاءل شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من مفاخر الصناعة »(١٢) .

نعم لقد انتشرت القهاوى والخمارات والبوظ . ففى نهاية القرن التاسع عشر كان يوجد بالقاهرة وحدها ١٠٦٧ قهوة و ٤٨٦ خمارة و ٤٦ بوظة(١٣) .

ويصف عبد الله النديم طائفة عمال المعمار فى هذه الأيام فيقول :

« تعطى المقاولة له بالمناقصة ويطلب من العامل تأمينًا وضمانًا عارضًا ولا يصرف له شيء مقدمًا ، فيبتدئ المسكين ببيع مصاغ زوجته وحليها وأمتعة بيته ، وإذا أنهى العمل يقال له هذا العمل مغاير لما فى الشروط ، فإن الحجر أجرش والبلاط معصرانى والحصو كله تراب والمهيصم مرمل والجير قليل وقلب البناية فارغ والبياض قشرة واحدة والجبس بارد والسلم قائم والسقف واط والجدار ناقص وسمك الحائط ناقص عشرة سنتيمتر ، ويخرج من العمل بخراب بيته وكده بديونه ويمضى ليوضع ببنك لو تقاضى أجنبى عمل بمائة جنيه يأخذ مائتين وخمسين » .

ويهاجم عبد الله النديم الأجانب الذين يستخدمون الحرفيين من أبناء جنسهم ولا يستخدم المصرى إلا فى نزح الكنيف أوحمل الزبالة .

ويتحدث عن الخياطين فيقول : « إنى كنت خياطًا أيام كانت هذه الصناعة رابحة فى بلادنا وكنت فى نعمة بالنسبة لأشغالى وليس بخافٍ ما آل إليه أمر هذه الصناعة من الكساد بعدم استعمال الملابس الوطنية حتى عدمت بالكلية وعدم معها كار العقادين والقصبية والكوا والفرا وغير ذلك مما كانت تدعو إليه الصناعة » .

ويسأل النديم فيقول : « أين البنائون والنجارون والحدادون والبرادون والخراطون والمبلطون والمبيضون والحجارون والرمالون والخياطون والعقادون والقصابون والقزازون والغزالون والنحاتون والطحانون والسبكية والحرازون والصباغون والصائغون والحريريون والفوطية والنحاسون والقفاصون والفخارية وغيرهم ممن لم يدخلواتحت حصر ؟ . أين أهل الطوائف والمهن ؟ ، اللهم إنهم فى أماكنهم بين أغنياء لم تنزل عليهم صاعقة ولا خسفت بهم أرض ولا جهلوا الصنعة ولا قصروا فى الخدمة ، وإنما سلط عليهم الأغنياء فحاربوهم بسهام مسمومة حتى ماتوا ، فقد تركوهم يتكففون الأبواب ويلتمسون الإحسان »(١٤) .

تلك هى أحوال الطبقة العاملة المصرية فى مجال الصناعات الصغيرة ، هذه الأحوال التى ساءت أكثر وأكثر فى ظل الاحتلال الإنجليزى لمصر ، حيث انتزعت الحكومة سدلة

القضاء التى كان يتمتع بها رؤساء النقابات الحرفية وقامت بإسنادها إلى المحاكم الأهلية التى أنشئت لهذا الغرض سنة ١٨٨٣ . ثم قام الاستعمار البريطانى بسلب سلطة جباية الضرائب من رؤساء هذه النقابات وخولها لموظفين حكوميين وختم مخططه بإصدار قانون الباتنطة أى ضريبة الحرف فى ١٨٩٠ ، فأجهز بذلك على الصناعات الصغيرة والحرفية وهدم صرح الاقتصاد القومى وحال دون بروز طبقة رأسمالية مصرية من قلب هذه الصناعات الصغيرة ، ومنع تطور الطبقة العاملة حتى لا يخرج المارد العمالى من قمقمه فيقضى على تحالف الإقطاع والاستعمار فى مصر ، ورغم ذلك فقد ظل عدد عمال - المانيفاتورة - الصناعات الصغيرة فى القاهرة كبيراً . فوفق إحصاء سنة ١٩٠٧ كان عددهم بالقاهرة ٧٢٥٥٣ عاملاً منهم ٢٤٤٨ عاملة يضاف إليهم ١٢٧٧٦ من الشغيلة دون الإشارة إلى عمل محدد منهم ١٩٨ عاملة يضاف إليهم ٨٤٥ من عمال المحاجر و٤٧٦٢ عاملاً فى صناعات النقل بخلاف عربجية النقل البالغ إجمالهم ١١٢٧٠ عربجى ومن صغار أصحاب العربات .

- العمال الأحرار فى حفر القناة :

بسبب نشوب الخلافات المتتالية بين إنجلترا وفرنسا الاستعماريتين ، تدخل السلطان العثمانى أكثر من مرة بصدور أوامره السلطانية بوقف السخرة فى حفر قناة السويس ، مما أدى إلى عقد الجمعية العمومية لمساهمى شركة القناة فى ١٥ مايو ١٨٦١ لمناقشة ذلك الأمر . حيث خطب دى لسبس فقال : « إن الشركة قد تخلت مؤقتًا عن المطالبة بتنفيذ لائحة العمال المصريين - المتضمنة تسخير العمال - وإنها فى تلك الآونة تجمع العمال وفق الطريقة الحرة دون ضغط أو إكراه » .

ومن أجل ذلك استخدم دى لسبس الدعاية الدينية وأضفى على مشروع حفر القناة صبغة دينية إسلامية ومسيحية ، واتصل فى سبيل تحقيق ذلك برجال الدين المسلمين والمسيحيين فى مصر وفلسطين وسوريا ، ثم طبع بيانًا وزع منه ثلاثة آلاف نسخة فى المدن والقرى وألصق على أبواب المساجد ومحطات السكك الحديدية وأقسام البوليس وفى الأسواق والشوارع . وهذه صورة البيان الذى يعتبر الأول من نوعه فى مصر والذى يعتبر أيضًا فتحًا لسوق العمالة المصرية الحرة .

شركة قناة السويس – مقاولة الأشغال العامة

المادة الأولى : شيدت قرى خصيصًا للمصريين على طول ساحات الحفر .

المادة الثانية : أعدت هذه القرى بحيث يستطيع العمال المصريون اصطحاب عائلاتهم معهم .

المادة الثالثة : شيد فى كل قرية مسجد .

المادة الرابعة : حفرت قناة تجلب ماء النيل إلى جميع القرى طوال مدة الحفر .

المادة الخامسة : يشتغل العمال المصريون على أساس المقطوعية . وبهذه الطريقة يستطيع العامل العادى أن يكتسب فى اليوم الواحد أجرًا يتراوح ما بين ستة قروش وثمانية قروش ويستطيع أن يكتسب أكثر من هذا إذا كان مجدًا وذكيًا .

المادة السادسة : تدفع الأجور نقدًا طالما تنتهى المقطوعية وعندها تكون للعامل الحرية فى أن يترك العمل أو يأخذ مقطوعية أخرى جديدة .

المادة السابعة : تترك الحرية التامة للعمال المصريين فى شئون الطعام فيستطيعون دائمًا شراء المأكولات إما من محلات المقاول بالأثمان المقررة فى التسعيرة وإما من الباعة الذين يفدون إلى ساحات الحفر .

وبالاختصار فإن لهم مطلق الحرية فى تدبير طعامهم بالطريقة التى تروقهم .

المادة الثامنة : ممنوع منعًا باتًا على كل أوربى أيًا كان منصبه أو درجته أن يسىء معاملة المصريين .

القاهرة فى فبراير ١٨٦١ .

ولم يستجب لذلك النداء غير قرابة خمسة آلاف عامل مصرى وصلوا إلى ساحات حفر القناة فى أبريل ومايو ١٨٦١ بمحض إرادتهم الحرة ، مما يعنى أنهم أول مجموعة من العمال الأحرار فى حفر القناة .

وبحثًا عن العمال الأحرار ذهب دى لسبس إلى فلسطين وسوريا لدعوة عمالها للعمل فى حفر القناة مستعينًا فى ذلك برجال الدين الإسلامى والمسيحى وفق عرض العمل الآتى :

أولاً : تستخدم الشركة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ستة عشر عامًا وأربعين عامًا .

ثانيًا : تحتسب الأجور إما على أساس أيام العمل وإما على أساس الإنتاج ، أى المقطوعية وفق رغبة العامل . فإذا قبل العمل على الأساس الأول يعطى أجرًا يوميًا قدره فرنك واحد ويمنح يومًا واحدًا أجازة كل أسبوع . وإذا قبل العمل على الأساس الثانى أمكنه أن يكتسب أجرًا يتراوح بين ١,٥ فرنك وبين فرنكين فى اليوم تبعًا لإنتاجه .

ثالثًا : لا تمنع الشركة استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عامًا ، كما تستخدم الرجال المسنين والسيدات ، فتعهد الشركة إليهم بأعمال تتناسب مع حالتهم وتقدر أجورهم حسب أهمية ونوع العمل الذى يقومون به .

رابعًا : الأفراد الذين فى حوزتهم جمال يستطيعون الحضور بها من سوريا إلى البرزخ عن طريق الصحراء ، وتستأجر الشركة منهم هذه الجمال وتدفع عن كل جمل أجرًا قدره ٢,٥ من الفرنكات فى اليوم .

خامسًا : يقيم العمال فى قرى تباع فيها المواد الغذائية بأسعار محددة .

سادسًا : يتسلم العمال عند سفرهم إلى البرزخ سواء عن طريق البحر أوعن طريق البر نفقات السفر . . وكذلك يعطون إذا شاءوا مبلغًا من المال يدبرون به أمر عائلاتهم قبل سفرهم على أن يخصم المبلغ من أجورهم .

سابعًا : لا يحضر العمال دفعة واحدة سواء قدموا عن طريق البحر أو طريق البر ، وإنما يحضرون جماعات صغيرة قوام كل جماعة خمسون أو ستون فردًا .

ثامنًا : عند انتهاء أعمال حفر القناة توزع على جميع العمال السوريين الذين يرغبون الإقامة فى مصر أرضًا لزراعتها واستغلالها ، وستختار هذه الأراضى من الجهات الواقعة على مقربة من وادى الغساسنة الخصيب .

ورغم ذلك العرض المميز للعمل فى حفر القناة فلم يحضر غير ألفين من العمال السوريين وصلوا إلى ساحات حفر القناة فى أبريل ومايو ١٨٦١[١٥].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن العرض الأول المقدم لسوق العمالة المصرية كان عرضًا مناسبًا ومتقدمًا فى تلك الفترة التى كانت الأجور خلالها تتراوح مابين قرشين وثلاثة